المملكة المغربية

وزارة الإقتصاد و المالية

مشروع قانون المالية لسنة 2014

تقرير حول قطاع المؤسسات و المنشآت العامة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمة عامة 5
1- تعزيز حكامة وشفافية المحفظة العامة للدولة 11
1.1 - إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية 11
2.1 - تطوير أدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية 12
2 - تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية 12
3- تطوير سياسة تدبير نشيط للمحفظة العمومية 13
4- الملاءمة مع المعايير المحاسباتية الدولية 13
5- الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية 14
الجزء الثاني : منجزات المحفظة العمومية 17
1- المحفظة العمومية 17
2- تقوية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية 17
1.2 - الاستثمارات 18
2.2 – المنجزات المالية 19
3.2 - العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية 20
1.3.2 - التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات و المقاولات العمومية 20
2.3.2 - الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية 22
الجزء الثالث : المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية 27
1- تطوير البنيات التحتية وتقوية التنافسية اللوجيستيكية 28
1.1 - تطوير شبكة النقل 28
1.1.1- النقل عبر الطرق السيارة 28
2.1.1 - النقل السككي 30
3.1.1 - النقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية) 31
2.1 - تدعيم شبكة الموانئ والمطارات 32
1.2.1 - الوكالة الوطنية للموانئ 33
2.2.1 - الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط 34
3.2.1 - شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب" 35
4.2.1 - المكتب الوطني للمطارات 36
3.1 - تنفيذ الإستراتيجية اللوجيستيكية الوطنية 37
1.3.1 - الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك 38
2.3.1 - الوكالة المغربية من أجل تنمية الأنشطة اللوجيستيكية 39
4.1 – تدخل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 40
2 – تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية 40
1.2 - التنمية الفلاحية 40
1.1.2 - وكالة التنمية الفلاحية 41
2.1.2 - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي 42
3.1.2- الشركة الوطنية لتسويق البذور 43
4.1.2- الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان 44
2.2 - تحديث قطاع الصيد 44
1.2.2- المكتب الوطني للصيد 45
2.2.2 - الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية 47
3.2 – الماء والطاقة والمعادن 47
1.3.2 - استراتيجية تطوير قطاع الفوسفاط 47
2.3.2 - المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن 49
3.3.2 – الإستراتيجية الطاقية 50
1.3.3.2 - برنامج الطاقة الشمسية 50
2.3.3.2 - البرنامج الوطني المندمج للطاقة الريحية 51
3.3.3.2 - الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية 52
4.3.3.2 - المركز الوطني للعلوم والطاقة والتقنيات النووية 52
5.3.3.2 - شركة الاستثمارات الطاقية 52
4.3.2- إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب 53
1.4.3.2 - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الكهرباء) 53
2.4.3.2– الماء والتطهير السائل (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء) 55
3.4.3.2 - وكالات التوزيع 57

4.4.3.2 – قطاع وكالات الأحواض المائية..... 58
4.2- الإستراتيجية السياحية..... 58
1.4.2 - الشركة المغربية للهندسة السياحية..... 59
2.4.2 - الصندوق المغربي للتنمية السياحية..... 59
3.4.2 - المكتب الوطني المغربي للسياحة..... 60
5.2- تطوير الاتصالات والخدمات البريدية والسمعية-البصرية..... 60
1.5.2– الاتصالات..... 60
2.5.2- البريد..... 62
3.5.2- المجال السمعي البصري..... 63
1.3.5.2 - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة..... 63
1.3.5.2 - الشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)..... 64
3– الولوج إلى الخدمات الأساسية وتقوية التضامن والتماسك الاجتماعي..... 65
1.3 - التربية والصحة..... 65
1.1.3 - الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين..... 65
2.1.3- الجامعات..... 66
3.1.3- المراكز الاستشفائية الجامعية..... 67
2.3 – الشغل والتكوين المهني..... 68
1.2.3- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل..... 68
2.2.3 - الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات..... 70
3.3 – التضامن والتماسك الاجتماعي..... 71
1.3.3 - التعاون الوطني..... 71
2.3.3 - وكالة التنمية الاجتماعية..... 71
3.3.3 - صناديق الاحتياط الاجتماعي..... 72
1.3.3.3- الصندوق المغربي للتقاعد..... 72
2.3.3.3 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي..... 73
4.3.3- وكالة الشراكة من أجل التنمية..... 74
4.3 - تنمية العالم القروي..... 75
1.4.3- برنامج الكهربة القروية الشاملة..... 75
2.4.3- برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب..... 76
3.4.3- البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية..... 77
5.3 - إستراتيجية الإسكان والتعمير وسياسة المدينة..... 77
1.5.3 – مجموعة التهيئة العمران..... 78
2.5.3 - وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية..... 79
3.5.3 - شركة إدماج سكن..... 80
4.5.3 - الوكالات الحضرية..... 81
6.3 - دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنمية الاستثمار الخاص وإنعاش العرض المغربي..... 81
1.6.3 - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات..... 82
2.6.3 - المركز المغربي لإنعاش الصادرات..... 82
3.6.3 - الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة..... 83
4 - مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الجهوية والتنافسية المجالية..... 84
1.4 - وكالات التنمية الجهوية..... 84
1.1.4 - وكالة تنمية أقاليم الشمال..... 84
2.1.4 - وكالة تنمية الأقاليم الشرقية..... 84
3.1.4 - وكالة تنمية جهة الجنوب..... 85
2.4 - تهيئة وتنمية الجهات..... 86
1.2.4- وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق..... 86
2.2.4 - تهيئة موقع بحيرة مارشيكا..... 87
3.2.4 - وكالة تنمية وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس..... 87
4.2.4 - الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب..... 88
5- المؤسسات المالية العامة..... 89
1.5 - صندوق الإيداع والتدبير..... 89
2.5 - القرض الفلاحي للمغرب..... 90
3.5 - صندوق الضمان المركزي..... 91
4.5 - صندوق التجهيز الجماعي..... 92
الملحـقــات..... 95

مقدمة عامة

ركزت التوجيهات الملكية السامية، خصوصا تلك التي جاءت في خطاب عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2013، على الإرادة الملكية لتنفيذ الأوراش الاقتصادية والاجتماعية المتعددة بالبلاد بعزيمة وإصرار، وذلك موازاة مع الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي شرعت فيها المملكة من أجل ضمان النمو الاقتصادي المستمر وتسريع التنمية المستدامة وتعزيز التضامن الاجتماعي.

في هذا الإطار، ترتكز أهداف الحكومة المبرمجة لسنة 2014 حول أربعة محاور ذات أولوية:

- تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الكبرى المهيكلة المتعلقة خصوصا بالقضاء وبالجهوية المتقدمة وبالنظام الجبائي وبالقانون التنظيمي لقانون المالية وبنظام المقاصة وبأنظمة التقاعد ؛
-
- تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات التشغيل من خلال دعم الاستثمار العمومي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة وكذا تطوير آليات التشـغيل ؛
-
- تنمية الرأسمال البشري وتدعيم آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والترابي من خلال تعزيز الخدمات الاجتماعية المندمجة عبر تأهيل النظام التعليمي وتسهيل الولوج للخدمات الصحية والسكن اللائق ومحاربة الفقر والهشاشة مع إعطاء أهمية خاصة للعالم القروي والمناطق الجبلية ؛
-
- ضمان استقرار الموجودات الخارجية عبر تنشيط الصادرات وضبط تدفق الواردات والتحكم في عجز الميزانية مع تقويم وضعية المالية العمومية.

وهكذا، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة لمضاعفة جهودها لمواكبة دينامية الإصلاحات التي تم تكريسها ببلادنا، بالنظر إلى أدوار هذه الهيآت في توفير الخدمات العمومية للمواطنين والمقاولات وإنجازها لمشاريع مهيكلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة الترابية وإنعاش الاستثمار في قطاعات مختلفة.

وفي هذا السياق، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية التكفل بدورها كقاطرة لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز مشاريع البنيات التحتية الرامية لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلاد وتنويع مصادر النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وهكذا، فيما يتعلق بمخطط المغرب الأخضر، تستمر المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية في العمل من أجل تطوير القطاع بالمساهمة في إرساء فلاحة ذات إنتاجية عالية موجهة للتصدير والتأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي للفلاحين من أجل تحسين دخلهم. وفي هذا الصدد، سيتم تكثيف الجهود بهدف تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالنسبة للأراضي الفلاحية وكذا الرفع من استعمال البذور وتطوير الموارد الفلاحية وتعزيز السلاسل الفلاحية.

وفيما يخص مخطط "هاليوتيس"، ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية المنخرطة في هذا المخطط إنجاز التدابير اللازمة من أجل إنجاز الأهداف الرامية إلى الحفاظ على الثروات البحرية وتأهيل القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وفي هذا الصدد، ستعمل هذه المؤسسات على تعزيز تدخلاتها لتطوير البنيات التحتية للصيد وتدبيرها وفق مقاربة مندمجة وشاملة والمحافظة على جودة المنتوجات البحرية وتدعيم نظام المراقبة وتثمين الموارد بالإضافة إلى تنمية تربية الأحياء البحرية.

أما فيما يهم "رؤية 2020 للسياحة"، فيعمل الفاعلون العموميون في القطاع على مضاعفة جهودهم لتحفيز رفع وتنويع الطاقة الإيوائية والإنعاش والتسويق المناسب لتطوير جاذبية المجالات الترابية السياحية للمغرب وديمومة القطاع وتطوير تكوين الموارد البشرية لتلبية الطلب وتحسين جودة الخدمات.

وفيما يخص الإستراتيجية الطاقية، تتابع الهيآت العمومية المعنية جهودها من أجل تعزيز عرض الطاقة الكهربائية وذلك

لمواكبة تطور حاجيات البلاد مع الحرص على تنفيذ السياسة الإرادية لتنمية الطاقات المتجددة، التي من المنتظر أن تمثل 42% من الرزمة الطاقية الوطنية في أفق 2020، وكذا البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية. وفي هذا المجال، تتواصل أشغال بناء المحطة الأولى لمركب الطاقة الشمسية بورزازات وتسريع الأشغال المتعلقة بإعداد المرحلة الثانية وكذا برنامج تنمية الطاقة الريحية.

من جهة أخرى، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية على تعزيز تدخلاتها بهدف إنجاز المشاريع الكبرى للبنيات التحتية، مساهمة بذلك في تنمية الربط المجالي وجذب الاستثمار وتخفيض تكلفة عوامل الإنتاج وخلق مناصب الشغل. ويتعلق الأمر خصوصا بالبنيات التحتية السككية عبر مواصلة أشغال القطار فائق السرعة بالإضافة إلى تعبئة وتعزيز الخطوط الأخرى، والبنيات التحتية للطرق السيارة وذلك بمواصلة أشغال إنجاز 359 كلم من مقاطع الطرق السيارة، مع العلم بأن الشبكة المستغلة حاليا تبلغ 1.416 كلم، بالإضافة إلى المنشآت الفنية المتعلقة بالموانئ مع إنجاز ميناء طنجة المتوسط 2 مما سيمكن من رفع القدرة الاستيعابية لهذا الميناء إلى 8 ملايين حاوية، وإنجاز ميناء آسفي وبرمجة ميناء الناظور غرب المتوسط وكذا البنيات التحتية للمطارات مع تطوير القدرات الاستيعابية موازاة مع تطور الحركية والمحطات اللوجستيكية خاصة محطة زناتة وذلك من أجل تخفيض التكاليف وتحسين تدفق السلع.

إن مختلف التدابير المتخذة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية لمواكبة الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتعزيز جاذبيته وتطوير خدمات عمومية ذات جودة، تتجسد في تسريع جهودها الاستثمارية التي يرتقب أن يناهز الغلاف المالي المخصص لها 127 مليار درهم برسم سنة 2014 أي بزيادة قدرها 4,6% مقارنة مع السنة الجارية. وتتم مضاعفة المجهود المتزايد للاستثمار عبر مواصلة المنحى التصاعدي لإنجازات المؤسسات والمقاولات العمومية على الرغم من تواصل الأزمة الاقتصادية لدى أهم شركاء المغرب. وهكذا، سيسجل إنتاج المؤسسات والمقاولات العمومية، خلال سنة 2014، ارتفاعا بنسبة 8% بعد انخفاض قدره 4% سنة 2013 ويعزى أساسا إلى انخفاض الطلب وتراجع أسعار الفوسفاط. وسيمكن الارتفاع المرتقب لإنتاج المؤسسات والمقاولات العمومية من خلق قيمة مضافة تناهز 10% من الناتج الداخلي الخام ومواصلة الجهود للمساهمة المالية في الميزانية العامة للدولة، التي بعد أن تجاوزت سقف 12 مليار درهم في 2013، ستبلغ حوالي 11 مليار درهم في 2014 وذلك بسبب الانخفاض المتوقع للنتائج الصافية لبعض المجموعات العمومية نظرا للظرفية الدولية.

كما سيتم تعزيز المجهود الاستثماري للدولة عبر تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها رافعة متميزة لتسريع وتيرة تطوير البنيات التحتية والخدمات العمومية وكذا الاستفادة من قدرات التمويل والابتكار التي يتميز بها القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أعدت الحكومة مشروع قانون متعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى وضع إطار مناسب يمكن من تشجيع اللجوء إلى هذه الآلية لتطوير المشاريع العمومية مع احترام مبادئ الشفافية وحسن الأداء وتوازن العلاقات بين الأطراف المعنية.

ومن أجل تعزيز أدائها ومواصلة تطوير أدوات تسييرها، سيتم تسريع الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مستوى حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية خاصة عبر تحديث منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة وتعميم التعاقد بين المؤسسات والمقاولات العمومية، من جهة، والدولة من جهة أخرى.

وهكذا، وفيما يخص المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تم إعداد مشروع قانون يتماشى مع مبادئ الدستور الجديد وذلك بهدف تعزيز فعالية المراقبة وتوجيهها نحو مراقبة ترتكز على تقييم المخاطر والنجاعة مع ضمان تناسق أفضل بين كل من الحكامة والمراقبة مع الأخذ بعين الاعتبار المكتسبات المحققة بفضل تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية ؛ والذي مكن من الرفع من وتيرة انعقاد اجتماعات المجالس الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا تعزيز دينامية اللجن المتخصصة المنبثقة عن هذه المجالس، بالإضافة إلى الانكباب على مواضيع جديدة (المدراء المستقلين واعتماد مقاربة النوع في تشكيل المجالس الإدارية...). وفيما يخص تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وفق البرنامج الحكومي وحسب مقتضيات منشور رئيس الحكومة في هذا الإطار، فإنه يهدف إلى جعل هذا التعاقد أداة أفضل لترسيخ دور المؤسسات والمقاولات العمومية في السياسات العمومية والرفع من مردوديتها وتحسين آليات تسييرها.

وفيما يتعلق بالتدبير النشيط للمحفظة العمومية، فقد تم الشروع في إنجاز دراسة تهدف إلى تحسين الوضع المالي للمحفظة العمومية من حيث مردودية الأموال الذاتية ونتائج أمثل والتحكم في المخاطر والتحويلات المالية في إطار سياسة أمثل للدولة المساهمة.

ومن جهة أخرى، يُتَوخى من الورش الذي تم إطلاقه بشراكة مع المهنيين المعنيين لمراجعة المدونة العامة للتنميط المحاسبي، عصرنة المنظومة المحاسبتية لبلادنا وملاءمتها مع المعايير الدولية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية ومواكبة حاجيات المقاولة المغربية وبالأخص المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديث والرفع من انسجام المنظومة الوطنية للصفقات العمومية من خلال المرسوم الجديد حول الصفقات العمومية الصادر في مارس 2013 والذي سيدخل حيز التنفيذ في يناير 2014 وتعميم تطبيق هذه المنظومة على المؤسسات العمومية سيساهمان في تعزيز المنافسة والشفافية وفعالية الصفقات العمومية.

وعلاقة بالجهوية المتقدمة، تمثل المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة على المستوى المحلي أو الجهوي ما يقارب ثلثي المحفظة العمومية. ويشكل هذا التواجد الترابي الهام فرصة للمساهمة في إرساء الجهوية المتقدمة على أرض الواقع والرفع من جودة الخدمات العمومية المقدمة وتعميمها.

****

يرتكز هذا التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية والذي تم إعداده وفقا للمادة 33 من القانون التنظيمي رقم 98-7 المتعلق بقانون المالية على ثلاثة أجزاء :

- يهم الجزء الأول إجراءات تحسين حكامة ونجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل تحديث منظومة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز ممارسات الحكامة الجيدة لهذه الهيآت وتطوير مسلسل التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا التدبير والشفافية المالية لهذه الهيآت ؛

- ويُخصص الجزء الثاني لدراسة الأداءات الاقتصادية والمالية والتقنية المتوقعة للمؤسسات والمقاولات العمومية في 2014 وذلك في سياق إنجازات سنتي 2012 و2013 ؛

- أما الجزء الثالث، فيتطرق إلى تحليل مفصل لدور المؤسسات والمقاولات العمومية في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال الرهانات والبرامج الاستثمارية ومخططات العمل لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي تلعب دورا بارزا في تطوير البنيات التحتية للبلاد وتعزيز التنافسية اللوجستيكية وتسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والولوج إلى الخدمات الأساسية وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي وكذا التنمية الجهوية وتنافسية المجالات الترابية.

الجزء الأول

تحسين حكامـة
وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية

الجزء الأول : تحسين حكامـة وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية

من المتوقع أن تعرف سنة 2014 قفزة نوعية لدعم الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية الذي تم تسجيله على الخصوص خلال الفترة 2012-2013. بهذا الصدد، وفضلا على مختلف الإصلاحات التي تم الشروع فيها بهدف مواكبة التحرير القطاعي والانفتاح الاقتصادي وتحسين مردودية وجودة الخدمات المقدمة، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية ستواصل العمل على تقوية وتحسين حكامتها وشفافيتها ونجاعة تدخلاتها.

1- تعزيز حكامة وشفافية المحفظة العامة للدولة

اعتبارا لتطور الظرفية ودور المؤسسات والمقاولات العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وكذا الإكراهات المتعلقة بها من حيث المخاطر والأداء والحفاظ على الممتلكات، فقد أصبح من الضروري ضمان تطوير منظومة بناءة لحكامة ومراقبة هذه الهيآت على أساس الممارسات الجيدة في هذا المجال وكذا التجارب الناجحة في قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. ومن هذا المنطلق، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويتم، كذلك، الرفع من نجاعة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية عبر عدة تدابير تهدف إلى تقوية التدقيقات الخارجية وتفعيل توصيات أجهزة الرقابة وكذلك عن طريق عمليات تنميط وتحفيز المؤسسات والمقاولات العمومية بغية تحسين منظوماتها المتعلقة بالمراقبة والتدقيق الداخلي.

1.1 - إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

ستتميز سنة 2014 بتسريع وإنهاء ورش **إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية**، الذي تم الشروع فيه سنة 2012. وقد تمت صياغة هذا الإصلاح وفق منهجية تشاركية وتماشيا مع الدستور الجديد من أجل تدعيم منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وملاءمتها مع متطلبات التنمية والبحث عن الفعالية والرفع من أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، موازاة مع الانخراط في منطق التطور الهادف إلى المطابقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. ويهدف هذا الإصلاح إلى وضع وتوضيح قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بالهيئات العمومية وإلى تحسين فعالية المراقبة المالية المنظمة حاليا بواسطة القانون رقم 69.00 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تقوية الأسس والمبادئ التي تهم تحسين عمل الأجهزة التداولية لهذه الهيئات وأدوات تسييرها من أجل تدبير أمثل للموارد الموضوعة رهن إشارتها ودعم مردوديتها وجودة خدماتها. ويتعلق الأمر أساساً بتكريس مسؤولية الأجهزة التداولية من خلال تطوير علاقات التعاقد بين الدولة والمقاولات العمومية وكذا التحسين المستمر لطرق تدبير هذه الهيآت من أجل فعالية أكبر وشفافية أفضل لعملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن إنجاز هذا الإصلاح من توطيد المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار ميثاق الحكامة الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية في مجال تحسين تدبير هذه الهيآت ودعم مسؤولية هيئاتها التداولية. ويجدر التذكير أن هذا الميثاق الذي يهدف إلى تأهيل حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وفقا لأفضل المعايير وإلى تدعيم مهنية الأجهزة التداولية، تم إصداره بمقتضى المنشور المؤرخ في 19 مارس 2012 الذي حث رئيس الحكومة بموجبه أعضاء الحكومة على السهر على تعميم وتنزيل مضمون الميثاق كما دعا من خلاله هيئات حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية إلى وضع مخططات لتحسين حكامتها وتتبع تنفيذها.

من جهة أخرى، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية على إرساء أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية سواء داخل هيئات حكامتها أو على صعيد تنظيمها أو لدى صياغة مشاريعها الاستثمارية، منخرطة بذلك في متطلبات التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالمراقبة، يسعى الإصلاح إلى إعادة توجيه المراقبة نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر بالإضافة إلى التحقق من المطابقة وفق الأنظمة الجاري بها العمل، ودعم فعالية المراقبة وتعميمها على هيآت أخرى لا تخضع للمراقبة المالية بموجب القوانين الحالية. كما يروم هذا الإصلاح توحيد المراقبة والبحث عن تكييفها وضمان ديناميتها فضلا عن ممارسة مهام المواكبة والاستشارة للمؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يسعى مشروع القانون إلى إرساء أنواع جديدة من المراقبة بغرض تعزيز الطابع المتطور للمراقبة المالية للدولة بالاستناد إلى تصنيف جديد للمحفظة العمومية على أساس المخاطر المحتملة وجودة منظومة التدبير والحكامة ومستوى المساهمة العمومية والإمدادات المقدمة من طرف الميزانية العامة للدولة، وذلك بدلا من المعايير الحالية المبنية أساسا على الطابع القانوني للمنشأة المعنية.

2.1 - تطوير أدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار **إصلاح منظومة إبرام الصفقات العمومية**، المرتكز على مبدأ تناسق إجراءات إنجاز الصفقات العمومية، تم توسيع المجال التطبيقي لمنظومة إبرام الصفقات العمومية إلى الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بمقتضى المرسوم رقم 2-12-349 بتاريخ 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية والذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2014.

وسيسمح هذا المرجع الموحد والمتناسق بتدعيم المساواة في ولوج المتنافسين ومعاملة أكثر عدالة للمتنافسين وكذا تعميم نزع الصفة المادية عن المساطر، وذلك من أجل المزيد من شفافية وفعالية الصفقات العمومية.

من جهة أخرى، وفي إطار **تحسين وتنفيذ المساطر المتعلقة بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية**، تم وضع أدوات تهدف إلى ملاءمة وتوحيد أساليب عمل مراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين لدى المؤسسات والمقاولات العمومية. ويتعلق الأمر بشكل خاص بقائمة الوثائق المتبثة لأداء نفقات المؤسسات العامة وقائمة الوثائق المتبثة للتأشير على عمليات الالتزام بنفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية ؛ مما يوفر مرجعا متجانساً لتبسيط المساطر وتقليص آجال معالجة الملفات وضمان فعالية أفضل في إنجاز النفقات العمومية والمساهمة بالتالي في تحسين أداء عمليات المؤسسات والمقاولات العمومية.

أما في ما يخص **التدقيقات الخارجية**، فبالإضافة إلى المجهودات المبذولة لتحسين ظروف ممارسة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وأخذا بعين الاعتبار للسياق المتسم بالمتطلبات المتزايدة في مجالات الشفافية والمساءلة، يتم تكثيف وتيرة التدقيقات الخارجية وكذا توجيهها إلى اهتمامات تخص المجالات الإستراتيجية والمؤسساتية عوضا عن الاعتبارات العملياتية والتدبيرية. ويتم إخبار المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية بخلاصات التدقيقات التي خضعت لها كما تم إرساء تتبع دائم لضمان إنجاز جيد للتوصيات.

وبالموازاة مع هذه التدابير، تم اتخاذ إجراءات للمواكبة. ويتعلق الأمر بإعداد وتوجيه كل **التقارير السنوية لمراقبي الدولة ومندوبي الحكومة** إلى رؤساء المجالس الإدارية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2013 حيث يعرض مراقبو الدولة ومندوبو الحكومة حصيلة عن ممارسة مهامهم ويقدمون توصياتهم الهادفة إلى تحسين تدبير المؤسسات المعنية. ويتم تقديم وتتبع هذه التوصيات خلال اجتماعات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

2 - تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

وفقا للتوجهات الحكومية، سيتم تعميم العلاقات التعاقدية تدريجيا لتشمل مجموع محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية. وتتمثل الأهداف المتوخاة أساسا في ترسيخ ربط عمل المؤسسات والمقاولات العمومية بالتوجهات الاستراتيجية والتناسق بين برامج عمل المؤسسات والمقاولات العمومية متعددة السنوات والأهداف الاستراتيجية وكذا تحديد مستويات الأداء والنجاعة المطلوبة والوسائل الضرورية لإنجازها.

في هذا الإطار، دعا رئيس الحكومة بواسطة **المنشور رقم 8/2013 بتاريخ 15 ماي 2013** الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتهم إلى إعداد مخططات عمل متعددة السنوات وبلورتها، بدعم من وزارة الاقتصاد والمالية، في عقود برامج متعددة السنوات يتم إبرامها بين هذه المؤسسات والدولة. وتؤكد التوجيهات التي تضمنها هذا المنشور على أهمية مطابقة الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية وبنود العقد مع اختيارات السياسة العامة للسلطات العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين فيما يتعلق بجودة الخدمات وولوجيتها وكذا استمراريتها.

بالإضافة إلى ذلك، تم التنصيص على ضرورة الحرص، خلال مرحلة التحضير ومناقشة بنود العقد، على إرساء رؤية إستراتيجية مشتركة بين المؤسسة أو المقاولة العمومية والدولة لضمان جدوى النموذج الاقتصادي للهيئة وتناسقه مع الرهانات الحالية والأهداف المسطرة والموارد المعبئة وتحديات المستقبل.

وتعد مشاركة هيئة حكامة المؤسسة أو المقاولة العمومية في العملية التعاقدية وتقييم إنجازات العقد، أحد توجيهات المنشور تماشيا مع توصيات الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

وتكميلا للعمليات المنجزة في إطار الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والذي تم الإعلان عنه في 2012، يعد **الدليل المنهجي للعلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية** بمثابة خارطة طريق للمنهجية التعاقدية من أجل تعميمها حسب مقتضيات منشور رئيس الحكومة بتاريخ 15 ماي 2013 المذكور آنفاً. ويحدد هذا الدليل المقتضيات التي يجب إدراجها في العقد الذي سيتم إبرامه كما يحدد مختلف مراحل المنهجية التعاقدية وكذا أساليب تتبع وتقييم العقد. وقد تمت صياغة هذا الدليل حول المحاور التالية:

- رهانات الحكامة الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية المسندة إليها مسؤولية إنجاز المشاريع الهامة المهيكلة ؛
- رهانات التعاقد خاصة فيما يتعلق بتعزيز شفافية تدبير هذه الهيآت اتجاه شركائها وإرساء ثقافة المحاسبة ؛
- تقديم مراحل التعاقد ابتداء من بلورة الرؤية الاستراتيجية للمنشأة إلى غاية اختتام المنهجية التعاقدية. وقد تم تخصيص اهتمام خاص للمراحل التحضيرية لإعداد مشروع العقد ولمراحل تتبع وتقييم إنجاز مختلف بنوده.

بالإضافة إلى نشر الدليل والتعريف به لدى المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد تم إعداد مخطط عمل لمواكبة هذه الهيآت في إعداد عقود البرامج المتعددة السنوات ويتعلق خصوصا بتنظيم ندوات وأيام تواصلية حول الموضوع.

3- تطوير سياسة تدبير نشيط للمحفظة العمومية

إن دور المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة اليوم لتلبية ضرورات الحكامة الجيدة والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، كمبادئ تم تكريسها في الدستور الجديد، وذلك بالموازاة مع الإرادة القوية للحكومة في مواصلة سياسة الأوراش الكبرى وإنجاز المشاريع المهيكلة.

وتتطلب هذه الوضعية تشخيصا كميا ونوعيا عميقا لتطور بنية المحفظة العمومية، التي تتميز بتنوع كبير وتعدد التحديات المرتبطة بها، وذلك من أجل تقييم حجم المخاطر وجدوى هذا التطور، من جهة، وتثمين هذه المحفظة وفق معايير محددة سلفا وتحسين إطار قيادتها وضمان نموها وتحسين أدائها.

ومن هذا المنظور، قامت وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2013 بإطلاق دراسة مرتبطة بوضع تدبير نشيط للمحفظة العامة للدولة تهدف إلى تعزيز دور المؤسسات والمقاولات العمومية في الاقتصاد الوطني (انفتاح وتنافسية وتنويع لمصادر النمو وكذا تنمية الاستثمار)، ثم تحسين الوضعية المالية للمحفظة العمومية (مردودية الأموال الذاتية وتحسين النتائج والتحكم في المخاطر والتحويلات المالية)، وكذا إعداد ميثاق جديد لتصرف المساهمين الممثلين للدولة (تنفيذ السياسات العمومية وحماية المصالح والممتلكات والحكامة الجيدة وسياسة توزيع الأرباح على المساهمين).

وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى وضع منظومة قانونية ومؤسساتية ومسطرية جديدة تسمح بضمان قيادة أحسن للمحفظة العمومية تشمل إصلاح الإطار الحالي والمتمثل أساساً في القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص ونصوصه التطبيقية.

4- الملاءمة مع المعايير المحاسباتية الدولية

في إطار توجيهات البرنامج الحكومي في مجال تحديث الإطار المحاسباتي والمالي المغربي، يهدف مشروع ملاءمة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي مع المعايير المحاسباتية الدولية المتمثلة في المرجع المحاسباتي الدولي IAS/IFRS، إلى تحديث منظومة المعلومة المالية وتكريس مناخ الثقة وتوضيح الرؤية الاقتصادية لفائدة المستثمرين.

ويمكن تلخيص الأهداف المحددة في المشروع كالآتي :

- الاستجابة لمتطلبات الفاعلين الاقتصاديين وخاصة المستثمرين الأجانب المهتمين بمعيار محاسبتي ذو أحسن جودة ؛
- إدماج تطور المعايير المحاسباتية الدولية في المنظومة المحاسبتية المغربية ؛
- الحصول على شفافية أحسن وتجانس أكبر للمعايير والممارسات المحاسباتية ؛
- نشر المعلومات المالية بجودة عالية ؛
- مقروئية أفضل للحسابات الاجتماعية وقابليتها للمقارنة.

وهكذا، ستكون لهذا المشروع ذي البعد الوطني تأثيرات على عدة مستويات وعلى الخصوص من ناحية تعديل بعض مقتضيات القانون رقم 88.9 المتعلق بالالتزامات المحاسباتية للتجار، والتأهيل المحاسباتي للمقاولات المغربية وتكوين مهنيي المحاسبة وفق المعايير الجديدة.

وعلى صعيد آخر، تم إعداد مشروع قانون حول الحسابات المجمعة مع إلزامية تطبيق المعايير الدولية بالنسبة للوحدات ذات المصلحة العامة والذي يهدف أساسا إلى تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمجموعات، ومقارنة أفضل للأداء وتحسين اتخاذ القرار.

أما على مستوى تنظيم مهنة المحاسبة، فقد تمت المصادقة بمجلس الحكومة على مشروع قانون ينظم مهنة المحاسب المعتمد ويحدث هيئة مهنية مختصة لهم. كما يهدف مشروع القانون السالف إلى تحقيق التناسق بين التنظيم المؤسساتي والمهني للمحاسب المعتمد مع التوجهات الدستورية الجديدة المكرسة للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. بالإضافة إلى ذلك، يطمح مشروع القانون إلى المساهمة في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب ودعم جاذبيته وتحفيز الاستثمار.

5- الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية

إن تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وثيق الصلة بالحاجيات المتزايدة للتمويلات الجديدة والبحث عن الابتكارات التكنولوجية والتدبيرية.

وقد تم تقديم مشروع القانون حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى البرلمان في فاتح فبراير 2013، حيث يوجد حاليا قيد المناقشة على مستوى مجلس النواب. وسيمكن هذا الإطار من تعزيز إشراك الفاعلين الخواص في تنمية المشاريع العمومية موازاة مع تحسين الحكامة الاقتصادية وبيئة الأعمال من حيث الكفاءة والتسريع والشفافية.

ويهدف هذا المشروع إلى تحديد إطار عام موحد ومشجع لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المغرب لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والمقاولات العمومية.

وتمكن هذه المقاربة التشاركية من الاستفادة من قدرات الابتكار والتمويل المتوفرة لدى القطاع الخاص ومن ضمان تقاسم أفضل للمخاطر من خلال تحميل المسؤولية للطرف القادر على ضبطها بنجاعة. كما تسمح بأداء المستحقات عن الخدمات المقدمة فعليا وبحسب مستوى جودتها.

وهكذا، فإن اللجوء لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن يستجيب لحاجيات تم تحديدها مسبقا بدقة من قبل الشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المعني. كما ينبغي أن تخضع لتقييم قبلي يتم من خلاله تحليل مدى نجاعة هذا النمط في توفير الخدمات مقارنة بالأنماط الأخرى لتدبير الشأن العام. ويجب أن يأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار خصوصا الطبيعة المركبة للمشروع والتكلفة الإجمالية خلال مدة العقد ومستوى حسن الأداء المتوقع وجودة الخدمات المقدمة ومختلف المخاطر المرتبطة بها.

كما يجب أن يحترم إسناد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مبادئ حرية الولوج والمساواة والموضوعية والمنافسة والشفافية واحترام قواعد الحكامة الجيدة.

الجزء الثاني

منجزات المحفظة العمومية

الجزء الثاني : منجزات المحفظة العمومية

على الرغم من تأثير السياق الدولي الذي لا يزال متسما بالأزمة، ستتواصل المساهمة القوية للمحفظة العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال 2014، مؤكدة بذلك على الإنجازات المحققة خلال السنوات السابقة على الخصوص فيما يتعلق بالاستثمار وتحسين إنتاجية المؤسسات والمقاولات العمومية.

1- المحفظة العمومية

تتكون المحفظة العمومية والتي تتميز بتنوع أنظمتها القانونية من :

- **244 مؤسسة عمومية**، من بينها أكثر من 68% تتكون من ثماني مجموعات قطاعية فاعلة في مجالات الفلاحة والصحة والتعليم والتعمير والتهيئة وتوزيع الماء والكهرباء ويتعلق الأمر بوكالات الأحواض المائية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات والمراكز الاستشفائية الجامعية والوكالات الحضرية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والغرف المهنية ووكالات توزيع الماء والكهرباء. وتجدر الإشارة إلى إحداث سبع مؤسسات عامة جديدة خلال سنة 2013 (4 وكالات حضرية والمركز الاستشفائي لوجدة والمعهد المغربي للتنميط والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية)، في حين تم حذف وحدتين من المحفظة (الوكالة المستقلة للنقل الحضري بفاس ووكالة الشراكة من أجل التنمية).

- **42 مقاولة عمومية** ذات مساهمة مباشرة من الخزينة منها المجمع الشريف للفوسفاط ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وبريد المغرب والقرض الفلاحي للمغرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة المغربية للهندسة السياحية وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية. كما أن المساهمة العمومية في هذه المقاولات تتميز بالأغلبية في 33 مقاولة أي 79% من مجموع المقاولات العمومية.

وتتوفر بعض المؤسسات والمقاولات العمومية على شركات تابعة لها أو مساهمات وعددها 436 وحدة منها 195 تملك فيها الدولة الأغلبية (مساهمة عمومية مباشرة وغير مباشرة تفوق 50٪).

عدد المؤسسات والمقاولات العمومية حسب القطاعات

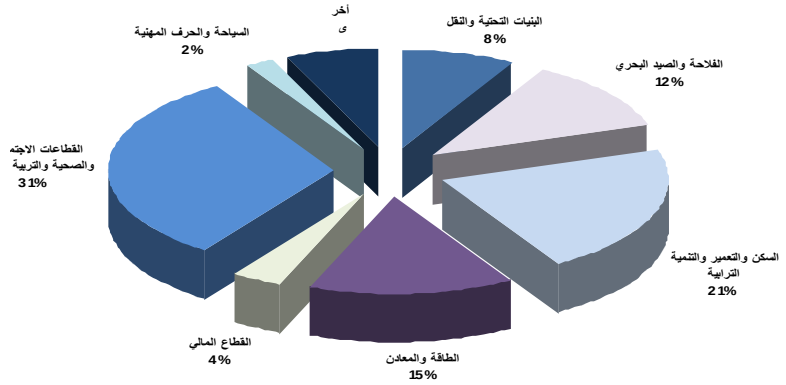

وإلى جانب تنوع الأنظمة القانونية المذكور، فإن المحفظة العمومية تتميز بحضور قوي على المستوى المحلي والجهوي، علما أن 173 مؤسسة ومقاولة عمومية لديها مجال تدخل محلي وجهوي، مما يعكس مساهمة المحفظة العمومية في التنمية الترابية ودورها في تعزيز اللاتمركز واللامركزية للعمل الحكومي.

2- تقوية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

إن أداء المحفظة العمومية لسنوات 2014 (توقعات) و2013 (احتمالات الإختتام) الذي يتميز إجمالا بالتطور المستمر خصوصا بفضل دينامية الاستثمارات وتحسن رقم المعاملات والنتائج الصافية والعلاقات المالية مع الدولة. ويتأكد من دراسة هذا التطور مواصلة دينامية المحفظة العمومية في من خلال الأداء الجيد الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا مؤشراتها في الأنشطة والاستثمار.

1.2 - الاستثمارات

تقدر استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المزمع برمجتها خلال سنة **2014**، بما قيمته **126,7 مليار درهم** مسجلة بذلك زيادة نسبتها 4,6% مقارنة بالتوقعات برسم سنة 2013 والتي بلغت 121,1 مليار درهم .

توزيع الاستثمارات المرتقبة في سنة 2014 لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية

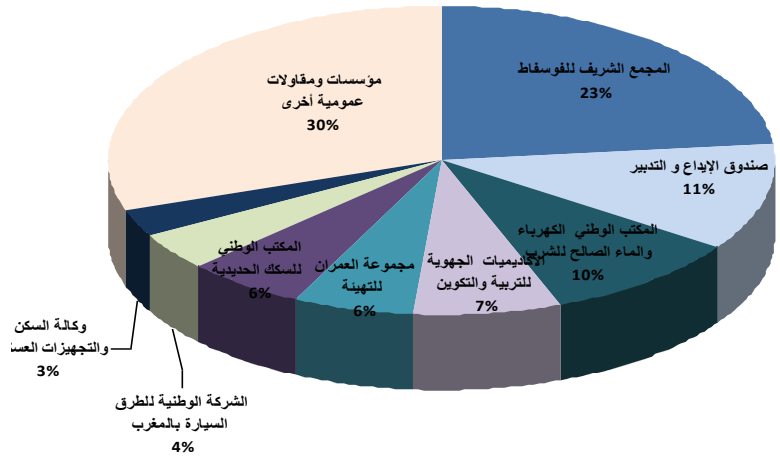

وتبلغ الانجازات المحتملة برسم سنة 2013 ما قدره **89,3 مليار درهم**، أي بنسبة إنجاز تقديرية تناهز 74%، مؤكدة بذلك مواصلة المؤسسات والمقاولات العمومية لاستثماراتها في مستويات مرتفعة مع تحسن ملحوظ لنسبة الانجاز مقارنة مع سنة 2012 (61% أو77,5 مليار درهم).

ويبين الرسم البياني التالي تطور الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية للفترة الممتدة من 2005 إلى 2013:

استثمار الموسسات والمقاولات العمومية بمليار درهم

انجازات 2005 - 2013

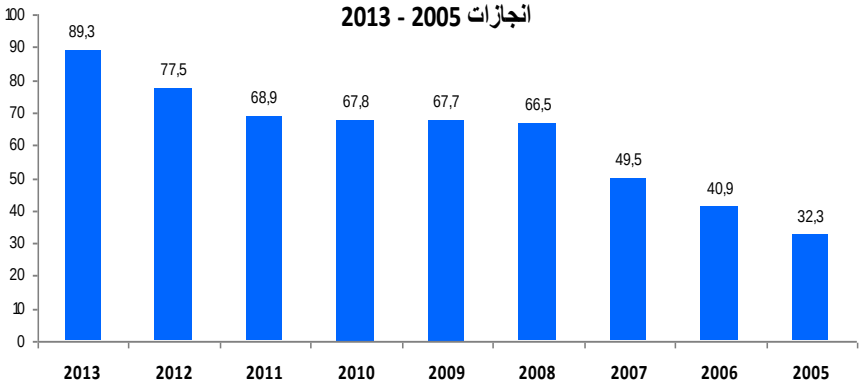

2013: احتمالات الاختتام

ويستند هذا المجهود الاستثماري إلى الرؤى الإستراتيجية للبلاد في قطاعات حيوية كالبنيات التحتية والنقل والطاقة والفوسفاط والسكن والفلاحة. وكما يتبين من الجدول أدناه، فإن هذا المجهود الاستثماري يتركز في ثلاثين مؤسسة ومقاولة عمومية :

المستثمرة العمومية والمقاولات المؤسسات أهم				
(درهم مليون)	إنجازات2012	2013		تقديرات2014
		التقديرات	الاختتام احتمال	
للفوسفاط الشريف المجمع	12.614	20.420	22.600	29.500
والتدبير الإيداع صندوق مجموعة	9.000	13.933	8.890	14.000
للشرب الصالح والماء للكهرباء الوطني المكتب	7.917	12.215	10.800	12.459
العمران التهيئة مجموعة	6.689	7.500	7.000	7.500
الحديدية للسكك الوطني المكتب	5.993	7.500	7.500	7.500
المتوسط طنجة الخاصة الوكالة	2.994	5.311	5.312	1.794
العسكرية والتجهيزات المساكن وكالة	2.070	4.000	2.351	3.500
بالمغرب السيارة للطرق الوطنية الشركة	3.797	3.774	3.019	4.980
الفلاحي للاستثمار الجهوية المكاتب(09)	1.940	3.552	1.869	2.819
الموانئ استغلال شركة	240	2.871	2.654	368
التوزيع وكالات(12)	2.510	2.546	1.895	2.392
اخرى قطاعات	21.781	37.487	15.452	39.874
القطاع مجموع	**77.545**	**121.109**	**89.342**	**126.686**

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 80% من مجموع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2014 موجهة إلى قطاعات البنيات التحتية والماء والطاقة والمعادن وكذا القطاعات الاجتماعية والسكن.

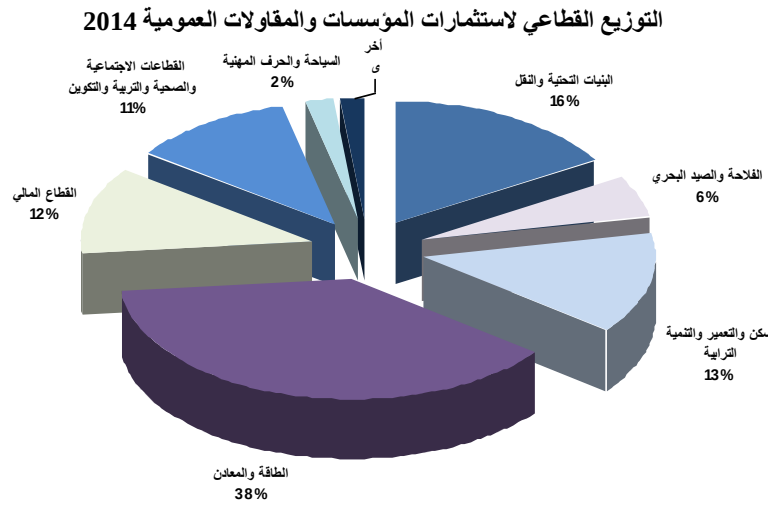

ويقدم الجزء الثالث من هذا التقرير برنامج عمل كل مؤسسة للفترة 2013-2014.

2.2 – المنجزات المالية

من المتوقع أن يسجل **رقم المعاملات** خلال سنة 2014 زيادة قدرها 8٪ مقارنة مع سنة 2013.

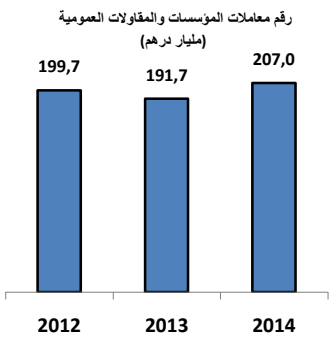

أكثر 80% من رقم المعاملات يعزى إلى المؤسسات والمقاولات العمومية العشر التالية : المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية ومجموعة الصندوق الإيداع التدبير والقرض الفلاحي للمغرب ومجموعة التهيئة العمران والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

تبين احتمالات الاختتام لسنة **2013**، رقم معاملات ما قدره 191,7 مليار درهم بانخفاض 4% مقارنة مع سنة 2012 (7, 199 مليار درهم). ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفاط (-24% حيث انخفض من 59,4 مليار درهم سنة 2012 إلى 45 مليار درهم سنة 2013)، وذلك نظرا لتطور الطلب على الفوسفاط ومشتقاته وكذا الأسعار العالمية.

وعلاقة مع هذا التطور في رقم المعاملات، ستبلغ **تكاليف الاستغلال**، خارج المخصصات، ما قيمته 160 مليار درهم خلال سنة 2014 مسجلة ارتفاعا بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2013.

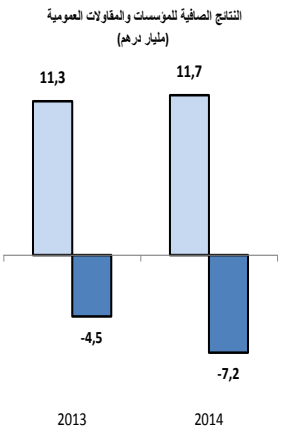

بالنسبة **للنتائج الصافية**، تسجل احتمالات الاختتام المجمعة لسنة **2013** تراجعا بنسبة 49,6% مقارنة مع سنة 2012 منتقلة من 13,5 مليار درهم إلى **6,8 مليار درهم** مع تسجيل مبلغ إجمالي لحصيلة الأرباح يناهز 11,3 مليار درهم وخسائر إجمالية بمبلغ 4,5 مليار درهم. ويعزى هذا التطور أساسا إلى انخفاض الأرباح المحتملة للمجمع الشريف للفوسفاط (7,5 مليار درهم خلال سنة 2013 مقابل 14 مليار درهم محققة في سنة 2012).

أما النتائج السلبية فستسجل تدهورا خلال سنة 2013 خصوصا تلك المتعلقة بالشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (خسارة 1.397 مليون درهم مرتقبة في نهاية 2013 مقابل خسارة 179 مليون درهم مسجلة في 2012)، مع التوضيح أن العجز المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب المتوقع لسنة 2013 سيبلغ 2.787 مليون درهم.

ومن المرتقب أن يتأكد هذا التوجه الإجمالي خلال سنة 2014 مع استقرار نتائج المجمع الشريف للفوسفاط من جهة وزيادة عجز المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من جهة أخرى.

3.2 - العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تتكون المحفظة العمومية من فئتين مختلفين :

- الفئة الأولى ذات طابع تجاري يدر نشاطها أرباحا تغطي نفقات الاستغلال والاستثمار حيث تدفع هذه الهيآت عادة جزءاً من فائض أرباحها للدولة المساهمة، يتخذ أشكالا مختلفة تتكون من أرباح أو حصص أرباح تعادل حصتها في رأس مال هذه الهيآت أو عائدات الاحتكار بالإضافة إلى الإتاوات على احتلال الأملاك العامة..؛
- تشمل الفئة الثانية المؤسسات والمقاولات العمومية التي يتطلب نشاطها دعما ماليا من قبل الدولة، إما بشكل مؤقت عند تمويل الاستثمارات الهيكلية أو بشكل دائم عندما يتعلق الأمر بالخدمات التي يوفرها المرفق العمومي.

1.3.2 - التحويلات المالية للدولة لفائدة المؤسسات و المقاولات العمومية

سوف تتم مواصلة توجيه الإمدادات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة **2014** نحو القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والفلاحة والبنيات التحتية والخدمات العمومية الأساسية مع اهتمام خاص بتوفير الموارد المالية اللازمة في الوقت الملائم وحرص على قدرة المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية على مواجهة التزاماتها في الآجال المتعاقد عليها.

وفي هذا الصدد تم إرساء مسطرة جديدة خلال سنة **2013** تهدف إلى ترشيد وتيرة تحويلات الميزانية العامة للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يتعلق بآجال وحجم التحويلات على أساس مستوى خزينتها وحاجياتها الفعلية فيما يخص الأداءات.

أما فيما يخص تنفيذ قانون المالية لسنة 2013، فتبلغ الإنجازات حتى نهاية شهر غشت 2013 ما قدره 13.907 مليون درهم (مقابل 9.653 مليون درهم حتى نهاية شهر غشت 2012) أي بنسبة إنجاز بلغت 59% مقارنة بتوقعات سنة 2013 (23.588 مليون درهم).

كما تم تخصيص 60% من مجموع هذه التحويلات المالية للتجهيز والرفع من رأس المال، بينما تم تخصيص 40% للتسيير. ويوضح الرسم البياني التالي بنية التحويلات المالية لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2013 (التوقعات) :

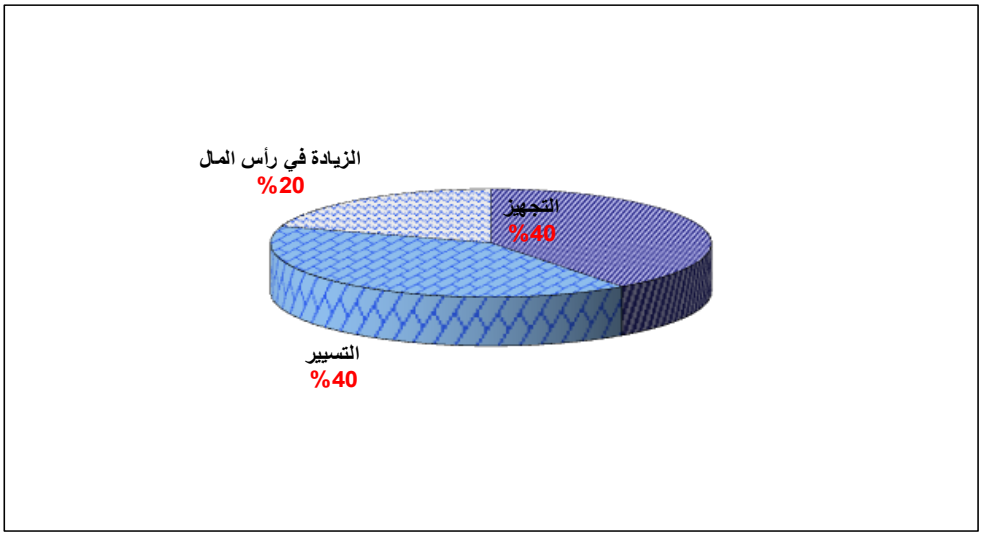

وتشكل المؤسسات والمقاولات العمومية التالية أهم المستفيدين من إمدادات الدولة حتى نهاية غشت 2013 :

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين : 3.595 مليون درهم منها 1.051 مليون درهم مخصصة للتجهيز و2.543 مليون درهم موجهة للتسيير ؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب : 1.120 مليون درهم منها 1.000 مليون درهم برسم مخصصات رأس المال ؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي : 1.003 مليون درهم منها 933 مليون درهم برسم التجهيز ؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية : 655 مليون درهم برسم مخصصات رأس المال؛
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة : 713 مليون درهم برسم ميزانية التجهيز مقابل توقعات بلغت 800 مليون درهم
- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية : 540 مليون درهم منها 355 مليون درهم مخصصة لميزانية التسيير مقابل توقعات بلغت 659 مليون درهم
- الجامعات : 523 مليون درهم منها 373 برسم ميزانية التسيير مقابل توقعات بمبلغ 1.348 مليون درهم ؛
- المركز الاستشفائي بن سينا : 394 مليون درهم برسم التسيير؛
- المركز الاستشفائي محمد السادس : 379 مليون درهم موجهة للتسيير؛
- المركز الاستشفائي الحسن الثاني : 347 مليون درهم برسم التسيير؛
- المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية : 312 مليون درهم منها 195 مليون درهم برسم ميزانية التسيير مقابل توقعات بمبلغ 568 مليون درهم ؛
- شركة الدار البيضاء للنقل : 227 مليون درهم موجهة للتسيير

وللتذكير، فقد بلغت التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال **سنة 2012**، ما قدره 20.023 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 19% مقارنة بإنجازات نهاية سنة 2011 (16.817 مليون درهم) دون بلوغ المستوى المسجل سنة 2010 (21.573 مليون درهم).

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية (مليار درهم)

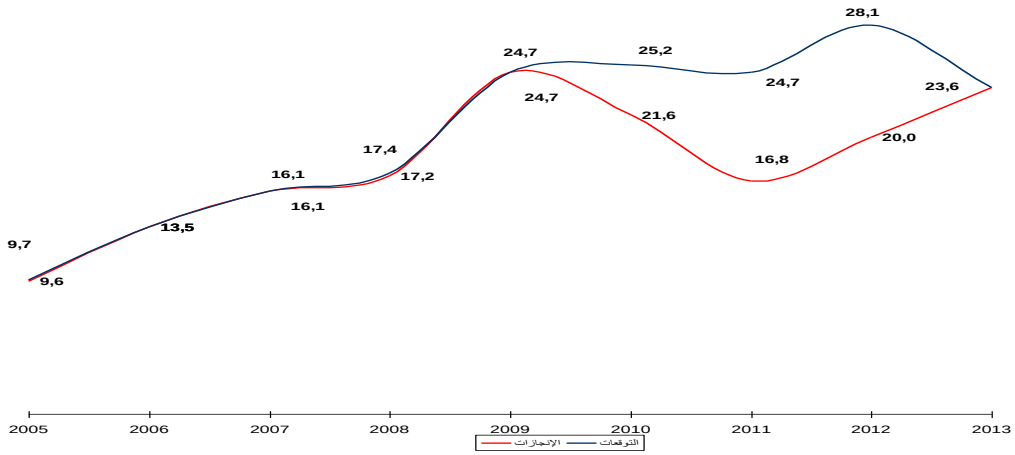

* 2013 : احتمالات الاختتام

2.3.2 - الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية

تتكون الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية من أرباح شركات المساهمة ومن حصص الأرباح المستخلصة من المؤسسات العمومية وكذا من أتاوى على احتلال الأملاك العمومية من طرف هذه المؤسسات ومن عائدات ذات طبيعة أخرى.

وتناهز توقعات هذه الموارد برسم قانون المالية لسنة 2014 ما قدره 10.841 مليون درهم، مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 14% مقارنة بتوقعات سنة 2013 (12.563 مليون درهم) و5% مقارنة بسنة 2012 (11.380 مليون درهم). ويعزى انخفاض هذه التوقعات على الخصوص إلى تراجع مساهمة المجمع الشريف للفوسفاط بسبب انخفاض نتائجه الصافية علاقة بالمنحى التراجعي للطلب وأسعار الفوسفاط.

تطور الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون درهم)

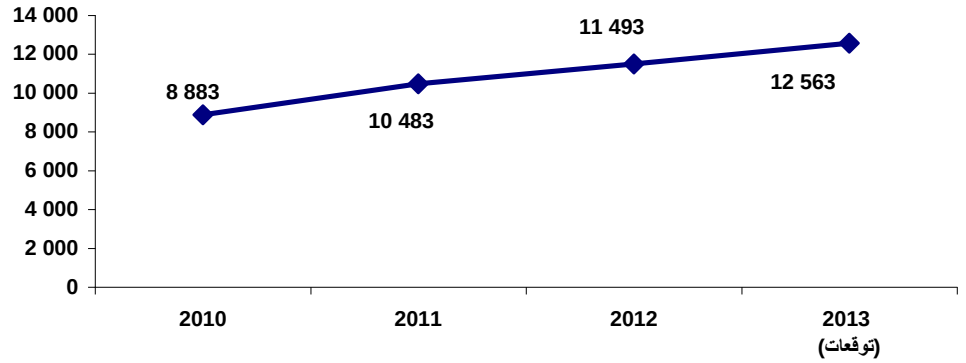

وستشكل الأرباح وحصص الأرباح خلال سنة **2014**، ما يعادل 68% من مجموع الموارد المتوقعة. وتتمثل أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية فيما يلي :

- المجمع الشريف للفوسفاط : 3.000 مليون درهم برسم الأرباح أي بانخفاض بلغ 40% مقارنة بتوقعات سنة 2013 (5.000 مليون درهم) علماً أن إنجازات سنة 2012 بلغت 4.144 مليون درهم ؛
- المحافظة العقارية : 2.500 مليون درهم برسم عائدات الاحتكار أي نفس المبلغ مقارنة بتوقعات سنة 2013 وارتفاع قيمته 500 مليون درهم مقارنة مع انجاز سنة 2012 ؛

- اتصالات المغرب 1.915 مليون درهم منها 1.815 مليون درهم برسم الأرباح أي بتراجع نسبته 11% (-217 مليون درهم) مقارنة مع توقعات سنة 2013 و100 مليون درهم برسم الأتاوة على احتلال الأملاك العمومية، مع التذكير أن إنجازات سنة 2012 برسم الأرباح بلغت 2.198 مليون درهم ؛
- بنك المغرب : 894 مليون درهم أي بتراجع بلغ 12% مقارنة بتوقعات سنة 2013. وقد بلغت إنجازات سنة 2012 ما قدره 903 مليون درهم ؛
- صندوق الإيداع والتدبير : 360 مليون درهم كحصة الأرباح أي نفس المستوى المسجل سنة 2013 وسنة 2012.

الجزء الثالث

المؤسسات والمقاولات العمومية
فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

الجزء الثالث : المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

تفعيلا للبرنامج الحكومي، تعمل السلطات العمومية على تسريع الإصلاحات الكبرى المهيكلة، منها على الخصوص إصلاح أنظمة التقاعد الذي سيشمل، في مرحلة أولى، نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد وفي مرحلة ثانية، إصلاح شمولي لقطاع التقاعد من خلال تجميع أنظمة القطاع العام في قطب عمومي واحد وتشكيل قطب خاص يغطي أجراء القطاع الخاص وفئة غير الأجراء التي لا تستفيد في الوقت الراهن من أي تغطية. وسيتم العمل على إصلاح نظام المقاصة في إطار مقاربة تدريجية وتشاركية توازي بين تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية والتوازنات الاجتماعية من خلال سلسلة من التدابير من أبرزها تفعيل نظام المقايسة النسبي لأسعار بعض المواد النفطية.

وستوجه الجهود أيضا إلى تفعيل الإجراءات الهادفة إلى تشجيع المقاولة الصغرى والمتوسطة ومنها تخصيص 20٪ من الصفقات العمومية لهذه المقاولات وكذلك تسريع آجال الأداء.

وتندرج مختلف المشاريع المهيكلة للمؤسسات والمقاولات العمومية في هذا الإطار حيث تؤثر مباشرة وبطريقة ملموسة في تنافسية الاقتصاد الوطني خاصة في مجالات النقل السككي والطرقي والطرق السيارة والبنيات التحتية للموانئ والمطارات. كما تندرج في هذا الإطار مساهمة هذه الهيآت كذلك في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية للطاقة والمعادن والسكن والسياحة والبرامج الاجتماعية خاصة التعليم والصحة وفك العزلة عن الوسط القروي.

كما تلعب المؤسسات والمقاولات العمومية دور الريادة في العديد من القطاعات عبر تدخلاتها في قطاعات هامة سواء عبر تطوير وتحديث المدخلات الضرورية لقطاعات أخرى مثل الطاقة أو النقل من خلال تطوير الآليات المناسبة لقطاع تنافسي كما هو الحال بالنسبة للسياحة.

وهكذا، وفيما يخص البنيات التحتية، توجد استثمارات مهمة في طور الإنجاز وخاصة مشاريع السكك الحديدية والطرق السيارة والموانئ والمطارات التي مكنت، على الخصوص، من تسريع وتيرة إنجاز مقاطع الطرق السيارة المبرمجة والتي تهدف إلى بلوغ شبكة إجمالية طولها 1.800 كلم في أفق 2015 مع العلم بان الشبكة المستغلة من طرف الشركة الوطنية للطرق السيارة إلى متم 2012 تناهز 1.416 كلم، وكذا إلى متابعة إنجاز الخط فائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة والإعداد لإنجاز التصميم المديري لمختلف الخطوط بما في ذلك تثليث الخط الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء.

كما تعتبر تنمية القطاع اللوجستيكي أولوية إستراتيجية من أجل تعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي. وفي هذا الإطار، يندرج إحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية كمؤسسة عمومية والتي عرفت انطلاقتها الفعلية سنة 2012. ويتمثل دورها أساسا في تنشيط وتنسيق تنفيذ هذه الإستراتيجية.

وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، وبالنظر إلى المكانة البارزة التي يحتلها القطاع الفلاحي في البرنامج الحكومي، فقد مكن تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية عبر وكالة التنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي من تنفيذ عدة مشاريع لدعم السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية وذلك في أفق تحسين الإنتاجية وكذا عمليات التهيئة الفلاحية وتدبير شبكات الري والاستثمار الفلاحي. كما أن تدخل المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية مكن المغرب من احترام المعايير والقواعد في مجال السلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وفيما يتعلق بمخطط "هاليوتيس"، يتابع المكتب الوطني للصيد العمل من أجل تعزيز تنافسية القطاع وتثمين الإنتاج وذلك وفقا لمهام تنظيم وتسويق وتطوير الصيد التقليدي والساحلي. كما يتابع المكتب باعتباره "الفاعل الشامل" التنفيذ الفعلي لعمليتي تدبير موانئ الصيد وتعميم استعمال الحاويات المنمطة.

وفي المجال الطاقي، تمثل الطاقات المتجددة رافعة الإستراتيجية الطاقية الوطنية، حيث يتم تفعيل المشروع المندمج لإنتاج الطاقة الكهربائية الذي تم إسناده إلى "الوكالة المغربية للطاقة الشمسية" وكذا ببرنامج الإنتاج المندمج للطاقة الكهربائية الريحية. ومن جهتها، تتكلف "الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية" بمهمة المساهمة في تنفيذ السياسة الحكومية في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. أما فيما يخص القطاع المعدني، فقد تم اعتماد إستراتيجية جديدة في أفق 2030 تهدف إلى الرفع من قدرة الإنتاج وإنشاء وحدات جديدة للمعالجة وتعزيز قدرة النقل والرفع من قدرة تثمين الفوسفاط.

وفيما يخص تنفيذ "رؤية 2020" للقطاع السياحي، تعد مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية (الشركة المغربية للهندسة السياحية والصندوق المغربي للتنمية السياحية والمكتب الوطني المغربي للسياحة) مساهمة بالغة الأهمية من خلال الالتزام

بمواكبة مشاريع استثمارية هامة وإجراءات إنعاش السياحة. وهكذا، وفقا للإحصائيات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة ، فقد احتل المغرب الرتبة الثانية قي ترتيب الدول الأكثر زيارة في إفريقيا.

كما تلتزم المؤسسات والمقاولات العمومية بالمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تعمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات والمراكز الإستشفائية الجامعية على تنفيذ برامج ومشاريع هامة تهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية فيما يخص الولوج للتعليم والصحة. فضلا عن ذلك، تعتبر المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا في السياسة الحكومية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة الهشاشة.

وأخيرا، تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تدخلاتها متعددة الأشكال في بروز أقطاب التنمية الوطنية والجهوية وتجهيز المناطق الصناعية.

1- تطوير البنيات التحتية وتقوية التنافسية اللوجيستيكية

يعتبر تطوير البنيات التحتية وخدمات النقل واللوجستيك من أولويات السياسة الحكومية الرامية إلى وضع إطار مناسب للأعمال والاستثمار نظراً لتأثيرها المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني.

وهكذا، تمكن المغرب من تحقيق تقدم ملموس على مستوى تطوير شبكته من الطرق السيارة والسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري، حيث التزم بتطوير بنياته التحتية بالاعتماد على معايير المردودية الاقتصادية البحتة، آخذاً بعين الاعتبار العديد من التأثيرات الإيجابية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة للتنمية المجالية وتحسين ظروف عيش المواطنين بصفة عامة من خلال تحسين تنافسية اللوجستيكية الوطنية ومواكبة المشاريع الإستراتيجية الكبرى للمملكة وخلق الأنشطة، وبالتالي إحداث فرص الشغل في ميدان البنيات التحتية وإرساء حركية دائمة في خدمة الساكنة من خلال ربح الوقت وتعزيز الأمن والاقتصاد في تكلفة الاستغلال.

وستظل هذه المجهودات مستمرة كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الجديدة المهيكلة مثل خط القطار فائق السرعة ومجمع ميناء الناظور غرب المتوسط.

ولمواجهة المتطلبات المتزايدة للمبادلات الدولية، تم اعتماد إستراتيجية خاصة بقطاع الموانئ في أفق سنة 2030. ومن جهة أخرى، تعد البنيات اللوجستيكية عاملاً مهماً في تحسين الأداء الاقتصادي باعتبارها رافعة مكملة لخدمات النقل حيث تم، في هذا الإطار، تبني استراتيجية تهدف إلى تخفيض التكاليف اللوجستيكية بنسبة 15% في أفق 2015.

1.1 - تطوير شبكة النقل

1.1.1- النقل عبر الطرق السيارة

تقوم الشركة الوطنية للطرق السيّارة بالمغرب باستغلال 1.416 كلم من مجموع شبكة الطرق السيارة والتي منح استغلالها للشركة المذكورة والتي يبلغ طولها 1.800 كلم. بينما تعمل هذه الشركة على إنجاز خطوط جديدة بمجموع 359 كلم.

وتتوقع الشركة الوطنية للطرق السيّارة بالمغرب، إنجاز حجم استثمارات متراكمة يصل إلى 45,5 مليار درهم عند نهاية سنة 2013، فيما سيتم إنجاز الاستثمارات المتبقية التي تبلغ قيمتها 8,1 مليار درهم خلال السنوات القادمة.

أما النسبة لسنة 2014، فتتوقع الشركة مواصلة أشغال برنامج الطرق السيارة الذي يناهز 4,98 مليار درهم موجهة أساسا إلى مواصلة تنفيذ برنامج الطرق السيارة ويهم مقاطع الطرق السيارة الموجودة قيد الإنجاز ويتعلق الأمر بمقطع برشيد – بني ملال (172 كلم) ومقطع الجديدة – آسفي (143 كلم) والطريق المداري للرباط (41 كلم) والمقطع التكميلي لتوسيع الطريق السيّار الرابط بين الدار البيضاء من خطين إلى ثلاثة خطوط (5 كلم).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة التزمت برسم سنة 2013 بإنجاز استثمار قدره 2,63 مليار درهم لبناء شبكة الطرق السيارة كما تتوقع إنجاز استثمارات أخرى قدرها 636 مليون درهم مخصصة للتجهيزات على الطرق السيارة الموجودة قيد الاستغلال أي بمجموع استثمارات قدره 3,8 مليار درهم.

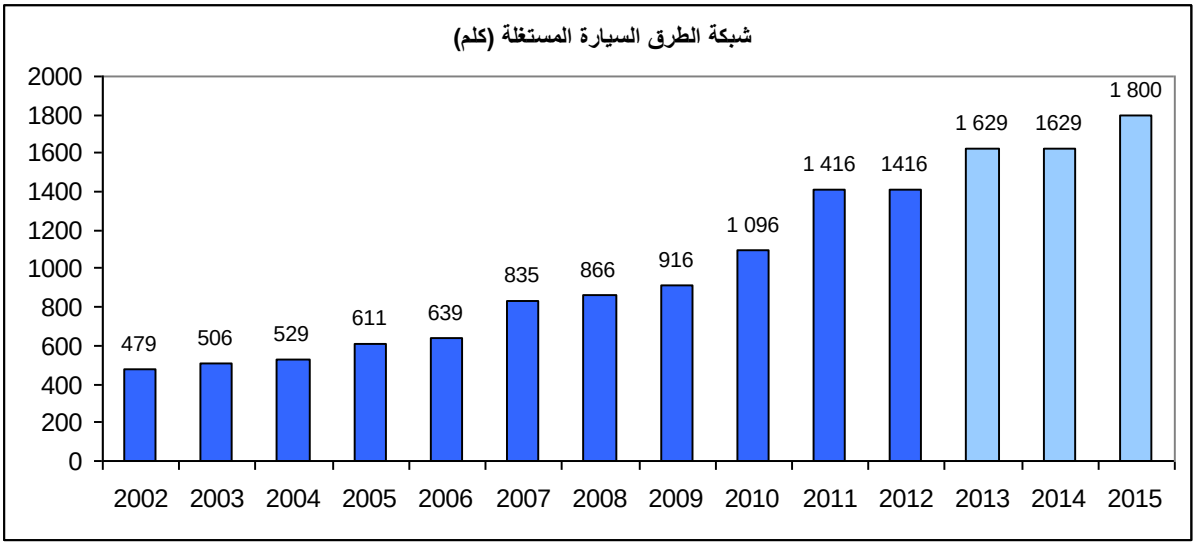

كما يجب التذكير أن الاستثمارات المتراكمة خلال فترة عقد البرنامج 2008-2015 الذي تم إبرامه بين الدولة والشركة بتاريخ 2 يوليوز 2008، تفوق 33 مليار درهم تم تمويلها باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وإلى إصدارات سندات الدين التي تضمنها الدولة وكذا إلى مساهمات الميزانية العامة للدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على شكل مخصصات رأس المال.

وفيما يخص حركة النقل، فيُقَدَّر معدل السير اليومي لسنة 2014 بما يناهز 17,7 مليون عربة كلم/اليوم مقابل توقعات اختتام سنة 2013 البالغة 16,9 مليون عربة كلم/ اليوم و16,3 مليون عربة كلم/اليوم برسم إنجازات سنة 2012.

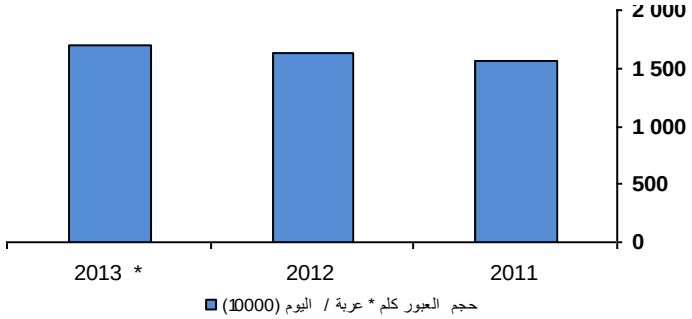

أما بالنسبة للتشغيل، فإن نشاط الاستغلال يخلق ما يقارب 1.800 منصب شغل مباشر ومستقر، بالإضافة إلى المناصب المحدثة خلال مراحل الأشغال.

بمليون درهم

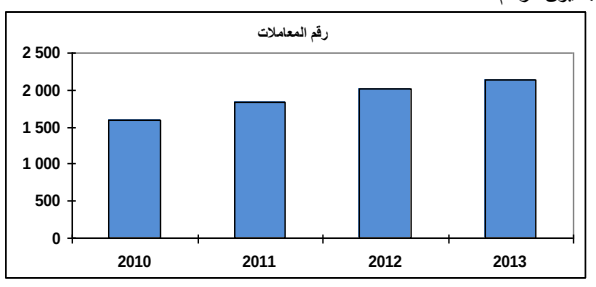

بمليون درهم

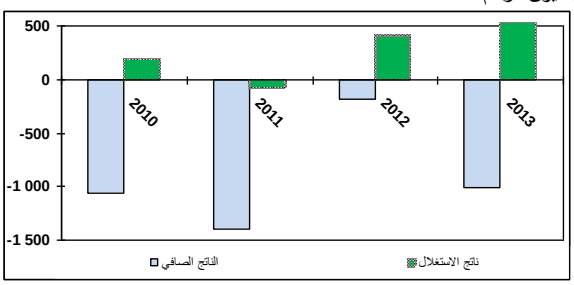

2.1.1 - النقل السككي

يتوقع عقد البرنامج المبرم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية للفترة 2010-2015، إنجاز استثمارات بقيمة إجمالية قدرها 32,8 مليار درهم، تخصص منها 12,8 مليار درهم لتأهيل الآلة الإنتاجية و20 مليار درهم من أجل إنجاز القطار فائق السرعة.

وتبلغ الاستثمارات التي سيتم إنجازها خلال سنة 2014 ما قدره 7.500 مليون درهم. وتهم من جهة مواصلة إنجاز أشغال مشروع القطار فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء بقيمة مالية تقدر بحوالي 5.500 مليون درهم، ومن جهة أخرى، تنفيذ البرنامج العام لإعادة تأهيل الشبكة المستغلة بمبلغ 2.000 مليون درهم :

- متابعة إنجاز أشغال مشاريع الرفع من قدرة الخطوط السككية بين الدار البيضاء والقنيطرة وكذا تأهيل الخط السككي الرابط بين سطات ومراكش؛
- استكمال أشغال بناء المجمع السككي الخاص بالمسافرين لميناء الدار البيضاء؛
- استكمال الأشغال المتعلقة ببناء المنصة اللوجيستكية "كازا ميتا" ؛
- إنهاء الشطر الثاني من أشغال تثبيت نظام التحكم عن بعد للمحطات الفرعية ومواقع الاجتياز عن طريق الشبكة السككية؛
- مواصلة أشغال إصلاح وتحديث مختلف الأجهزة (القاطرات والقطارات الآلية وعربات الركاب المكيفة ومختلف العربات) ؛
- اقتناء عربات صهريجية وقاطرات بوقود الكازوال.

وقد بلغت الاستثمارات التي تم إنجازها حتى نهاية شهر يونيو 2013 ما قدره 3.000 مليون درهم، بينما تبلغ الاستثمارات المُرتقبة لسنة 2013 مبلغ 7.500 مليون درهم مقابل إنجازات 6.021 مليون درهم في سنة 2012 منها 4.085 مليون درهم مخصصة للقطار فائق السرعة و1.936 مليون درهم للبرنامج العام.

ويمكن تقسيم الجدول الزمني لإنجاز مشروع القطار ذي السرعة الفائقة على الشكل التالي :

- نهاية أشغال الهندسة المدنية : نونبر 2014 ؛
- التموين والتصميم والأشغال والتجهيزات السككية : غشت 2015 ؛
- التجارب والاختبارات والمصادقة : دجنبر 2014- دجنبر 2015.

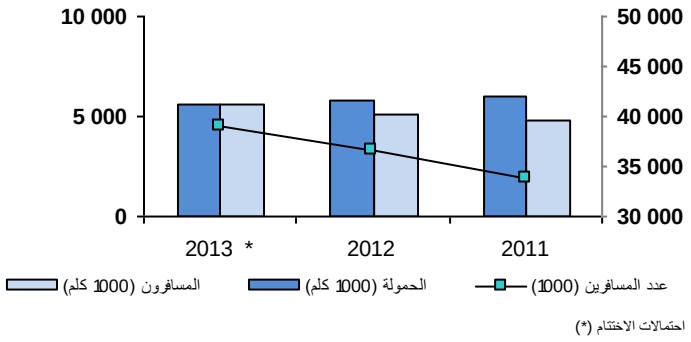

على مستوى نشاط النقل السككي، قام المكتب الوطني للسكك الحديدية بنقل 36 مليون مسافر سنة 2012، مسجلا بذلك تحسنا بنسبة 6,1% مقارنة بسنة 2011. أما فيما يخص نقل البضائع، فقد قام المكتب بنقل ما يقارب 37 مليون طن، منها 27,8 مليون طن من الفوسفاط مسجلا بذلك نفس مستوى إنجاز سنة 2011.

ويتوقع أن يرتفع عدد المسافرين بنسبة 7% خلال كل من سنتي 2013 و2014، بينما سيتحسن حجم نقل البضائع بنسبة 4% خلال سنة 2013 وبنسبة 13% سنة 2014. كما سيعرف نقل الفوسفاط ارتفاعا بنسبة تقارب 7% سنويا خلال 2013 و2014.

بمليون درهم

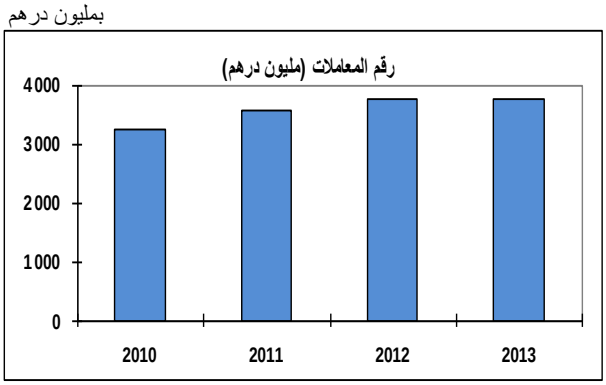

بمليون درهم

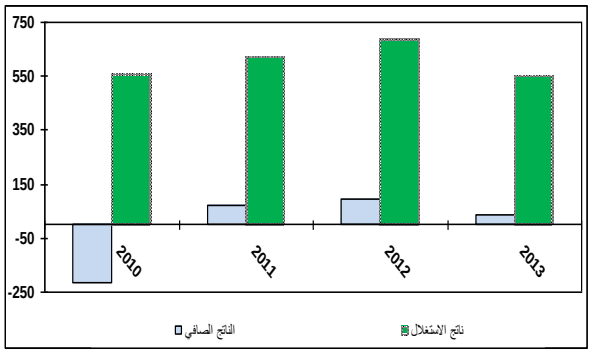

3.1.1 - النقل الجوي (الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية)

لقد تمكنت شركة الخطوط الملكية المغربية من تطوير نشاطها بالرغم من التنافسية المحتدة في القطاع، حيث أصبحت ثاني شركة افريقية من حيث رقم معاملاتها وثالث شركة من حيث عدد المسافرين، محافظة بذلك على تضاعف حركة النقل الجوي المسجل بين سنتي 2003 و2012 الذي انتقل من 3 إلى 6 مليون مسافر وكذا على ارتفاع نسبة عدد المسافرين بالتواصل التي انتقلت إلى 40%.

ولتمكين شركة الخطوط الملكية المغربية من التأقلم بسرعة مع محيطها المتميز بالمنافسة الذي يفرض متطلبات جديدة، في مجال التنافسية، تم توقيع عقد برنامج بين الشركة والدولة بتاريخ 21 شتنبر 2011 للفترة 2011 – 2016 يرتكز على ثلاث محاور أساسية :

- إعادة هيكلة الشركة من خلال تبني برنامج داخلي معقلن (استعمال أمثل للشبكة وتحسين إنتاجية أسطول الطائرات وكذا تخفيض التكاليف بأكثر من مليار درهم ...) ؛
- دعم الدولة لأنشطة الشركة التي لها طابع الخدمات العمومية أو ذات المنفعة العامة (مواكبة تنمية الجهات وتقوية جاذبيتها، وتوفير خطوط جوية لمناطق سياحية معينة في إطار تطبيق الاستراتيجية السياحية...) ؛
- مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الاستثماري للشركة بمبلغ 1,6 مليار درهم على شكل تعزيز رأسمال الشركة الوطنية.

ويبقى الهدف الأخير لعقد البرنامج المذكور هو ضمان استمرارية الشركة وتطويرها في أفق نمو مستمر.

ويجدر التذكير أن الاستثمارات المخصصة لتجديد أسطول الطائرات والمبرمجة ما بين سنتي 2011 و2016 قد بلغت 8,2 مليار درهم موجهة لشراء 19 طائرة.

وقد تميزت سنة 2012 بتحسن ملموس في الإنجازات المالية للشركة مقارنة بأهداف عقد البرنامج المذكور، والتي تتجلى فيما يلي :

- تدعيم رأسمال الشركة وكذا وضعيتها المالية الذين بلغا 3.628 مليون درهم و1.731,4 مليون درهم على التوالي ؛
- تحسن مؤشر المديونية ليصل الذي بلغ 4,22 ؛
- تطور ملموس لنتائجها المالية حيث سجلت فائضاً في ناتج الاستغلال بلغ 718 مليون درهم وناتجاً صافياً قدره -43 مليون درهم.

وقد تميز الأسدس الأول من السنة الجبائية 2013 بتحقيق ناتج استغلال إيجابي قدره 53 مليون درهم أي بتحسن بلغ 336 مليون درهم مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، حيث يعد هذا الإنجاز الذي حققته الشركة خلال فصل الشتاء هو الأول من نوعه منذ سبع سنوات. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى عقلنة الموارد المالية التي تمت في إطار مخطط إعادة هيكلة الشركة المعمول به منذ يوليوز 2011.

كما أن إجراءات هذا العقد البرنامج الذي يوجد في طور الإنجاز لها وقع إيجابي على الشركة الوطنية للنقل الجوي إذ عرفت أداءاتها وإنتاجيتها وكذا وضعيتها المالية تحسنا كبيرا.

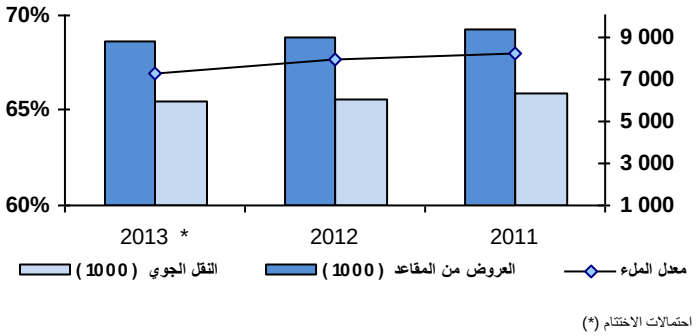

احتمالات الاختتام (*)

أما فيما يخص الفترة 2013-2014، فستتميز بالبدء في المرحلة الثانية لعقد البرنامج المبرم بين الدولة وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية والتي تهم تنمية الشركة وذلك نظراً للإنجازات الجيدة التي تم تحقيقها إلى حد الآن من خلال مرحلة إعادة الهيكلة. سترتكز هذه المرحلة الثانية بالأساس على المحاور التالية :

- تطوير الرحلات على المسافات الطويلة : فتح خط جوي يربط بين الدار البيضاء و"ساوباولو" البرازيلية في شهر نونبر 2013 و كذلك الخط الرابط بين الدار البيضاء و "ندجامينا" في دجنبر 2013 ؛
- تطوير الرحلات على المسافات المتوسطة وإدخال " النموذج 100 " : فتح خط بين الدار البيضاء و"ميونخ" وبين الدار البيضاء و"تينريفي" بالإضافة إلى الرفع من عدد الرحلات بين المغرب وأوروبا وكذا اللجوء إلى " النموذج 100 " بالنسبة للرحلات الجديدة ذات التعبئة المنخفضة ؛
- تحسين جودة الخدمات ؛
- إطلاق سياسة جديدة للتقليص من التكاليف تهم جميع أنشطة الشركة (استهلاك الوقود وتجميع المشتريات وإعادة هندسة الإجراءات وتقليص التكاليف الجارية وتوحيد السياسة المالية وتفويض الأنشطة الجديدة لشركات أخرى) ؛
- تقوية مجموعة من الوظائف الإستراتيجية : التخطيط الإستراتيجي والتنظيم التجاري وتدبير الموارد البشرية ؛
- وضع جهاز للمراقبة الداخلية : تحديد وتقييم المخاطر وتحسين نظام المعلومات والتواصل.

بمليون درهم

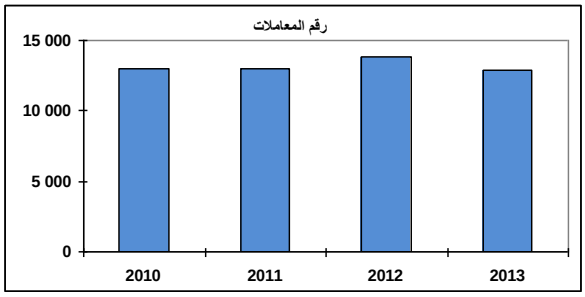

بمليون درهم

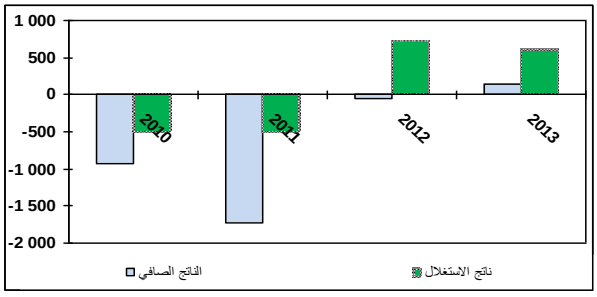

2.1 - تدعيم شبكة الموانئ والمطارات

تروم الرؤية الوطنية للموانئ للعشرين سنة القادمة والتي تم تحديدها في إطار الإستراتيجية المينائية الوطنية في أفق 2030، إلى تطوير الموانئ المغربية بتنسيق مع مختلف الاستراتيجيات القطاعية وسياسات تهيئة المجال الترابي.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى تمكين المغرب من امتلاك موانئ ذات أداء فعال محفزة لتنافسية الاقتصاد الوطني ومحرك للتنمية الجهوية الترابية وتلعب دور فاعل أساسي في تموقع المغرب كأرضية لوجيستيكية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وتعتمد هذه الاستراتيجية على مفهوم القطب المينائي داعمة بذلك الرؤية الموجهة نحو التهيئة المجالية والتوازن الجهوي.

في هذا السياق، تم اختيار ستة أقطاب مينائية، ويتعلق الأمر بأقطاب الغرب والشمال الغربي والقنيطرة-الدار البيضاء وعبدة-دكالة وسوس-تانسيفت وقطب موانئ الجنوب.

وتتوقع هذه الاستراتيجية إحداث موانئ جديدة (ميناء الناضور غرب متوسط وميناء القنيطرة الأطلسي وآسفي والداخلة) كما سيتم توسيع الموانئ الموجودة حالياً وتأهيل تلك التي أصبحت لا تساير تطور التجارة الخارجية للمغرب وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 60 مليار درهم.

وسيتم إنجاز مختلف المشاريع المبرمجة وتوفير الموارد المالية اللازمة خاصة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاسيما وأن الإطار القانوني لقطاع الموانئ (قانون 02- 15) يشجع اللجوء إلى هذا النوع من التمويل.

1.2.1 - الوكالة الوطنية للموانئ

نظراً لكونها آلية هامة من أجل إرساء الإستراتيجية الجديدة للموانئ، تحتل الوكالة الوطنية للموانئ في المشهد المينائي المغربي، مكانة الصدارة لإنشاء محيط مينائي تنافسي عبر تقليص تكاليف العبور وتحسين جودة الخدمات وكذا السهر على خلق ظروف تنافسية سليمة.

ففيما يخص آفاق الفترة 2013-2017، تتوفر الوكالة الوطنية للموانئ على ست محاور استراتيجية التي تمثل ثوابت استراتيجية هذه الوكالة والتي توجه أنشطتها على المَدَيَيْن المتوسط والبعيد. ويتعلق الأمر بالمحاور التالية :

- تنمية الممتلكات والحفاظ عليها ؛
- تقنين الأنشطة وعمل الفاعلين ؛
- توفير الأمن والسلامة وحماية البيئة ؛
- انفتاح المؤسسة على محيطها وعلى ذوي المصالح ؛
- تحديد الأولويات التي تضمن، من جهة، توافقاً استراتيجياً مع التوجهات والاختيارات الماكرو اقتصادية للإطار الاقتصادي الدولي والوطني، ومن جهة أخرى، الفعالية والأداء في تدبير الخدمات المينائية لمختلف الفروع ؛
- ادماج خلاصات الاستراتيجية الوطنية المينائية في إطار مشاريع تطوير البنيات التحتية للموانئ.

بالإضافة إلى هذه التوجهات الاستراتيجية الشاملة تم توجيه التفكير الاستراتيجي داخل الوكالة ليصب في صلب انشغالها بتوفير أداة مينائية حديثة تستجيب للتطورات التي تعرفها التجارة الخارجية والنقل البحري. كما سيتم العمل على تقوية وإنعاش المكانة التنافسية للموانئ المغربية وضمان تقنين موضوعي لأنشطة الموانئ مما سيساعد على وضع خدمات تنافسية آمنة وذات قيمة مضافة رهن إشارة الفاعلين في القطاع.

في هذا الإطار، قامت الوكالة الوطنية للموانئ بوضع برنامج استثماري طموح للفترة 2013-2017 بلغ غلافه المالي 2,8 مليار درهم. ويخصص هذا البرنامج مبلغ 2.200 مليون درهم لتطوير البنيات التحتية للموانئ بالإضافة 217 مليون درهم لميادين الأمن والسلامة والبيئة.

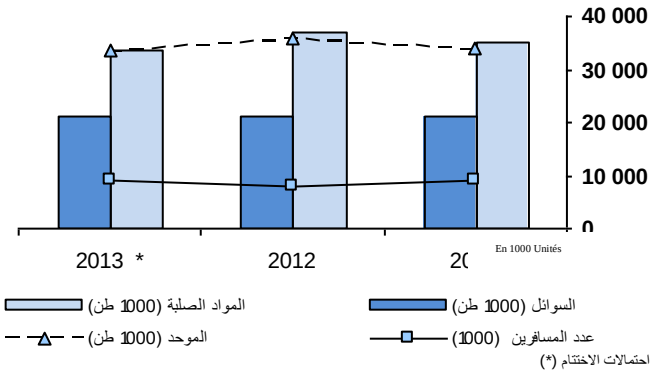

ويتوقع أن يصل حجم حركية النقل داخل الموانئ خلال سنة 2014 إلى 77,8 مليون طن أما فيما يخص التوقعات المالية فسيبلغ رقم معاملات قدره 1.267 مليون درهم وناتج استغلال بقيمة 183 مليون درهم.

وتشير توقعات أنشطة الموانئ إلى متم سنة 2013 إلى إنجاز 75 مليون طن مقابل 71 مليون طن خلال سنة 2012 أي بارتفاع يناهز 6%.

أما فيما يتعلق بالإنجازات المالية للنصف الأول من سنة 2013، فقد بلغ رقم معاملات الوكالة ما قدره 623 مليون درهم والناتج الصافي قبل اقتطاع الضريبة ما قدره 182 مليون درهم.

وبرسم توقعات اختتام سنة 2013، يتوقع إنجاز رقم معاملات قدره 1.186 مليون درهم مقابل 1.191 مليون درهم سنة 2012 وإنجاز 58 مليون درهم كناتج صاف مقابل 146 مليون درهم كما ينتظر إنجاز استثمارات قدرها 837 مليون درهم مقابل 743 مليون درهم خلال سنة 2012.

بمليون درهم

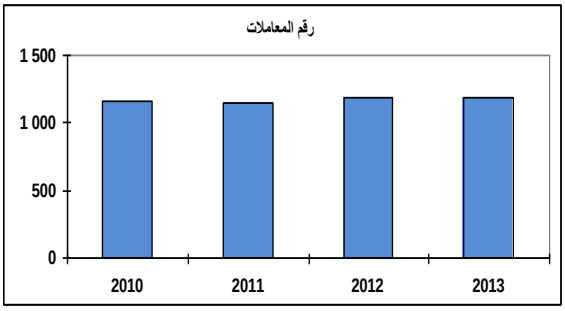

بمليون درهم

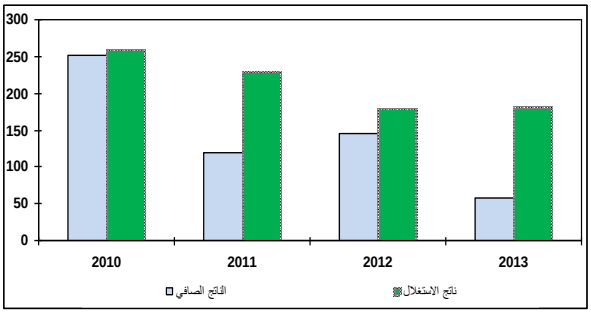

2.2.1 - الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط

تواصل الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط وفروعها، التي تتمتع بمهام السلطة العمومية المفوضة لها من طرف الدولة بحكم أنها مكلفة بتهيئة وتطوير وتدبير المنطقة الاقتصادية الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط (المركب المينائي المتوسطي والمنطقة الصناعية المحاذية له)، بإنجاز برنامجها الاستثماري بهدف تعزيز تموقع ميناء طنجة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

بالنسبة للفترة 2013-2017، يقدر برنامج الاستثمار الذي تم إطلاقه من طرف الوكالة بـمبلغ 3,6 مليار درهم يهم أساساً المشاريع التالية :

- أشغال المرحلة الثانية من مشروع ميناء طنجة المتوسطي 2 بغلاف مالي يناهز 2,1 مليار درهم ؛
- اقتناء العقار والقيام بأشغال الصيانة والتهيئة وتوسيع المناطق الصناعية من طرف هيأة المنطقة الحرة لطنجة ؛
- إنجاز أشغال بناء وتهيئة وصيانة الرصيف رقم 1 وكذا تطوير النظام المعلوماتي للميناء.

وتستهدف المنطقة الصناعية الكبرى طنجة المتوسط التي تم إنشاؤها في يناير من سنة 2009 التهيئة والإنشاء التدريجي لمجموعة من المناطق الصناعية في جهة المضيق وذلك تأكيدا للمهمة الأساسية لمركب طنجة المتوسط الرامية إلى تحفيز تنمية مستدامة للصناعة والتشغيل في المناطق المجاورة للميناء. في هذا السياق، سيعرف برنامج المنطقة الحرة توسيعاً مهماً على مستوى المساحة والتي من المنتظر أن تصل إلى5.000 هكتار أي ما يناهز 5 أضعاف المساحة المتَوقَّعة عند انطلاق المشروع مما سيمكن من استقبال واستقرار صناعات مختلفة في المنطقة في أفق 2020، بالإضافة إلى خلق 150.000 منصب شغل في المنطقة الخاصة بالتنمية.

وبرسم سنة 2014، يتوقع إنجاز استثمارات بغلاف مالي قدره 1.794 مليون درهم، تهم إنهاء أشغال المرحلة الأولى من مشروع طنجة المتوسط 2 والأشغال خارج الموقع ونظام المعلومات واقتناء الأراضي لخلق أقطاب صناعية وخدماتية وكذا تهيئة وتوسيع مناطق الأنشطة.

فيما يخص سنة 2013، تقدر قيمة في المشاريع طور الإنجاز بحوالي 5,3 مليار درهم وتهم :

- أشغال محطة الحاويات رقم 4 التي تشكل جزء من مشروع طنجة المتوسط 2 ؛
- اقتناء الوعاء العقاري من طرف الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط ؛
- أشغال تهيئة مناطق الأنشطة الصناعية من طرف شركة المنطقة الحرة لطنجة (TFZ) ؛
- إنجاز مختلف أشغال البناء والتهيئة والصيانة طنجة المتوسط محطة رقم 1 وكذا تطوير نظام المعلومات من طرف " السلطة المينائية لميناء طنجة المتوسط" ؛
- أشغال خارج الموقع.

عند متم يونيو من سنة 2013، سجل نشاط محطات الحاويات والمحطات الأخرى ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012 باستثناء محطة المحروقات.

وقد بلغ رقم المعاملات المجمع الذي تم إنجازه من طرف المجموعة 714 مليون درهم ووصل الاستثمار المتراكم لسنة 2013 إلى 1.268 مليون درهم.

ويجب التذكير على أنه منذ الشروع في استغلاله في يوليوز 2007 وإلى نهاية 2012، عالج ميناء طنجة المتوسط حجما متراكما من حركة الحاويات يصل إلى 8.409.278 حاوية.

أما فيما يخص هيكلة حركة محطات الحاويات، فقد همت أساسا عملية إعادة الشحن والتي ساهمت خلال الفترة 2010-2012 بحوالي 96,7% من مجموع نقل الحاويات على مستوى ميناء طنجة المتوسط مقابل 3,3% بالنسبة للاستيراد والتصدير.

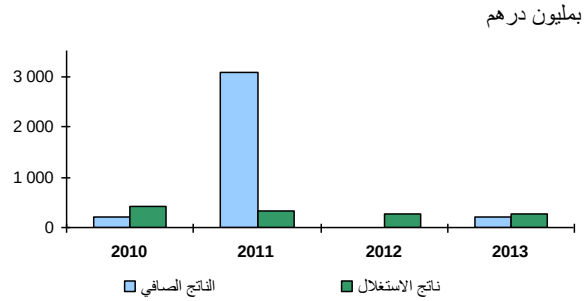

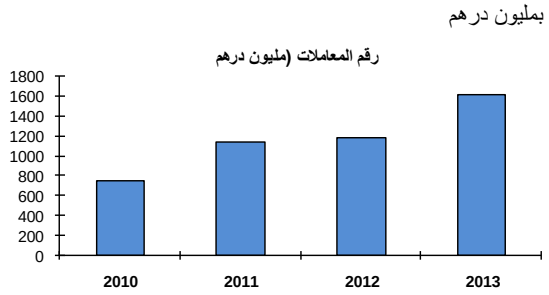

3.2.1 - شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب"

شرعت شركة مرسى المغرب في إعداد مخطط استراتيجي طموح وذلك بالأخذ بعين الاعتبار حاجيات تطور الاقتصاد الوطني والتحولات الجديدة الناتجة عن الإصلاح المينائي، مع التركيز على أولويات النمو التي ستسمح لها بالحفاظ على مكانتها بالسوق وتطوير الأعمال ذات الرهانات الكبرى، عبر الحصول على منح امتياز جديدة للبنيات التحتية.

ويبلغ البرنامج الاستثماري للشركة للفترة 2013-2015، غلافا ماليا إجماليا قدره 3.439 مليون درهم.

ويشتمل البرنامج الاستثماري المتوقع لسنة 2014، على مشروع محطة الحاويات الثالثة بالدار البيضاء بتكلفة إجمالية قدرها 850 مليون درهم وكذا مشروع محطة الحاويات الرابعة بطنجة بتكلفة إجمالية قدرها 1.400 مليون درهم.

وللتذكير، يرتكز مخطط التنمية الأول للفترة 2009-2013، على المحاور الأربعة التالية :

- تطوير وتنمية أنشطة الحاويات، وذلك بالحصول على رخص امتياز جديدة والاندماج في مجال اللوجستيك والشحن وكذا تحسين جودة الخدمات والأداء العملياتي ؛
- البحث وإرساء شراكات استراتيجية حول مركب آسفي والجرف الأصفر مع الفاعلين الصناعيين فيما يخص المواد والمحروقات بصفة عامة ومع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمجمع الشريف للفوسفاط، بصفة خاصة، ؛
- الحفاظ على أنشطة المناولة وتحديثها عبر إبرام عقود تجارية وتحسين جودة الخدمات وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة عالية خاصة فيما يتعلق بنشاط نقل السيارات ؛
- تأهيل وتدعيم أسس الشركة عبر مراجعة الإجراءات ووضع مراقبة التدبير والمحاسبة التحليلية، بالإضافة إلى إدخال أسس تسيير جديدة فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية.

وتجدر الإشارة إلى انه خلال شهر فبراير من سنة 2013، تم إبرام اتفاقية منح امتياز محطة الحاويات الثالثة بين "مرسى المغرب" والوكالة الوطنية للموانئ والتي يرتقب تنفيذها في أفق شهر غشت 2015. في هذا السياق، شرعت "مرسى المغرب" بتاريخ 20 مارس 2013، في أداء تذكرة الدخول بمبلغ يناهز 1,5 مليار درهم وستشرع في ظرف تسعة أشهر، في إتمام الجانب المالي لمجمل عملية الاستثمار والتي منها حوالي 850 مليون درهم موجهة لإنجاز البنيات الفوقية والتجهيزات.

وعلى المستوى الوطني وتحت تأثير تراجع التجارة العالمية، تجدر الإشارة إلى المنحى التنازلي الذي عرفه نشاط "مرسى المغرب" في بداية السنة المالية 2013. حيث بلغت حركة الشحن الإجمالية، متم يونيو 2013، 17 مليون طن مقابل 18 مليون طن تم إنجازها في متم شهر يونيو 2012 أي بانخفاض نسبته 5%.

وهكذا، تمت مراجعة حركة الشحن المتوقع معالجتها بالموانئ الوطنية من 79 مليون طن المتوقعة في البداية الى 77,7 مليون طن أي بانخفاض قدره 2%. كما يتوقع أيضا أن تعالج "مرسى المغرب" 45% من هذه الحركة (عوض 46,6% المتوقعة سابقا)، أي ما يقارب 35 مليون طن خلال سنة 2013 عوض 36,8 مليون طن المتوقعة سالفا (-5%).

وقد بلغ رقم المعاملات الذي تم إنجازه من طرف "مرسى المغرب"، 956 مليون درهم في متم يونيو 2013، مقابل 1.018 مليون درهم في متم يونيو 2012، أي بانخفاض قدره 6%.

أما بالنسبة لتوقعات متم سنة 2013، فيقدر رقم معاملات هذه الشركة بما يناهز 1.894 مليون درهم.

وقد بلغت نتيجة الاستغلال 257 مليون درهم في متم شهر يونيو 2013 مقابل 280 مليون درهم التي تم إنجازها في نفس الفترة من سنة 2012، أي بانخفاض نسبته 9%. ويتوقع أن تصل نتيجة الاستغلال، سنة 2013، إلى 446 مليون درهم. أما فيما يخص النتيجة الصافية المتوقعة في دجنبر 2013 فمن المنتظر أن تصل إلى 185 مليون درهم.

أما فيما يخص حصة السوق، فقد حققت "مرسى المغرب" إلى غاية يونيو 2013 نسبة 48% أي بنفس مستوى 2012 مقابل حصة سوق متوقعة تناهز 47%.

بمليون درهم

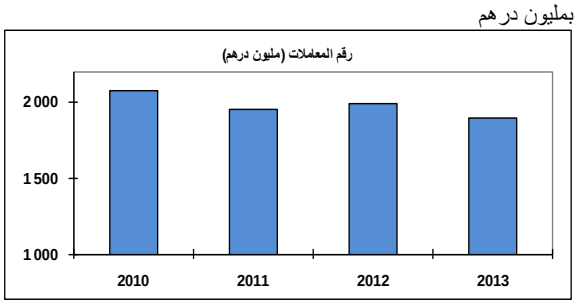

بمليون درهم

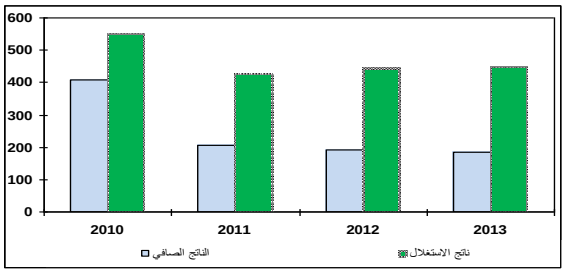

4.2.1 - المكتب الوطني للمطارات

سجلت حركة النقل الجوي بالمغرب، ابتداء من سنة 2004، معدل نمو متوسط سنوي قدره 11% تزامنا مع دخول العديد من شركات الطيران الجديدة إلى المجال الجوي المغربي و كذا إحداث خطوط جوية جديدة.

ومواكبة للتطور الحاصل في حركة النقل الجوي، شرع المكتب الوطني للمطارات في أوراش تطوير طاقات الاستقبال بالمطارات وكذا تحديث التجهيزات وفق تكنولوجيا متطورة، مما مكن من الارتقاء بالمطارات المغربية الى مستوى المعايير الدولية العالية في مجالات الأمن والسلامة و الخدمات.

ويرتكز المخطط الاستراتيجي للمكتب الممتد ما بين 2011 و2016، على الأهداف التالية :

- إرضاء الزبون على جميع مستويات تدخل المكتب وإدماج الشركاء في إطار منهجية موحدة لجودة شاملة ؛
- تحسين الانتقال من منطق الفاعل التقني إلى منطق المقاولة الموجهة نحو النجاعة ؛
- دعم وترسيخ تنمية المكتب عبر تنويع الأنشطة وتدبير محكم للمخاطر؛
- دعم استجابة المكتب لمتطلبات السلامة والأمن في سياق يتميز بتشديد المعايير التنظيمية الدولية والوطنية.

وفي إطار المخطط الاستراتيجي السالف الذكر، وبخصوص سنة 2014، فإن المكتب الوطني للمطارات سيواصل إنجاز الأوراش المفتوحة برسم سنة 2013 ومن ضمنها مشاريع تنمية قدرات مطارات فاس ومراكش والناضور بالإضافة إلى تطوير قطب الدار البيضاء.

وبالنسبة لسنة 2013، فإن المكتب يواصل انجاز بعض المشاريع كما يطلق أوراش جديدة تهدف إلى الرفع من جودة المطارات بالإضافة إلى مواصلة برنامج توسيع طاقات المطارات وتعزيز منظومة السلامة والأمن وكذا المراقبة الجوية والرفع من الفعالية والأداء.

في هذا الإطار، تهم العديد من المشاريع توسيع وتهيئة كل من مطار محمد الخامس ومراكش وفاس سايس والناضور وكلميم وزاكورة وكذا بني ملال على الخصوص.

وللتذكير، تعتبر 2012 سنة استثنائية بعد دورة نمو متميزة فيما يخص حركة الطيران الجوي ما بين سنتي 2004 و2011. وهكذا، فقد تم تسجيل خلال هذه السنة انخفاضات تعادل 3,6% بالنسبة للركاب و8,7% بالنسبة لحركة الطائرات و5,5% بالنسبة للشحن و7,5% بالنسبة لوحدات خدمة التحليق.

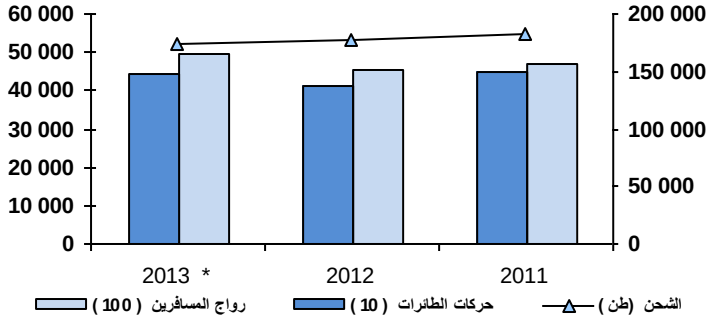

احتمالات الاختتام (*)

وقد أثر تراجع النشاط على رقم المعاملات الذي بلغ 2.742 مليون درهم أي بانخفاض يعادل 11,7% مقارنة بالتوقعات الأولية و3% مقارنة بإنجازات سنة 2011. ويرجع هذا بالأساس إلى وقع الأزمة الاقتصادية التي تمر منها أوربا التي تعتبر الزبون الأول للمكتب.

مع ذلك، فقد سجلت رسوم الطيران ارتفاعاً إيجابياً حيث وصلت قيمتها إلى 471,6 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 3,8% ممثلةً بذلك 28% من رقم المعاملات.

بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة المالية 2012، فقد عرفت انخفاضاً بنسبة 42% لتصل إلى 298 مليون درهم مقابل 514 مليون درهم برسم 2011 ويرجع هذا إلى ارتفاع النتيجة غير الجارية والضريبة على الشركات.

هذا، وتميزت سنة 2012 بإدخال فاعلين جدد في مجال الخدمات الأرضية عبر طلب عروض دولي، من أجل ضمان أداء أفضل في هذا المجال الحيوي لجودة الخدمات.

بمليون درهم

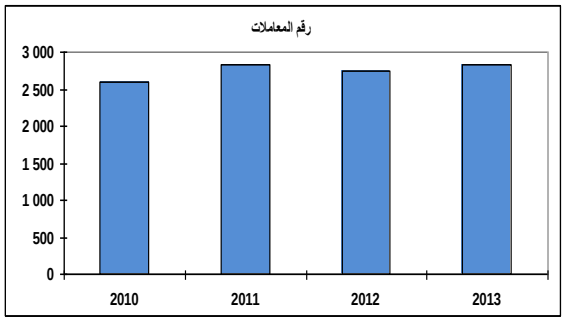

بمليون درهم

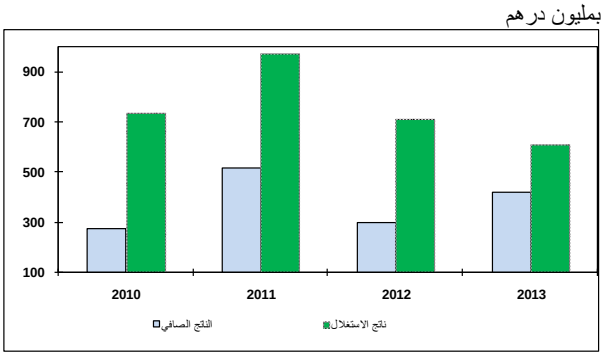

3.1 - تنفيذ الإستراتيجية اللوجيستيكية الوطنية

تمثل الإستراتيجية اللوجستيكية رهانات اقتصادية مهمة. حيث تطمح أساسا إلى تخفيض التكاليف اللوجيستيكية للمغرب بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 20% حاليا إلى 15% في أفق 2015. وتهدف كذلك إلى تسريع وتيرة نمو الناتج الداخلي

الخام عبر ربح خمس نقاط على مدى عشر سنوات وذلك بالرفع من القيمة المضافة الناتجة عن خفض التكلفة اللوجستيكية وبروز قطاع لوجيستيكي تنافسي. وتدخل هذه الاستراتيجية في إطار رؤية تنموية مستدامة للبلاد تهدف إلى الخفض من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن النقل الطرقي للسلع بنسبة 35% في أفق 2015 بالإضافة إلى تخفيف الاكتظاظ بالطرق والمدن.

وترتكز هذه الإستراتيجية على المحاور الخمسة الأساسية التالية :

- تطوير شبكة وطنية متكاملة من المناطق اللوجيستيكية بالقرب من أحواض الاستهلاك الكبيرة ومناطق الإنتاج وأهم نقط التبادل، بالإضافة إلى البنيات التحتية للنقل (الموانئ والطرق السيارة والسكك الحديدية) على مساحة إجمالية تناهز 3.300 هكتار من بينها 2.080 هكتار على المدى المتوسط ؛
- وضع إجراءات ترشيد خاصة لأهم تدفقات السلع (الحاويات والحبوب والمنتجات الطاقية والصادرات) ؛
- بروز فاعلين في مجال اللوجستيك من القطاعين العام والخاص، متكاملين وفعالين ؛
- تطوير االكفاءات من خلال مخطط وطني للتكوين في المهن اللوجيستيكية (أطر وتقنيين وفاعلين متخصصين) والتي تستهدف 173.300 إجراء للتكوين في أفق 2030، من بينها 61.000 على المدى المتوسط ؛
- وضع إطار حكامة متميز لتفعيل المخطط الإستراتيجي خاصة عبر إحداث الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية والمرصد المغربي للتنافسية اللوجيستيكية.

1.3.1 - الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك

من أجل إنجاح الإستراتيجية الوطنية للوجيستيك، قامت الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك، باعتبارها الرائد الوطني في مجال النقل الطرقي، بإعادة التوجيه الاستراتيجي لأنشطتها حتى تصبح فاعلا لوجيستيكيا مرجعيا بالمغرب، ينشط على جميع مستويات الخدمات اللوجستيكية ويعرض على زبنائه إدارة السلاسل اللوجيستيكية بل وحتى تصميمها.

وتضيف الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك إلى عرضها اللوجيستيكي اقتراح خدمات جديدة مرتبطة بالنقل والمتمثلة في عمليات تدبير المخزون بالمستودعات مع ما يرتبط بها من خدمات الاستلام وتسجيل المراجع ومراقبة الجودة ووضع الملصقات وتحضير الطلبيات وشحنها. ولهذا الغرض، تعتمد الشركة على بنية تحتية شرعت في إحداثها. وترتكز هذه البنية على إنشاء خمس منصات لوجستيكية جهوية بكل من الدارالبيضاء وطنجة ومكناس وفاس وأكادير ومراكش.

وتهم المشاريع المبرمجة سنة 2014 أساسا تعزيز المراكز اللوجستيكية بمبلغ قدره 100 مليون درهم وإنشاء المحطة الطرقية للقنيطرة بمبلغ 40 مليون درهم وكذا مشاريع معلوماتية تناهز 28 مليون درهم.

وفيما يخص السنة المالية 2013، فان المبلغ التوقعي للاستثمارات يصل إلى 249 مليون درهم، في حين أن الانجازات المحتمل تحقيقها في نهاية السنة، فيما يخص أداء المستحقات، ستصل إلى 221 مليون درهم.

بعد إنشاء المنصة الأولى بالدار البيضاء-زناتة والتي دخلت حيز الاستغلال بشكل جزئي منذ شهر مارس 2011 بما يعادل 36.000 متر مربع من المستودعات اللوجيستيكية، بتكلفة مالية بلغت 400 مليون درهم، تم الشروع في إنجاز الشطر الثاني بتكلفة إضافية تعادل 200 مليون درهم، والتي ستمنح 60.000 متر مربع كمساحة إضافية للتخزين.

وتعد منصة الشركة الوطنية للنقل اللوجستيك بالدار البيضاء-زناتة بمثابة منصة متعددة التدفقات والخدمات، حيث تستفيد من موقع متميز بجانب محور الطريق السيار الدار البيضاء-الرباط وعلى بعد 20 كيلومتر من ميناء البيضاء، وهو موقع جد ملائم للنقل وتخزين وتوزيع البضائع.

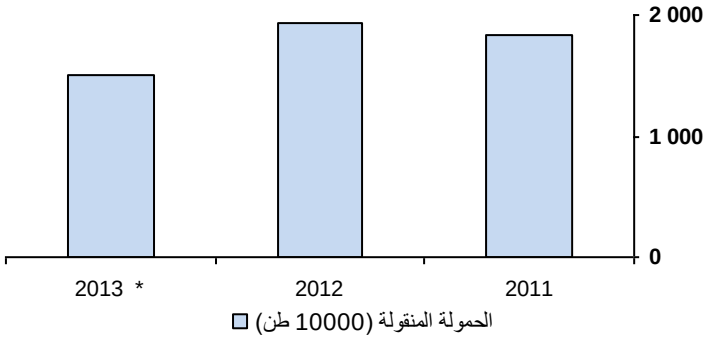

احتمالات الاختتام (*)

2.3.1 - الوكالة المغربية من أجل تنمية الأنشطة اللوجيستيكية

تتكلف الوكالة المغربية من أجل تنمية الأنشطة اللوجيستيكية بتنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال تنمية التنافسية اللوجيستيكية. وتقوم هذه الوكالة، التي يتجلى دورها الأساسي في تنشيط وتنسيق سبل تنزيل الإستراتيجية السالفة الذكر، بالمهام الأساسية التالية:

- إعداد الدراسات الاستراتيجية ومخططات عمل تهدف إلى تطوير اللوجيستيك؛
- إعداد مخطط توجيهي لمناطق الأنشطة اللوجيستيكية والقيام بدراسات خاصة بمشاريع هذه المناطق؛
- بحث وتحديد الوعاء العقاري من أجل تنمية مناطق الأنشطة اللوجيستيكية وإحداث وتطوير هذه المناطق؛
- تفعيل سياسة الحكومة في مجال إنعاش وتشجيع بروز فاعلين مندمجين للوجيستيك؛
- المساهمة في تحضير مخططات التكوين في ميادين اللوجيستيك؛
- تتبع وقياس مستوى فعالية ونجاعة الخدمات اللوجيستيكية.

وفيما يخص إضفاء دينامية أكبر على الأوراش الإستراتيجية الوطنية للوجيستيك، تتكاثف الجهود من أجل تسريع وتيرة الانجازات خلال سنتي 2013 و2014، وذلك من خلال مخطط العمل الذي يهدف أساسا إلى :

- إعداد و إبرام الاتفاقيات من أجل تعبئة العقار اللازم لتنمية المناطق اللوجيستيكية في باقي جهات المملكة (ماعدا الدارالبيضاء التي تم بها تخصيص حوالي 1.000 هكتار)، وذلك عبر التركيز أولا على أقطاب الرباط-القنيطرة وأكادير وطنجة-تطوان ومكناس-فاس؛
- فتح طلب عروض، بتنسيق مع الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك، من أجل اختيار الفاعلين الخواص بغية الاستفادة من عرض كراء عقارات لوجيستيكية في طور الإنجاز بزناتة (7 مستودعات بمساحة 6.000 متر مربع)؛
- إعداد و إبرام عقود التطبيق القطاعية للإستراتيجية اللوجستيكية الوطنية فيما يخص التكوين في مهن اللوجستيك وتحسين السلاسل اللوجيستيكية لتدفقات الاستيراد والتصدير والمنتجات الطاقية والمنتوجات الفلاحية والتوزيع الداخلي ومواد البناء؛
- إرساء مخطط تواصل وأنشطة تعاون تسمح بالاستفادة من مشاريع وبرامج وتمويلات على الصعيدين الجهوي والدولي؛
- تفعيل المرصد المغربي للتنافسية اللوجيستيكية.

وقد تم رصد ميزانية لفائدة هذه الوكالة بمبلغ يناهز 53,5 مليون درهم برسم 2013 من أجل تغطية نفقات تأسيس الوكالة، و كذا نفقات التسيير والاستثمار فيما يخص الدراسات وأنشطة الانعاش والتواصل.

وهكذا، فإن الموارد المعبئة من طرف الدولة برسم سنة 2013 لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية تتلاءم والالتزامات المعتمدة في عقد البرنامج المبرم مع القطاع الخاص سنة 2010. وستتم تقوية هذه الوسائل عن طريق دعم المؤسسات المالية الدولية التي تم ربط الاتصال بها بهدف تعبئة التمويلات على شكل هبات ومواكبة تقنية بغية تنفيذ مجموعة من الدراسات والخدمات التي تساهم في تجسيد مخطط العمل المسند للوكالة. وفي هذا الإطار، تعمل الوكالة على إبرام اتفاقيات التمويل للبرامج التالية:

- دراسة تهيئة وتنسيق انجاز المنطقة اللوجيستيكية زناتة بتكلفة تقارب 3 مليون درهم (البنك الأوروبي للاستثمار)؛
- إعداد دليل مرجعي للوظائف والمهن والكفاءات المتعلقة بقطاع اللوجيستيك وكذا الأدوات والدلائل المرتبطة بهذا الأخير وذلك بتكلفة تناهز 4 مليون درهم (البنك الإفريقي للتنمية)؛

- القيام ببرنامج تكوين وخدمات المساعدة التقنية في إطار مشروع "لوجيس- ميد- سوفت" بغلاف مالي قدره 7,5 مليون درهم (الاتحاد من أجل المتوسط) ؛
- انجاز خدمات لوضع مؤشرات متعلقة بالوظائف والكفاءات في قطاع اللوجيستيك بتمويل يفوق 3,5 مليون درهم (الشركة المالية الدولية).

4.1 – تدخل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

يمثل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يتم تمويله بنسبة 50% من مداخيل عمليات الخوصصة رافعة للاستثمار المنتج ووسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار وخلال سنة **2014**، سيتميز نشاط الصندوق بتسديد مستحقات متوقعة ستشمل تلك المتعلقة بنفس السنة والمنبثقة عن اتفاقيات موقعة حتى متم يونيو 2013 وكذا ما تبقى من المستحقات بالنسبة للسنوات السابقة لسنة 2013، أي ما يعادل ما مجموعه 2.092,7 مليون درهم، حيث ستبلغ الأداءات المتراكمة حتى متم سنة 2014 ما قدره 28.877,53 مليون درهم.

وتجب الإشارة إلى انه يمكن أن تضاف إلى توقعات الأداءات، المذكورة أعلاه، المستحقات المتوقعة برسم الاتفاقيات التي يمكن أن يتم إبرامها خلال الستة أشهر الثانية من سنة 2013 وخلال سنة 2014.

أما فيما يخص سنة **2013**، فإن الستة أشهر الأولى تميزت بتوقيع 8 اتفاقيات باستثمار إجمالي يبلغ 601 مليون درهم تستفيد من مساهمة الصندوق بمبلغ 57,67 مليون درهم. وتهم هذه الاتفاقيات مشاريع تتعلق بقطاع المناولة في مجال السيارات حيث يتوقع إحداث 5.683 منصب شغل. وتبلغ قيمة **الأداءات المتوقعة** خلال الستة أشهر الثانية من سنة 2013 برسم التزامات الصندوق ما يعادل 1.774,97 مليون درهم، ما من شأنه أن يرفع مجموع الأداءات برسم سنة 2013 إلى 2.633 مليون درهم وإجمالي الأداءات المتراكمة حتى متم سنة 2013 إلى 26.784,83 مليون درهم.

أما فيما يخص **سنة 2012**، فإن صندوق الحسن الثاني التزم بمبلغ إضافي يناهز 1.750 مليون درهم تم التعاقد في إطار الاتفاقية المتعلقة بتمويل إنجاز الميناء الطاقي ومشاريع مختلفة بمركب الناضور غرب المتوسط (1 مليار درهم) وكذا بالملحق التعديلي رقم 2 للاتفاقية المرتبطة بدعم الاستثمار الصناعي وتنمية التكنولوجيات الحديثة (750 مليون درهم)، مما يرفع الالتزامات المتراكمة حتى 31 دجنبر 2012 إلى 37.008,83 مليون درهم. وتتكون هذه الالتزامات من مساهمات مالية غير مسترجعة (34,3%) وتسبيقات غير مسترجعة وقروض (22,6%) ومساهمات مالية (43,1%). وتعد أهم القطاعات المستفيدة من الدعم المالي للصندوق تلك المرتبطة بالبنيات التحتية الكبرى (42%) ودعم الاستثمار(42%) والإنعاش الاجتماعي والثقافي والرياضي (16%).

وقد بلغت الموارد المتراكمة للصندوق إلى غاية متم سنة 2012، ما يعادل 47,1 مليار درهم.

ويمكن تقييم الأثر الاجتماعي لتدخلات الصندوق برسم سنة 2013 عن طريق مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة والتي سيتم إحداثها إثر انجاز مختلف المشاريع المسطرة في الاتفاقيات الثمانية الموقعة خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2013 والتي تتعدى 5.000 منصب، وذلك بالإضافة إلى مناصب الشغل الأخرى التي أحدثت عن طريق المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة خلال السنوات الماضية.

2 – تسريع وتيرة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية

1.2 - التنمية الفلاحية

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى وكالة التنمية الفلاحية التي عهد إليها مواكبة مخطط المغرب الأخضر، تتمثل المؤسسات والمقاولات العمومية الرئيسية الأخرى المساهمة في تنفيذ هذا المخطط في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والشركة الوطنية لتسويق البذور والمعهد الوطني للبحث الزراعي والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان والغرف الفلاحية وكذا المكتب الوطني للإرشاد الفلاحي الذي دخل النص القانوني المحدث له حيز التنفيذ في 14 فبراير 2013 لتعويض مراكز الأشغال.

وتهدف الإستراتيجية الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر" إلى تثمين الإمكانات الفلاحية بالتراب الوطني وهي تقوم على دعامتين :

- الدعامة الأولى : التطوير الإستباقي لمسارات الإنتاج النباتي والحيواني ذات القيمة المضافة العالية وتجميعها حول مشاريع التعبئة والتحويل ؛
- الدعامة الثانية: تأهيل الفاعين وإنجاز مشاريع التحويل و/ أو التجميع بغية مكافحة الفقر.

وتتمثل الأهداف الرئيسية المتوخاة من هذه الإستراتيجية في زيادة الناتج الداخلي الخام الفلاحي من 70 إلى 100 مليار درهم في أفق 2020، وخلق 1,5 مليون فرصة عمل إجمالي إضافية وتخفيض نسبة الفقر من خلال زيادة المداخيل. وينقسم المخطط إلى 16 برنامجا إقليميا يشمل 1.506 مشروع باستثمار إجمالي بقيمة 147 مليار درهم خصصت 75 مليار درهم منها لإنجاز الدعامة الأولى و20 مليار درهم منها لتهيئة الدعامة الثانية و52 مليار درهم لتحضير إجراءات أفقية.

1.1.2 - وكالة التنمية الفلاحية

تتكلف وكالة التنمية الفلاحية باقتراح خطط العمل على السلطات الحكومية فيما يخص الدعامتين الأساسيتين السالفتي الذكر.

وفي هذا الإطار، فإن وكالة التنمية الفلاحية ستواصل نشاطها خلال 2014، خصوصا من حيث تحديد وإعداد مشاريع جديدة. ولهذا الغرض، شرعت الوكالة في تصميم 29 مشروعا يهم الدعامة الأولى وإعداد 48 مشروعا يهم الدعامة الثانية. وسيبلغ الغلاف المالي لهذه المشاريع (77) ما قيمته 1 مليار درهم.

وتتميز سنة 2014 أيضا بتنفيذ الشطر الرابع من عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية (6.138 هكتار لفائدة 165 مشروع) حيث سيتم تسليم الأراضي الفلاحية المعنية للمستفيدين في متم سنة 2013.

خلال الستة الأشهر الأولى من 2013 وفيما يخص 134 مشروع للتجميع في إطار الدعامة الأولى، فقد بدأت وكالة التنمية الفلاحية بإصدار شهادات ومصادقات على 50 مشروع بقيمة استثمارية قدرها 13,6 مليار درهم تهم 93.877 مستفيدا. وفي إطار تجميع مشاريع الدعامة الثانية، تشمل الإنجازات بتاريخ 30 يونيو 2013، 113 مشروعاً تخص 46.913 فلاحاً تطلبت استثمارات بقيمة 1.652 مليون درهم.

وبلغ البرنامج الاستثماري للوكالة التنمية الفلاحية خلال سنة 2013، ما قدره 76,6 مليون درهم ويتعلق خصوصا بتدابير التنمية وإنعاش المنتجات الفلاحية وعمليات التواصل وإجراءات دعم مشاريع مخطط المغرب الأخضر.

وفيما يخص عملية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام المتعلقة بالأراضي الفلاحية للدولة، فإن أبرز الإجراءات التي تمت سنة 2012 تهم تنفيذ التدابير الناتجة عن تقييم المشاريع الممنوحة في إطار الشطر الأول للشراكة بين القطاعين الخاص والعام (48.000 هكتار لفائدة 164 مشروع) وانجاز المشاريع الممنوحة في إطار الشطر الثالث من هذه الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (19.000 هكتار لفائدة 254 مشروع). وقد همت التدابير المعنية أساسا الشروع في إجراءات فسخ عقود الشراكة مع المستفيدين الذين أخلوا بالتزاماتهم في إطار الشطر الأولى من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال دعوة الشركاء الآخرين المتأخرين لتسريع برامجهم الاستثمارية وفقا لالتزاماتهم. وهمت هذه التدابير أيضا توقيع 36 اتفاقية مع الشركاء الذين تم انتقاؤهم في إطار الشطر الثالث من هذه الشراكة أي ما يقارب 14% من المشاريع المخصصة.

ويمكن تلخيص إنجازات مخطط المغرب الأخضر للفترة ما بين 2009-2013 فيما يلي :

- إنجاز 134 مشروع في إطار الدعامة الأولى باستثمار قدره 32,2 مليار درهم أي 14% من عدد المشاريع المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر في أفق 2010 و43% من قيمة الاستثمارات المبرمجة في نفس الأفق ؛

- إعطاء انطلاقة 365 مشروع في إطار الدعامة الثانية باستثمار إجمالي قدره 11,86 مليار درهم، وهو ما يعادل 78% من عدد المشاريع المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر و59% من قيمة الاستثمارات المبرمجة في إطار المخطط السالف الذكر ؛
- تدبير عملية الشطر الثالث من الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول الأراضي الفلاحية للدولة من أجل تعبئة الوعاء العقاري الضروري لمشاريع مخطط المغرب الأخضر وإطلاق طلبات العروض في سنة 2013 تهم الشطر الرابع من هذه الشراكة الذي يشمل مساحة 6.138 هكتار موزعة على 165 مشروعاً.

2.1.2 - المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

يدخل النشاط الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في إطار مواصلة تفعيل العمليات المدرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر والذي تم تنزيله على مستوى مناطق تدخل هذه المكاتب على شكل مخططات جهوية فلاحية.

ويبلغ البرنامج الاستثماري المتوقع برسم سنة 2014 ما قدره 2.819 مليون درهم (دون احتساب الترحيلات).

وفيما يتعلق بسنة 2013، فقد بلغ البرنامج الاستثماري ما مجموعه 3.552 مليون درهم ويهم أساسا المشاريع المتعلقة بأشغال "التجهيزات الهيدرومائية الكبرى" (1.468 مليون درهم) وخدمة الماء (667 مليون درهم) وعمليات الدعم (220 مليون درهم) ومشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر (50 مليون درهم) وكذا التنمية الفلاحية (70 مليون درهم).

ويجب التذكير أن إنجازات المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي برسم الاستثمار خلال سنة 2012 بلغت 1.940 مليون درهم مقابل 1.877 مليون درهم سنة 2011. وهكذا وفيما يتعلق باستغلال التجهيزات العمومية الخاصة بالري، قامت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بسقي مساحة قدرها 502.813 هكتار سنة 2012 مقابل 487.216 هكتار سنة 2011 مع تدفق مياه بحجم 3.223 مليون متر مكعب مقابل 3.150 مليون متر مكعب في سنة 2011. وقد بلغ حجم المياه المفوترة في 2012 ما قدره 1.978 مليون متر مكعب مقابل 1.783 مليون متر مكعب في سنة 2011، أي ما يعادل 61٪ كنسبة فعالية الشبكة سنة 2012 مقابل 57٪ سنة 2011.

ومن بين المشاريع الكبرى المدرجة في مخطط المغرب الأخضر، يهم مشروع تمديد ري قطاع "دار خروفة" بمجال اللوكوس، مساحة قدرها 21.000 هكتار بتكلفة إجمالية تقدر بقيمة 2.822 مليون درهم والممولة في إطار الهبة المعتمدة من طرف الدول العربية. كما تم البدء في الأشغال الهيدروفلاحية في غشت 2012 عبر انطلاقة الأشغال المتعلقة بالقناة الشمالية على مسافة 21 كلم (215 مليون درهم). فيما يخص الأشغال الأخرى التي توجد في طور الانطلاقة خلال سنة 2013، فتهم القناة الجنوبية على مسافة 26 كلم وكذا بعض المنشآت.

وتجدر الإشارة إلى أن الشطر الأول من البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري والذي يوجد حاليا في طور الإنجاز والمتعلق بتحويل مساحة 41.048 هكتار تخص 12.055 فلاحا يستفيد من تمويل من طرف البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية بمساهمات تبلغ 100 مليون أورو و 53,6 مليون أورو.

على صعيد آخر، وفي إطار اتفاق التعاون المالي مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤسسة تحدي الألفية، تم إنجاز مشروع الأشجار المثمرة لفائدة 110.400 أسرة قروية التي استفادت من غرس أشجار الزيتون وأشجار اللوز على مساحة 82.514 هكتار في جميع أنحاء المملكة.

وتشتمل البنية التحتية للري على إعادة تأهيل 53.400 هكتار من خلال بناء 713 كم من شبكة الري و87 منشأة لتوجيه الماء وبالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة تأهيل 35 كلم من الخطارات في مناطق الواحات.

كما استفاد 30.967 فلاح وفلاحة وأبنائهم من التكوين التقني لإدارة محاصيل الزيتون واللوز والنخيل. وسيستفيد أكثر من 34.000 شخص من إنشاء 20 مصنع حديث للزيتون بقدرة إنتاج 12.500 طن من زيت الزيتون سنويا.

3.1.2- الشركة الوطنية لتسويق البذور

من أهم أهداف مخطط المغرب الأخضر، تحسين نسبة استعمال البذور المختارة وتأمين تزويد السوق الوطنية بالبذور. ولهذا، فإن اتفاقية الاستثمار الموقعة سنة 2010 بين الدولة وهذه الشركة، لمدة ثلاث سنوات والتي تشمل تأهيل البنيات التحتية وتنظيم الشركة الوطنية لتسويق البذور، تتضمن إنجاز برنامج استثماري قدره 150 مليون درهم سيتم تمويله من طرف الدولة بما قدره 120 مليون درهم ومن طرف الشركة الوطنية لتسويق البذور بمبلغ 30 مليون درهم.

وهكذا، فإن إنجازات هذه الاتفاقية، إلى غاية نهاية الموسم 2012-2013، تتمثل فيما يلي :

- بناء المركز الجهوي لمكناس (36,9 مليون درهم) وتوسيع مركز خميس الزمامرة (23,8 مليون درهم) وتهيئة مراكز جهوية أخرى (7,75 مليون درهم) ؛
- تقوية قدرات الشركة في مجال التلفيف والمعالجة (44,5 مليون درهم) لبلوغ حجم 2.000.000 قنطار ؛
- اقتناء معدات المعالجة والتلفيف (31,9 مليون درهم).

وقد أدى إنجاز هذه الاستثمارات خلال الموسم 2013/2012 إلى ارتفاع نشاط الشركة الوطنية لتسويق البذور على الشكل التالي:

- ارتفاع المساحة المخصصة لمضاعفة البذور من 35.000 هكتار إلى 64.000 هكتار؛
- إنتاج 1.400.000 قنطار من البذور بالنسبة للحبوب مقابل 700.000 قنطار قبل توقيع اتفاقية الاستثمار؛
- تسويق 1.186.759 قنطار من بذور الحبوب مقابل متوسط قدره 875.000 قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة؛
- تسويق 760.000 قنطار من الأسمدة مقابل متوسط قدره 536.000 قنطار خلال الخمس سنوات الأخيرة.

ومن الناحية المالية، مكنت هذه الإنجازات من بلوغ النتائج التالية:

- رقم معاملات بقيمة 999 مليون درهم برسم سنة 2013/2012 مقابل 935 مليون درهم و951 مليون درهم و858 مليون درهم على التوالي برسم مواسم 2012/2011 و2011/2010 و2010/2009؛
- بلغ ناتج الاستغلال ما قدره 24,9 مليون درهم في 2013/2012 مقابل 28,2 مليون درهم و58,9 مليون درهم و49,9 مليون درهم على التوالي برسم 2012/2011 و2011/2010 و2010/2009؛
- ناتج صافي قدره 7,7 مليون درهم في 2013/2012 مقابل 15,9 مليون درهم و40,7 مليون درهم و27,6 مليون درهم برسم 2012/2011 و2011/2010 و2009/ 2010 على التوالي.

ويتوقع أن تبلغ ميزانية الاستثمار للشركة الوطنية لتسويق البذور برسم سنة 2014/2013 ما قدره 95 مليون درهم موجهة على الخصوص إلى:

- شراء أرض مخصصة لبناء مركز جهوي على مستوى القطب الفلاحي ببركان بمبلغ 9 مليون درهم؛
- بناء مركز جهوي بالغرب بقدرة تخزين 100.000 قنطار بمبلغ 32 مليون درهم؛
- تهيئة مراكز جهوية مختلفة بمبلغ 9,8 مليون درهم؛
- اقتناء أجهزة تقنية بمبلغ 41,64 مليون درهم.

وتعتزم الشركة الوطنية لتسويق البذور خلال هذه السنة تحقيق المنجزات التالية :

- إنتاج 2.000.000 قنطار من بذور الحبوب؛
- تسويق 1.800.000 قنطار من بذور الحبوب و 1.200.000 قنطار من الأسمدة؛
- رقم معاملات بقيمة 1.713 مليون درهم؛
- ناتج صافي قدره 23,9 مليون درهم.

4.1.2- الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان

تم تقديم إستراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان بين يدي صاحب الجلالة بتاريخ 04 أكتوبر 2013 بمدينة الراشيدية.

وتهم هذه الإستراتيجية التنمية الشاملة والمندمجة لهذا المجال الإقليمي الذي يغطي 40 في المائة من التراب الوطني (05 جهات و16 إقليما و400 جماعة) .

وتروم هذه الإستراتيجية، التي تمت بلورتها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، على الخصوص، تحقيق التنمية البشرية للمناطق المستهدفة وتثمين الموارد الاقتصادية والطبيعية والثقافية التي تزخر بها هذه المناطق، إضافة إلى حماية المنظومة البيئية.

وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية الجديدة وفق مقاربة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار مجموع الاستراتيجيات القطاعية المنجزة على المستوى الوطني، وكذا التحولات المؤسساتية الكبرى المحققة أو الجاري تنفيذها، لاسيما مشروع الجهوية المتقدمة.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ضمان تنمية متوازنة لمناطق الواحات وأشجار الأركان وتعزيز قدرتها التنافسية وتنقسم إلى 45 برنامجا رصدت لها استثمارات بقيمة 93 مليار درهم. وتسعى هذه الإستراتيجية لبلوغ الأهداف الرئيسية التالية في أفق 2020:

- مضاعفة الناتج الداخلي الخام المجالي والدخل الفردي بمعدل 2,5؛
- إحداث 160.000 منصب شغل إضافي؛
- الملاءمة مع المعايير الدولية المتعلقة بالخدمات الأساسية (الماء والكهرباء) وتقديم العلاجات الطبية والتربوية.

وقد تم إعداد البرامج المسطرة في إطار هذه الإستراتيجية بناء على مقاربة تشاركية من خلال انخراط مجموع الفاعلين المعنيين. وتتطلب، من أجل تنفيذها بشكل أمثل، انخراط القوى الحية بالمناطق المعنية ووضع نظام للمراقبة والتتبع وتبني مبدأ التعاقد.

كما تشتمل هذه البرامج على عدة مشاريع تنموية تتعلق بالبنيات التحتية الأساسية وقطاع التربية والتكوين والفلاحة والسياحة والمناجم والصناعة التقليدية.

وستؤمن الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، إلى جانب دورها التنسيقي بين مختلف الفاعلين، مهمة التقييم وتتبع البرامج والمشاريع المزمع إنجازها في إطار هذه الإستراتيجية الجديدة.

ولتنفيذ إستراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان تم التوقيع على أربع اتفاقيات، كالتالي:

- تتعلق الاتفاقيات الثلاث الأولى بتأهيل وتنمية مناطق الواحات والأركان بأقاليم وعمالات المملكة: أكادير إداوتنان، والصويرة وتارودانت وتيزنيت وشتوكة آيت باها وإنزكان آيت ملول، وكلميم وطاطا وآسا الزاك وسيدي إفني وزاكورة وورزازات وتنغير والراشيدية وميدلت وفكيك؛
- وتهم الاتفاقية الرابعة تأهيل المجال الإيكولوجي لغابة الأركان على مساحة 200 ألف هكتار، وتنمية زراعة الأركان كسلسلة فلاحية منتجة على مساحة 5.000 هكتار في أفق 2020، وإعادة تأهيل الأنظمة الإيكولوجية لغابة أمسكرود المتضررة من حرائق غشت 2013.

2.2 - تحديث قطاع الصيد

تهدف إستراتيجية تنمية قطاع الصيد مخطط "هاليوتس" بالأساس إلى تعزيز الثروة البحرية المغربية والرفع من الناتج الداخلي الخام للقطاع بثلاث مرات بحلول سنة 2020 ليقارب 22 مليار درهم. كما تروم هذه الإستراتيجية تحديث مختلف ميادين القطاع وإرساء نظام حكامة قطاعية يسمح بنقل السلطة تدريجيا إلى الجهات والقطاع الخاص وإجراء حوار فعال بين الحكومة والمهنيين في قطاع الصيد البحري.

وترتكز هذه الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية وهي :

- الاستغلال الدائم للثروة السمكية وتشجيع الصيد المسؤول ؛
- تطوير صيد فعال وذلك بالتركيز على تحسين سلسلة معالجة المنتوج ؛
- تعزيز القدرة التنافسية بهدف التمكن من ولوج أسواق جديدة.

وتتلخص الأهداف المتوخات من إستراتيجية "هاليوتس" في أفق 2020 فيما يلي :

2020		2007	
21.9	+13.6	8.3	الناتج الداخلي الخام للقطاع الصيد وتربية الأحياء المائية والصناعة بمليار درهم
115.000	x 1.8	61.65	تشغيل مباشر على الأرض الصناعة وتربية الأحياء المائية
510.200	+21.500	488.5	التشغيل غير المباشر
<15%	/2	>30%	وزن القطاع غير المنظم بالنسبة المئوية إلى رقم معاملات القطاع
3.1	x 2.6	1.2	صادرات المنتجات البحرية بمليار دولار
5.4%	+2 نقطة	3.3%	حصة السوق الدولية الحجم بالنسبة المئوية للسوق المستهدف
1.660	x 1.6	1.035	الإنتاج البحري بألف طن
200.000	+200.000	<500	إنتاج الأحياء المائية بالطن
130.000	x 4.3	30.000	الواردات المواد الأولية للصناعة بالطن
16 كيلو	x 1.5	10 à 12 كيلو	الاستهلاك المحلي ب كيلوغرام/للفرد/للسنة
95%	+90 نقطة	5%	استدامة الموارد أنواع مصطادة خاضعة لنظام الحصة

ويرتكز مخطط "هاليوتس" على إحداث ثلاث أقطاب تنافسية باستثمارات بقيمة 9,3 مليار درهم، وذلك للمساهمة في تثمين منتجات الصيد :

- قطب طنجة الذي سيحتضن منطقة لتجهيز الأسماك الطازجة والمجمدة والجاهزة للأكل لأنواع السمك الأبيض والمحار على مساحة 5 هكتارات ؛
- قطب أكادير "هاليوبليس" الذي سيضم منطقة للمعالجة المتقدمة للأسماك السطحية بقيمة استثمارات تناهز 6,6 مليار درهم على مساحة تبلغ 150 هكتارا ؛
- قطب العيون والداخلة المخصص لإيواء منطقة للمعالجة الأولية واستقرار أسماك سطح البحر الصغيرة على مساحة إجمالية تبلغ 85 هكتار.

ولإنجاح الرؤية الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصيد البحري، يتم الإشراف على المشاريع المدرجة من طرف خمس هيئات للحكامة:

- اللجنة الوطنية للصيد البحري والمكلفة بالحكامة ووضع سياسة تطوير الصيد البحري؛
- الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية والتي تتمثل مهامها في اقتراح مخططات عمل، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات الواردة في إستراتيجية قطاع الصيد البحري وكذا الإطار التنظيمي الذي يقننها؛
- مركز لتثمين المنتوجات البحرية المكلف باليقظة التكنولوجية؛
- مرصد الشغل لقطاع الصيد البحري وهو مكلف بدراسة سوق الشغل وتسيير استباقي لمتطلبات مهنيي قطاع البحري؛
- صندوق لتعديل وتحديث و تقوية الصيد لضمان إعادة هيكلة الأسطول في المغرب وتمويل المشاريع المسطرة ضمن هذه الإستراتيجية.

1.2.2- المكتب الوطني للصيد

يعتبر المكتب الوطني للصيد أداة ناجعة لتدخل الدولة في قطاع الصيد البحري. كما أنه يسهر على شفافية المعاملات التجارية وتتبع مسار المنتوج على مستوى البنيات الأساسية للتسويق والتي يديرها المكتب وكذا الحرص على مصداقية المعلومات التجارية والإحصائية المتعلقة بهذا القطاع.

ويقدر برنامج التوقعات الإستثمارية للمكتب برسم سنة 2014 بما يناهز 570 مليون درهم. أما بالنسبة لسنة 2013 فقد تم تحديد هذا البرنامج الاستثماري في مبلغ 640,3 مليون درهم.

وتتمثل أهم المشاريع المدرجة في ميزانية 2013 فيما يلي:

- القيام بحملات التسويق والتواصل: 20 مليون درهم؛
- إنجاز بنايات وتوسيعات: 246,5 مليون درهم تهم :
  - البنية الفوقية لميناء طنجة: 45 مليون درهم؛
  - سوق السمك بالعرائش والصويرة والداخلة: 93 مليون درهم؛
  - سوق الجملة بطنجة : 41 مليون درهم؛
  - موانئ الصيد: 31 مليون درهم؛
- تأهيل بنيات التسويق: 34,7 مليون درهم؛
- تجهيزات التبريد: 33,9 مليون درهم؛
- وسائل نقل وتفريغ السلع: 52,7 مليون درهم؛
- صناديق ورافعات وآليات الغسيل : 72,8 مليون درهم؛
- الأجهزة المعلوماتية: 17,7 مليون درهم.

وقد عرف النصف الأول من السنة المالية 2013 الأحداث الرئيسية التاليـة:

- افتتاح وحدة تسيير الحاويات المنمطة بميناء الدار البيضاء؛
- التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بتمويل أنشطة التسويق بمبلغ 30 مليون درهم بين المكتب الوطني للصيد والقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري بهدف الترويج المؤسساتي للمنتوجات البحرية؛
- إدخال المعلوميات في مسلسل التسويق بقرى الصيد بمناطق إيموسوان وإيمي أودار؛
- الانتهاء من أشغال بناء سوق السمك ببوجدور بتكلفة تناهز 29 مليون درهم؛
- الإنتهاء من العديد من المشاريع المدرجة في إطار برنامج تحدي الألفية (مشروع تهيئة تفنيت وأمتار وتفدنا وسلا وأسواق الجملة بمكناس ومراكش والبنيات التحتية للصيد التقليدي على مستوى موانئ طانطان وسيدي إفني ورأس كبدنا والجبهة ...)؛
- تحويل بعض المشاريع إلى المكتب وذلك في إطار برنامج تحدي الألفية (سوق الجملة ببني ملال وسوق الجملة بمراكش ومشروع تهيئة تارغة وتفدنة وقاع سراس وسيدى عابد وبحيبح وكذا بنيات الصيد التقليدي على مستوى موانئ طرفاية والمحمدية والعرائش ...)؛
- اقتناء 100 قارب مصنع ومجهز بمحركات ومعدات الملاحة وأجهزة الصيد (في مرحلة التسليم)؛ والبث في طلب العروض الذي يهم 150 قاربا إضافيا (الصفقة في طور الإنجاز) وذلك في إطار برنامج اقتناء قوارب لفائدة شباب منطقة العيون وبوجدور والساقية الحمراء.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار اتفاق التعاون المالي مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤسسة تحدي الألفية، فقد تم الانتهاء من إنجاز المشروع المخصص لتأهيل الصيد التقليدي لفائدة 24.800 مستفيد كما تم إنجاز 11 نقطة تفريغ مهيئة وكذا 11 بنية تحتية بالموانئ وخمس أسواق لبيع السمك بالجملة.

وزيادة على ذلك، فقد تم تكوين 1.267 بائع سمك متجول منظمين في إطار جمعيات ومنحهم التجهيزات اللازمة (دراجات نارية ثلاثية مجهزة بصناديق التبريد)، بالإضافة إلى تكوين 21.576 بحار في مجال تقنيات الصيد والمحافظة على الموارد البحرية والوسط البحري والسلامة وجودة السمك والنظافة وتسيير التعاونيات وتقنيات الغطس (نسبة 116٪ من الهدف المنشود). ومن جهة أخرى، فقد تم التحديد الجغرافي لثلاثة مناطق بحرية محمية على مسافة 40 كلم طولا لكل واحدة منها وهي قاع الرأس وبحيبح وسيدي إيفني.

بمليون درهم

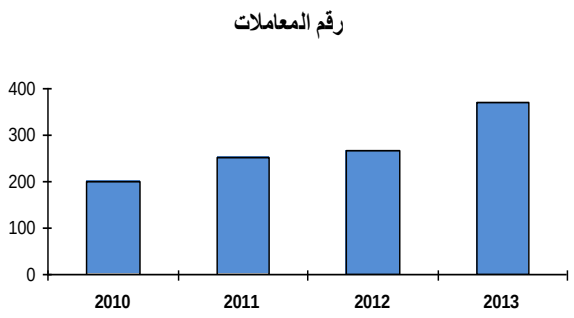

بمليون درهم

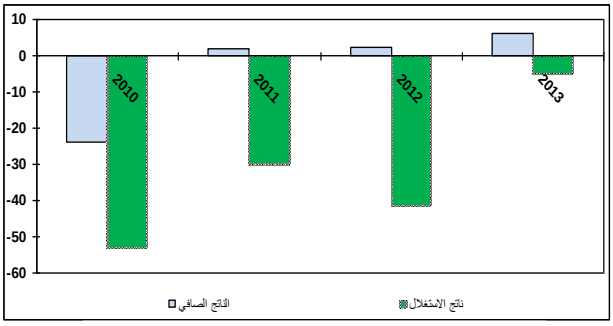

2.2.2 - الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية

تم إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية بقانون رقم 52.09 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1-10-201 بتاريخ 18 فبراير 2011. وتتمثل مهمتها في إنعاش تنمية تربية الأحياء المائية في المغرب، ولا سيما عن طريق:

- مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية في المغرب وتقييم فعاليتها؛
- المشاركة في تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تربية الأحياء المائية؛
- اقتراح مخططات عمل نوعية وفقا للتوجهات الإستراتيجية الوطنية المعتمدة في قطاع الصيد البحري وكذا الإطار التشريعي والقانون المنظم لها؛
- تشجيع الأنشطة المتعلقة بتربية الأحياء المائية وتنمية المبادلات التجارية المتعلقة بها سواء على صعيد الصادرات أو على صعيد السوق الوطنية.

وقد شهدت الوكالة الوطنية لتنمية وتربية الأحياء المائية، في سنة 2013، نموا على مستوى مهامها عبر إطلاق عدة طلبات عروض ترتكز أساسا على:

- إنشاء مخطط تهيئة وتطوير وتنمية تربية الأحياء في ثلاثة مناطق وهي واد الذهب الكويرة وسوس-ماسة-درعة والبحر الأبيض المتوسط ؛
- إنجاز دراسة جدوى تهم مدى نجاعة إنشاء مزرعة للمحار.

ويرتكز مخطط عمل الوكالة خلال الموسم 2012-2013 على وضع الإمكانيات الأساسية لتنمية نشاط تربية الأحياء المائية والذي يشكل دعامة لنمو قطاع الصيد بالمغرب وعنصرا يحظى بأهمية قصوى في مخطط "هاليوتيس". ويرتكز مخطط الوكالة على المحاور الأساسية التالية:

- التهيئة والتخطيط الساحلي بغرض تربية الأحياء المائية؛
- إنجاز مشاريع الاستثمار في مجال تربية الأحياء المائية، خاصة في مجالات تربية الأسماك والمحار والأعشاب البحرية؛
- البحث والتنمية ولا سيما فيما يتعلق بإدخال تكنولوجيات حديثة وأنواع جديدة من الأحياء وكذا فيما يخص إمكانيات السوق والشراكات، وذلك بهدف القيام بتجارب تحويل وتسويق منتوجات تربية الأحياء المائية؛
- مواكبة المستثمرين وإنعاش تربية الأحياء المائية في المغرب؛
- إعتماد إطار قانوني خاص بتنظيم تربية الأحياء المائية.

3.2 – الماء والطاقة والمعادن

1.3.2 - استراتيجية تطوير قطاع الفوسفاط

نهج المجمع الشريف للفوسفاط، منذ سنة 2009، إستراتيجية جديدة ترمي إلى ضبط العرض والطلب وكذا تقنين أسعار الفوسفاط ومشتقاته من أجل احتوائها في مستويات مقبولة وبالتالي، الحفاظ على الدور الريادي للمجمع في السوق العالمي.

في هذا الإطار، وأخذاً بعين الاعتبار الدينامية الهيكلية للسوق العالمية التي تتميز، من جهة، ببلوغ سوق الفوسفاط الخام ذروته ومن جهة أخرى بتطور في ميدان الكيمياء، فإن الإستراتيجية الجديدة للمجمع تهدف إلى الانتقال إلى الأسمدة مع

الحفاظ على وضعية متوازنة تهدف إلى رفع حصة السوق إلى 40% فيما يخص الأصناف الثلاثة (تحقيق هدف 40% من السوق بالنسبة للفوسفاط الخام و40% بالنسبة للحامض الفوسفوري و40% بالنسبة للأسمدة).

وتتمثل المحاور الأساسية لهذه الإستراتيجية فيما يلي :

- رفع القدرة الإنتاجية من 28 مليون طن خلال سنة 2011 إلى 50 مليون طن في أفق 2020 من خلال بناء وحدات جديدة للمعالجة (خطوط الغسل : مراح لحرش وحلاسة وأولاد فارس) ؛
- تعزيز قدرة النقل عبر مشروع خط الأنبوب المائي مما مكن من تخفيض تكاليف النقل بنسبة 30% (قدرة النقل 38 مليون طن سنويا) ؛
- الرفع من قدرة تثمين الفوسفاط عبر تشييد وحدتين لطحن الأسمدة وإحداث أربع محطات مندمجة لإنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة، بهدف جعل الجرف الأصفر قطبا عالميا لكيمياء الفوسفاط مخصص لاستقبال الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وتهم أبرز المحاور والبرامج المهيكلة للإستراتيجية الجديدة ما يلي:

- برنامج التجهيز من أجل الرفع من قدرة الاستخراج ومعالجة الفوسفاط (فتح 4 مناجم وإنجاز 4 خطوط للغسل وخط أنبوب) وتعزيز وملاءمة الأداة الصناعية للتحويل الكيميائي (مواقع الجرف وآسفي بالنسبة لوحدات الطحن وتقديم عرض الخدمات للمستثمرين الأجانب) ؛
- إستراتيجية تجارية تعتمد على شبكة فعالة للتمثيل التجاري واليقظة على الصعيد العالمي، وعقد شراكات لإنجاز وحدات تحويل تستهدف الأسواق التي تعرف نموا متزايدا موازاة مع تعزيز الأسواق التي توجد في طريق النمو خاصة منها الإفريقية ؛
- استراتيجية تعزيز تنافسية المجمع عبر تقليص التكاليف الثابتة وتعبئة المستخدمين من أجل إنتاجية أكثر (عملية "إقلاع" والتكوين).

ويقدر البرنامج الاستثماري في إطار الإستراتجية الجديدة بمبلغ 144 مليار درهم في أفق 2020 منها 72 مليار درهم تم الالتزام بها و33 مليار درهم تم إنجازها و26 مليار درهم يتم الالتزام بها خلال 2013.
وستتميز ظرفية السوق الدولي المرتقبة خلال سنة 2014 باستمرارية التوجه المسجل خلال الأشهر الأولى لسنة 2013 (45 مليار درهم كرقم معاملات مرتقب عند متم السنة، والتي عرفت انخفاضاً في الأسعار المسجلة منذ نهاية سنة 2011 مما أدى إلى الضغط على الأسعار والطلب خصوصا تحت تأثير ولوج قدرات إنتاجية جديدة إلى السوق العالمية (الصين ومعادن).

وبالنسبة لسنة 2014، يقدر البرنامج الاستثماري بمبلغ 29,5 مليار درهم. وتتعلق أهم المشاريع الجديدة المزمع الشروع فيها خلال سنة 2014 بإنجاز وحدتين للحامض الكبريتي (1,3 مليار درهم) وخط الغسل ولاد فارس (2,8 مليار درهم) ومواصلة مشروع قطب الجرف للفوسفاط (1,7 مليار درهم) على الخصوص.

وتبلغ ميزانية الاستثمار لسنة 2013 ما قدره 20,4 مليار درهم، وتهم على الخصوص مواصلة مشاريع تطوير البنيات التحتية المعدنية والتوسيعات وصيانة الوحدات الصناعية الكيمائية وأنشطة الدعم.

وعلى نفس الوتيرة التي عرفتها سنة 2012، تعرف سنة 2013 ظرفية صعبة تتميز بانخفاض الأسعار وانخفاض الطلب على الفوسفاط. ولهذا، فإن حجم صادرات الفوسفاط بلغ 4,152 مليون طن عند نهاية يونيو 2013، مسجلا انخفاضا بنسبة 10%مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 (4,619 مليون طن).

وقد وصلت قيمة صادرات الحامض الفوسفوري إلى 0,875 مليون طن عند نهاية يونيو 2013 مقابل 0,774 مليون طن عند نهاية نفس الشهر من سنة 2012 ، أي بزيادة نسبتها 13%.

كما بلغ حجم صادرات الأسمدة 2,208 مليون طن عند نهاية يونيو2013، أي بانخفاض نسبته 4,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012 (2,376 مليون طن).

وبخصوص رقم معاملات التصدير، فقد بلغ 20,1 مليار درهم عند نهاية يونيو 2013 (4,9 مليار درهم بالنسبة للفوسفاط و6 مليار درهم بالنسبة للحامض الفوسفوري و9,1 مليار درهم بالنسبة للأسمدة) مسجلاً انخفاضاً بنسبة 14% مقارنة مع

المبلغ المحقق برسم نهاية يونيو 2012 (23,3 مليار درهم منها 6,3 مليار درهم بالنسبة للفوسفاط و6,3 مليار درهم بالنسبة للحامض الفوسفوري و10,7 مليار درهم بالنسبة للأسمدة).

ومن المتوقع أن يبلغ رقم المعاملات ماقيمته 45 مليار درهم برسم التوقعات النهائية لسنة 2013.

وبالرغم من هذه الظرفية، فقد حقق المجمع خلال 2012 رقم معاملات قدره 59 مليار درهم، أي بزيادة 5,3% مقارنة مع سنة 2011 وناتج صافي بلغ 14 مليار درهم أي بانخفاض 14% مقارنة مع سنة 2011 (16,3 مليار درهم).
وبرسم سنة 2012، تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات بلغت 12,6 مليار درهم. وتتمثل أهم المشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز فيما يلي :

- مشروع خط الأنبوب المائي بتكلفة 4,5 مليار درهم المنجز بنسبة 60% والذي سيشرع في استغلال الخط خلال الستة أشهر الثانية من سنة 2013 ؛
- مشروع خط الغسل لحلاسة بتكلفة 3,4 مليار درهم حيث يتوقع أن يتم الشروع في استغلال هذا الخط خلال 2014 ؛
- مشروع وحدة بالجرف الأصفر لتصفية وتجفيف الفوسفاط الذي يتم نقله عبر الأنبوب المائي بتكلفة تقارب 2,5 مليار درهم والمنجز بنسبة 71%؛
- خطان لإنتاج الأسمدة بالجرف الأصفر بقدرة 120 طن/ساعة للخط الواحد بقيمة 2,5 مليار درهم ؛
- أربع وحدات للطحن بميزانية 19,5 مليار درهم منها وحدتين سيتم الشروع في استغلالهما خلال سنة 2014.

بمليون درهم

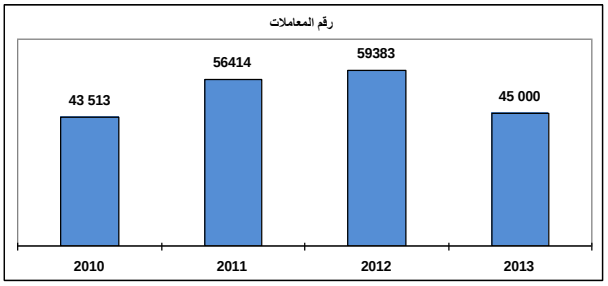

بمليون درهم

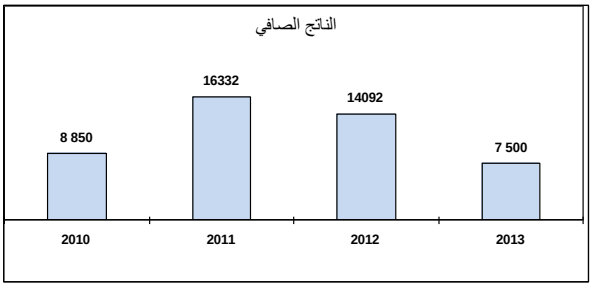

2.3.2 - المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

تميزت سنة 2013 بتقديم الإستراتيجية الجديدة لقطاع المعادن التي تهدف إلى الإقلاع بالأنشطة المعدنية عبر تنمية البنيات الجيولوجية (المخطط الوطني للرسم الجيولوجي) وتشجيع تثمين وتحويل المعادن محليا وتحفيز الاستثمار في البحث عبر إشراك الفاعلين المحليين والأجانب وذلك بوضع إطار جبائي محفز، وكذا إطار تشريعي ملائم ومبسط عبر قانون جديد ينسخ ويحل محل ظهير 1951 المتعلق بالمدونة المعدنية.

وتهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى تحقيق رقم معاملات (دون احتساب الفوسفاط) يبلغ 6,5 مليار درهم سنويا برسم 2014-2015 و15,15 مليار درهم سنويا برسم 2021-2025 (مقابل 4,5 مليار درهم برسم سنة 2011) وإنجاز برنامج للبحث بقيمة 4 مليار درهم سنويا (مقابل 450 مليون درهم سنويا حالياً) وإحداث 15.000 منصب شغل إضافي في أفق 2025.

وقد اعتمد المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن سياسة تعتمد سلاسل مندمجة للتدخل :

- بالنسبة لسلسلة التنقيب المعدني، يقتصر تدخل المكتب على إنجاز أشغال البحث والتنقيب الأولية (أقل تكلفة) ويلجأ فيما بعد إلى شراكات مع المهنيين من أجل تطوير البحث واستغلال المواقع التي من الممكن استغلالها وتثمينها ؛
- بالنسبة لسلسلة الهيدروكاربورات ونظرا للتكاليف العالية للتنقيب البترولي، تعتمد الإستراتيجية المتبعة على ترويج إمكانيات ما يختزنه باطن التراب الوطني، حيث يسند تنفذ برامج التنقيب إلى فاعلين خواص.

ومن المتوقع أن تصل ميزانية الاستثمار برسم سنة 2014 إلى 365 مليون درهم منها 298 مليون درهم لإنتاج الموجودات الداخلية. وسيكرس هذا البرنامج لمواصلة الأبحاث الجارية وخصوصا إنهاء عملية الحفر بمسكالة (غاز).

وبالنسبة لميزانية الاستثمار برسم سنة 2013، التي تبلغ 124 مليون درهم (دون احتساب إنتاج المستعقرات الداخلية المتوقعة بمبلغ 214 مليون درهم)، فمن المتوقع أن تصل نسبة إنجازها في أواخر السنة إلى 84% (99 مليون درهم). وسيتم تمويل جزء منها بواسطة إمدادات الدولة في حدود 25 مليون درهم.

ومن المتوقع أن تصل تكاليف الاستغلال لسنة 2013 إلى 314 مليون درهم (مقابل 270 مليون درهم سنة 2012)، حيث تم إنجازها بنسبة 32% في متم يونيو 2013 (99 مليون درهم). ويتوقع أن تصل هذه النسبة 80% عند نهاية سنة 2013 (249 مليون درهم).

وسيصل رقم المعاملات (مبيعات الغاز على الخصوص) برسم سنة 2013 إلى 181 مليون درهم مسجلا زيادة نسبتها 4% مقارنة بسنة 2012 (137 مليون درهم).

وفيما يخص سنة 2012، فقد بلغت الاستثمارات الذاتية للمكتب 256 مليون درهم (منها 201 مليون درهم متعلقة بالمستعقرات المنتجة من طرف المكتب) والتي تهم خصوصا أشغال الأبحاث البترولية والمعدنية والتجهيزات.

وفي إطار الاتفاقيات البترولية مع الفاعلين الخواص، شملت أنشطة التنقيب على البترول مساحة إجمالية تناهز 447.448,2 كلم مربع تهم 115 رخصة للبحث (54 برية و61 بحرية) و10 عقود منح الامتياز للاستغلال و8 رخص للاستكشاف (5 برية و3 بحرية)، مع التوقيع على 6 اتفاقيات بترولية جديدة و10 ملحقات للاتفاقيات البترولية و5 عقود استكشاف جديدة .

وقد بلغ الإنتاج الوطني للهيدروكاربورات برسم سنة 2012 ما قدره 37,8 مليون متر مكعب عادي (آبار الغرب والصويرة) بالنسبة للغاز الطبيعي مقابل 35,28 مليون متر مكعب عادي سنة 2011 مسجلة زيادة قدرها 7% و6.795 طن بالنسبة للغاز المكثف مقابل 6.911 طن في 2011 بانخفاض نسبته 2%.

وفيما يخص نشاط التنقيب المعدني، همت الأشغال الخاصة بالمكتب 20 هدفا منها 10 متعلقة بالمعادن الثمينة و6 بالمعادن الأساسية والمواد الطاقية و4 متعلقة بالصخور والمعادن الصناعية .وقد همت عمليات الشراكة 11 هدفا منها 4 للمعادن الأساسية و 4 للمعادن الثمينة و3 متعلقة بالصخور والمعادن الصناعية.

3.3.2 – الإستراتيجية الطاقية

تهدف الإستراتيجية الجديدة لقطاع الطاقة إلى تأمين تزويد البلاد وتنويع العرض وتنافسية الأسعار وإنعاش وتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفيما يخص الطاقات المتجددة، تهدف هذه الإستراتيجية إلى بلوغ 42% من القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في أفق 2020 بواسطة مصادر طاقية متجددة، خاصة من خلال البرامج الوطنية المندمجة للطاقات الشمسية والريحية التي تهدف إلى بلوغ 2.000 ميغاواط بالنسبة لكل واحدة منهما.

1.3.3.2 - برنامج الطاقة الشمسية

يقدر إنجاز برنامج الطاقة الشمسية الذي تم إسناده إلى الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، بمقتضى القانون رقم 09-57، بمبلغ 70 مليار درهم. ويهدف هذا البرنامج إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من أصل شمسي بقدرة إجمالية تبلغ 2.000 ميغاواط في أفق 2020، سيتم إنجازها في المواقع الخمس التالية : ورزازات (500 ميغاواط). وعين بني مطهر (400 ميغاواط) وفم الواد (500 ميغاواط) وبوجدور (100 ميغاواط) وسبخة تاه (500 ميغاواط).

وقد تم الشروع في تنفيذ هذا البرنامج عبر إعطاء الانطلاقة لأشغال مشروع الطاقة الشمسية بورزازات، حيث تتمثل وضعية الإنجازات فيما يلي :

- التوقيع في نونبر 2012 على مجموع الوثائق التعاقدية المتعلقة بانجاز المرحلة الأولى من مشروع الطاقة الشمسية بورززات (مشروع OZZ1) والذي يتمحور حول إنجاز محطة الطاقة الحرارية الشمسية باستعمال التكنولوجيا الكهروضوئية ذات قدرة إنتاجية تناهز 160 ميغاواط (من أصل 500 ميغاواط مبرمجة ضمن مشروع ورزازات للطاقة الشمسية) مع مدة ثلاث ساعات للتخزين.

ولإنجاز هذا المشروع تم اختيار صيغة "المنتج المستقل للطاقة" التي تتمثل في انتقاء ممول يلتزم ببناء المحطة والتزويد بالطاقة الشمسية الكهربائية بالاعتماد على عقد شراء الكهرباء مع تقديم تمويل خاص مرفق مع العرض التجاري.
وتبلغ تكلفة المحطة التي سيتم إنجازها على مدى 28 شهرا مبلغ 6.800 مليون درهم. وسيتم تمويل هذا المشروع بالأساس عن طريق اللجوء إلى القروض لدى المؤسسات متعددة الأطراف والتي سيتم تفويتها بنفس الطريقة من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية إلى الشركة المكلفة بالمشروع .

- عرفت سنة 2013، إعطاء الانطلاقة لمسلسل طلب العروض المتعلق بالمرحلة الثانية لمركب الطاقة الشمسية لورززات (OZZ II) بهدف انتقاء المترشحين المحتملين بغية تطوير المرحلة الثانية لهذا المركب عبر مشروع أو مجموعة مشاريع لإنتاج مستقل يتمحور حول التصور والتمويل والبناء والاستغلال وصيانة محطة أو عدد من المحطات لإنتاج الطاقة الحرارية الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 300 ميغاواط. وينقسم برنامج (OZZ II) إلى مشروعين منفصلين (i) : مشروع بطاقة تناهز 100 ميغاواط و(ii) مشروع بطاقة قدرها حوالي 200 ميغاواط. ويشتمل المشروعان على التخزين.

ولتمويل هذا المشروع، سيتم اعتماد نفس الهيكلة المالية للمرحلة الأولى وذلك عبر اللجوء إلى القروض لدى المؤسسات المالية الدولية وسيتم تفويتها للشركة المكلفة بالمشروع المنتقاة عبر المنافسة.

موازاة مع مشروع ورزازات، أعطت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية انطلاق الأشغال والدراسات التحضيرية والتأهيلية للمواقع الأخرى التي وقع عليها الاختيار في إطار برنامج الطاقة الشمسية.

ومن المتوقع أن يبلغ مشروع ميزانية الوكالة برسم الاستثمار (باستثناء مشاريع الطاقة الشمسية) برسم 2014، غلافا ماليا قدره 1,8 مليار درهم والذي يهم بصفة أساسية أشغال تأهيل وإعداد المواقع الأخرى غير موقع ورزازات.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار برسم سنة 2013، فقد تم تحديدها في مبلغ 1,2 مليار درهم (دون احتساب مشاريع المحطات الشمسية) والتي تضم أساسا مواصلة الأشغال وتهيئة موقع وأرضية مشروع للطاقة الشمسية لورزازات. وفي متم يونيو 2013، بلغت الإنجازات ضمن هذا البرنامج 54 مليون درهم تمثل 8% من الميزانية التي من المرتقب أن تصل توقعات اختتامها إلى 1,4 مليار درهم في نهاية سنة 2013.

وفيما يخص الانجازات المالية، فقد حققت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، خلال سنة 2012، برنامجا استثماريا بقيمة 717 مليون درهم. وقد بلغت موارد وتكاليف الاستغلال على التوالي 77 مليون درهم و246 مليون درهم أدت إلى ناتج استغلال سلبي (-169 مليون درهم)، بينما بلغ الناتج الصافي السلبي (-163 مليون درهم).

2.3.3.2 - البرنامج الوطني المندمج للطاقة الريحية

ينص هذا البرنامج، موضوع الاتفاقية-الإطار التي تم التوقيع عليها بتاريخ 28 يونيو 2011، على إنشاء باقة طاقية متنوعة تهدف خصوصا للوصول في أفق 2020 إلى طاقة قدرها 2.000 ميغاواط لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الريحية.

وتبلغ القدرة الإجمالية لمشاريع الطاقة الريحية التي تم الشروع في استغلالها أو تلك التي توجد في طور الانجاز ما يقارب 1.000 ميغاواط. ويهم برنامج الإنتاج المندمج للطاقة الكهربائية الريحية إنتاج طاقة ريحية إضافية تصل إلى 1.000 ميغاواط لبلوغ طاقة إجمالية ريحية قدرها 2.000 ميغاواط في أفق 2020. وتقدر تكلفة هذا البرنامج الذي يشرف عليه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء) بمبلغ 16 مليار دهم.

وسيتم إحداث المحطات الريحية الخمس المقررة في إطار البرنامج الريحي المندمج الذي يبلغ 1.000 ميغاواط بالمواقع التالية : (تازة 150 ميغاواط) وطنجة II (150 ميغاواط) وميدلت (100 ميغاواط) وجبل الحديد بالصويرة (200 ميغاواط) وتيسكراد بطرفاية (300 ميغاواط) وبوجدور (100 ميغاواط).

ويشتمل برنامج الطاقة الريحية على مرحلتين :

- تنص المرحلة الأولى على إنجاز مشروع المحطة الريحية بتازة والذي سيتم إنجازه باستثمار قدره 300 مليون دولار أمريكي ؛
- تتمثل المرحلة الثانية في الشروع في طلب العروض لتنمية المحطات الريحية الأربعة التي تشكل طاقة إنتاجية قدرها 850 ميغاواط. والتي يصل استثمارها المتوقع إلى 1.710 مليون دولار أمريكي. وسيساهم في رأسمال شركات

المشروع كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الاستثمارات الطاقية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتوقع الشروع في الاستغلال التجاري لأول محطة ريحية في شهر دجنبر 2015.

3.3.3.2 - الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

تتمثل إستراتيجية الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المساهمة في تنفيذ السياسة الطاقية الوطنية التي تهدف إلى تقليص التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة عبر تعزيز الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وستقوم الوكالة بوضع إستراتيجية النجاعة الطاقية للمغرب في أفق 2030 وذلك في إطار دراسة الوضعية العامة للنجاعة الطاقية التي توجد في طور الإنهاء. ويتمثل الهدف المتوخى عقب القيام بتقييم الوضعية الحالية (حصيلة الاستهلاك الطاقي وتدابير النجاعة الطاقية) في تحديد أهداف ومخططات عمل قطاعية (النقل والبناء والانارة العمومية والصناعة والفلاحة).

ومن المتوقع أن تصل ميزانية استثمار الوكالة برسم سنة 2014 إلى 13 مليون درهم ستتم برمجتها لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع التالية :

- دراسة مخطط تنمية الوكالة في أفق 2016 ؛
- مواكبة مشروع "جهتينو" الذي يهدف لدعم الجهات من أجل تطوير مشاريع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ؛
- تنفيذ برنامج "شمسي" لتطوير تسخين الماء بواسطة الطاقة الشمسية بالمغرب والذي يهدف إلى رفع المساحة المخصصة لأجهزة تسخين الماء بالطاقة الشمسية من 300.000 متر مربع الى 1.700.000 متر مربع بكلفة إجمالية قدرها 130 مليون درهم ؛
- مشروع أطلس الريحي لتقييم الرصيد الريحي وتأهيل المواقع المحتملة ؛
- مشروع أطلس للطاقات العضوية من أجل دراسة محفظة مشاريع الطاقات العضوية بالجهات.

وتبلغ ميزانية ميزانية استثمار الوكالة لسنة 2013 والمخصصة لهذه المشاريع والإجراءات 34 مليون درهم (مقابل 13 مليون درهم تم انجازها سنة 2012). كما بلغت الإنجازات 5,8 مليون درهم في متم يونيو 2013 (17%).

4.3.3.2 - المركز الوطني للعلوم والطاقة والتقنيات النووية

لتطوير أنشطته، قام المركز بإعداد ميثاق استراتيجي للفترة 2011-2015 صادق عليه المجلس الإداري بتاريخ 14 دجنبر 2010 والذي حدد التحديات الكبرى للمركز فيما يلي:

- التثمين الكامل لاستغلال البنية التحتية لمركز الدراسات النووية بالمعمورة ؛
- الحفاظ على مستوى مرتفع للأمان النووي بالنسبة لتجهيزات مركز الدراسات النووية بالمعمورة ؛
- العمل على تنمية الرأسمال البشري والحفاظ عليه ؛
- جعل المكتب قطبا للتكوين الأكاديمي والمهني في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية ؛
- التموقع كرائد جهوي في مجال البحث والتكوين والخبرة في المجال النووي.

ومن المرتقب أن تبلغ ميزانية الاستثمار، خلال سنة 2014، ما قدره 55,2 مليون درهم مقابل 48 مليون درهم خلال سنة 2013 والتي تم تمويلها إجمالا عبر إمدادات الاستثمار .أما فيما يخص ميزانية الاستغلال التي تبلغ 75,8 مليون درهم، فيتم تمويلها عبر الإمدادات المتعلقة بالتسيير في حدود 89% (67,7 مليون درهم).

5.3.3.2 - شركة الاستثمارات الطاقية

في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتثمين وتطوير الطاقات المتجددة، تم سنة 2010 إحداث شركة الاستثمارات الطاقية والتي تتكلف أساسا بإنعاش الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة، فضلا عن تشجيع النجاعة الطاقية.

منذ إحداثها، تمحورت أنشطة شركة الاستثمارات الطاقية حول التفكير والتحليل وإنجاز الدراسات بالإضافة إلى التشاور مع الشركاء المعنيين من أجل تحديد النموذج الاقتصادي والمالي للشركة وكذا تحديد تموقعها الاستراتيجي .

وفي هذا الإطار، صادق المجلس الإداري للشركة سنة 2012 على إستراتيجية جديدة تهدف إلى إعادة تموقع الشركة في قطاعات صغيرة ومتوسطة القوة (الطاقة الشمسية والريحية) وكذا في بداية السلسلة الصناعية.

سيتم إنجاز المشاريع المعتمدة من طرف الشركة في إطار إستراتيجيتها الجديدة مع شركاء متخصصين. وتهم هذه المشاريع تنمية محطة ريحية بطاقة 120 ميغاواط وانجاز محطة صغيرة للطاقة الشمسية وتطوير مشروع تدبير الإنارة العمومية بشراكة مع الجماعة الترابية لمدينة سلا وإنشاء شركة النجاعة الطاقية في المباني العمومية وإحداث وحدة صناعية خاصة بالألواح وإنشاء صندوق للنجاعة الطاقية .

خلال سنة 2014، تتوقع الشركة برنامجاً استثمارياً يبلغ 910 مليون درهم موجهة للمشاريع المذكورة والتي تم الالتزام بها في إطار الاستراتيجية الجديدة للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، عهد المجلس الإداري برسم سنة 2013 لهذه الشركة بإنجاز مشروع محطة الغاز الذي يندرج في إطار إستراتيجية الطاقة الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر وأشكال الطاقة عن طريق تدعيم استخدام الغاز الطبيعي. ويتوقع هذا المشروع على الخصوص، إنجاز محطة غاز طبيعي سائل على موقع الجرف الأصفر انطلاقا من سنة 2019.

في اطار هذا المشروع، سوف يتم إنجاز بنيات تحتية للاستيراد ونقل الغاز:

- البنية التحتية البحرية المخصصة للجرف الأصفر؛
- محطة الغاز الطبيعي السائل مع وحدة إعادة إمداد الغاز؛
- التخزينات الضرورية ؛
- شبكة للنقل تزود كبار مستهلكين بالغاز وخاصة الفاعلين لإنتاج الكهرباء والفاعلين الصناعيين؛
- شبكات التوزيع.

4.3.2- إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب

يمثل القانون رقم 09-40 الذي دخل حيز التطبيق ابتداءا من 24 أبريل 2012 والذي مكن من خلق مؤسسة عمومية واحدة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت اسم "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب"، خطوة هامة وشرطا مسبقاً وأساسياً لمسلسل إعادة تنظيم أنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع وتسويق الكهرباء والماء الصالح للشرب.

وهكذا سيمكن تجميع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب من ملاءمة الاستراتيجيات الوطنية في قطاعي الماء والكهرباء المتكاملين والمتداخلين فيما بينهما، من جهة، وتعبئة وتثمين الموارد الطاقية والمائية ومن تدبير الطلب وعقلنة استخدامهما مع احترام البيئة، من جهة أخرى.

1.4.3.2 - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الكهرباء)

تتكون الحظيرة الوطنية لإنتاج الكهرباء من محطات توليد الكهرباء بطاقة إجمالية بلغت 6.677 ميغاواط عند متم سنة 2012، منها 4.922 ميغاواط تستغل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الكهرباء) و1.755 ميغاواط من طرف فاعلين خواص.

وتظهر توقعات الطلب على الطاقة للفترة 2013-2017 معدلات ارتفاع قدرها 2% سنة 2013 و5,5% بين سنتي 2014 و2017.

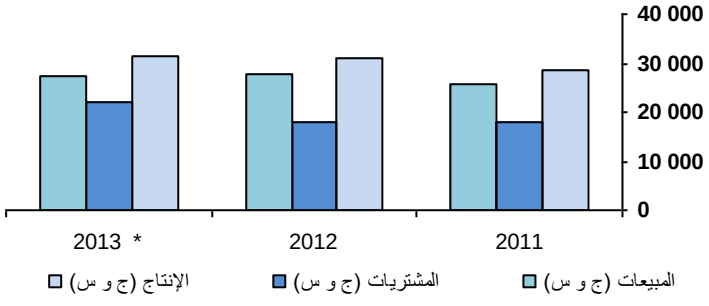

احتمالات الاختتام (*)

ولمواجهة هذا التطور في الطلب على الطاقة الكهربائية، حدد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مخططاً للتجهيز بوسائل الإنتاج التي سيتم استغلالها خلال الفترة 2013-2017. ويتوقع هذا المخطط إنجاز طاقة إنتاجية إضافية قدرها 4.540 ميغاواط منها :

- 2.370 ميغاواط من الفحم من خلال وحدتي 5 و6 بالجرف الأصفر (2 x 350 ميغاواط والتي يتوقع تشغيلها ابتداء من 2014) وجرادة بطاقة قدرها 350 ميغاواط (عقد قيد المصادقة) وآسفي 2 x 660 (اتفاقية شراء الكهرباء قيد المصادقة) ؛
- 88,5 ميغاواط من الفيول مع استعمال مجموعات الديزل بتزنيت والداخلة ؛
- 1.420 ميغاواط من الطاقة الريحية (420 ميغاواط يتم إنجازها من طرف المنتجين الخواص في إطار القانون رقم 09-13) و500 ميغاواط من الطاقة الشمسية على مستوى محطة ورزازات ؛
- 170 ميغاواط للمركب الكهرومائي لميدز والمنزل.

ويتوقع مخطط التجهيز للفترة ما بعد 2017 إنجاز محطة بالفحم بالناضور على شطرين، طاقة كل واحد منهما تصل 660 ميغاواط وكذا محطة كهرومائية (محطة معالجة المياه العادمة) لعبد المومن بطاقة قدرها 350 ميغاواط.

ويبلغ البرنامج الاستثماري الإجمالي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الكهرباء) برسم الفترة 2013–2017 ما يناهز 35,28 مليار درهم (منها 6,96 مليار درهم برسم سنة 2014) دون احتساب المساهمات المالية والمنشآت التي سيتم إنجازها في إطار الإنتاج الخاص ولا تلك المندرجة في إطار برنامج الطاقة الريحية المندمجة وبرنامج الطاقة الشمسية المغربية والقانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة (77 مليار درهم في المجموع خلال الفترة 2013–2017). ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للمكتب وشبكة النقل والربط مع الدول المجاورة وتطوير شبكات التوزيع والانتهاء من البرنامج الشامل لكهربة العالم القروي وكذا تنمية الطاقات المتجددة.

وفيما يخص البرنامج الاستثماري لفرع الكهرباء برسم سنة 2013 فهو يناهز 6.916 مليون درهم مع احتساب البرنامج الشامل لكهربة العالم القروي. وقد بلغت الإنجازات إلى متم يونيو 2013 ما قدره 1,46 مليون درهم أي ما يعادل نسبة 21% فيما تصل توقعات نهاية 2013 نسبة 80% بمبلغ قدره 5,5 مليار درهم.

بالإضافة إلى مواصلة المشاريع التي تم الشروع فيها قبل سنة 2013، يشمل هذا البرنامج انطلاقة المشاريع الجديدة التالية: مشروع توسيع محطة جرادة المجمع (350 ميغاواط - 4.720 مليون درهم) والمشروع الكهرومائي لميدز-المنزل (170 ميغاواط - 2.873 مليون درهم) وإنشاء محطة عبد المومن لمعالجة المياه العادمة (2.400 مليون درهم) وحضيرة الفحم وتوسيع الميناء بالنسبة للوحدتين 5 و6 لمحطة الجرف الأصفر(900 مليون درهم) وإنشاء وربط مركز تيزكي (400/225 - 728 مليون درهم) وإنجاز شبكة النقل لربط محطة الطاقة الشمسية المرتقبة لورزازات (615 مليون درهم) وتفريغ إنتاج محطة آسفي (834 1مليون درهم).

وسيتميز القطاع الكهربائي بالشروع في بداية الفصل الأول من سنة 2014، باستغلال وحدتي الفحم 5 و6 للجرف بقدرة إجمالية تصل إلى 700 ميغاواط مما سيمكن من دعم العرض وتخفيف الضغط على الشبكة خاصة في ساعات الذروة وكذا تقليص هام لاستهلاك الفيول المُدَعَّم.

وللتذكير، بلغت الطاقة الصافية المطلوبة، عند متم سنة 2012، ما قدره 31.056 جيغاواط /ساعة وذلك بزيادة قدرها 8% مقارنة مع سنة 2011. وقد تمت تلبية هذا الطلب في حدود 41,5% بواسطة الإنتاج الخاص وبنسبة 40,9% بواسطة الإنتاج الذاتي للمكتب و17,6% بواسطة مصادر الربط.

أهم مؤشرات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الكهرباء)

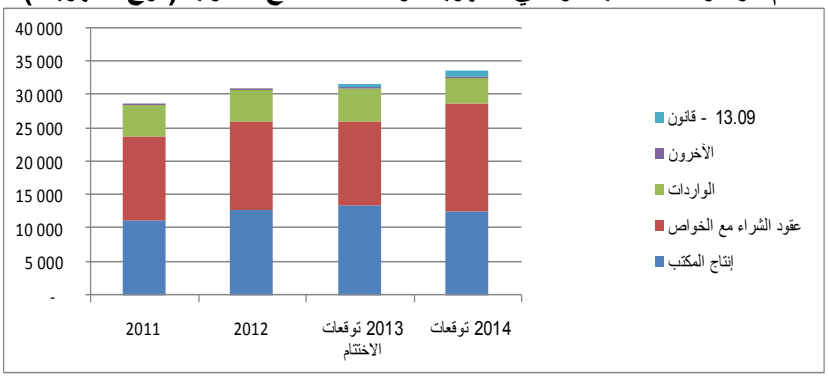

أما بالنسبة للوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الكهرباء)، فهي لا تزال هشة نظراً للعوامل المترتبة عن تجميد أسعار بيع الكهرباء والارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات وأسعار اقتناء الكهرباء وكذا الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية مما يستوجب وضع برنامج استثماري كبير لأنشطة إنتاج ونقل الكهرباء.

وهكذا فإن هذا النشاط عرف عجز استغلال هيكلي أدى إلى اختلال التوازن بين الموارد والنفقات مما نتج عنه خزينة سالبة رغم تحويلات بقيمة **1,5 مليار درهم** من إمدادات الميزانية من شهر نونبر 2012 إلى حدود شهر يونيو 2013.

بمليون درهم

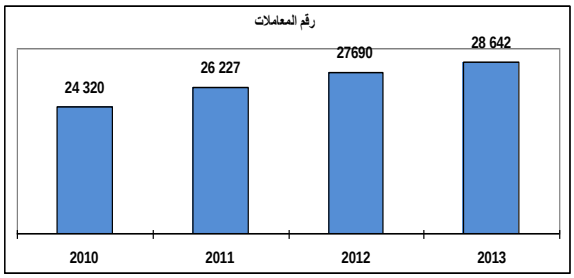

بمليون درهم

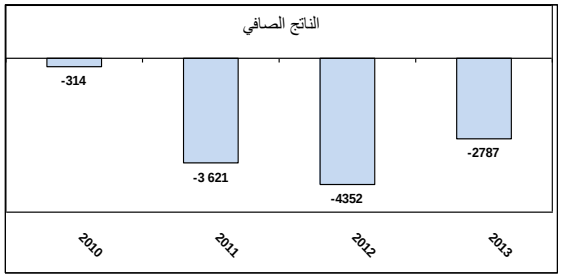

2.4.3.2– الماء والتطهير السائل (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء)

تندرج إجراءات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء في إطار الأهداف التي ترمي إلى تنفيذ توجهات الحكومة في القطاع وتهم المحاور التالية : (1) استمرارية وتأمين وتعزيز التجهيزات الموجودة من أجل ضمان التوازن بين العرض والطلب وتفادي أي عجز تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب و(2) تحسين الانجازات التقنية للتجهيزات مما سيساهم في المحافظة على الموارد المائية وترشيد الاستثمارات و(3) تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي عملاً بمبدأ "حق الاستفادة من الماء" و(4) التدخل المستمر في مجال التطهير السائل وذلك من أجل بيئة سليمة للساكنة والمحافظة على الموارد المائية ومحاربة تدهور جودتها.

في إطار مواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، يتوقع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء إنجاز برنامج استثماري طموح يفوق **21,8** مليار درهم خلال الفترة 2013-2016 منها **5,5** مليار درهم خلال سنة 2014 موزعة حسب المحاور الإستراتيجية التالية :

- استمرارية وتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري : 15,6 مليار درهم لتجهيز صبيب إضافي يبلغ 20 متر مكعب/الثانية منها ما يقارب 90% انطلاقا من الموارد السطحية أو بتحلية مياه البحر مساهمة في الحفاظ على الفرشات المائية ؛
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي : سيتم استثمار ما قيمته 4,6 مليار درهم بغية الوصول إلى معدل تزويد قدره 96,5% في سنة 2017 (مقابل 93% في سنة 2012) والتدخل في 80 مركزاً قروياً لفائدة ساكنة تفوق 500.000 نسمة ؛

- التطهير السائل : يقدر الغلاف المالي المخصص بمبلغ 6,1 مليار درهم وذلك من أجل الزيادة في قدرة المعالجة من 211.000 متر مكعب/اليوم إلى 330.000 متر مكعب/اليوم مع تحمل تدبير هذه الخدمة على صعيد 40 مدينة إضافية لفائدة ساكنة تبلغ مليون نسمة.

وتبلغ استثمارات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الماء) **5.253** مليون درهم برسم سنة 2013 موزعة حسب المحاور الإستراتيجية التالية :

- استمرارية وتعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال الحضري (2.920 مليون درهم) لتجهيز صبيب إضافي يقارب 3.000 لتر/الثانية ووضع ما يناهز 380 كلم من قنوات التزويد والتوزيع ورفع القدرة التخزينية بحوالي 32.000 متر مكعب ؛
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي (1.030 مليون درهم) مما سيمكن من مواصلة المجهودات التي تم الشروع فيها من أجل بلوغ معدل تزويد متوسط وطني قدره 94% والتدخل في 19 مركزا صغيرا وجديدا لفائدة ساكنة تفوق 130.000 نسمة ؛
- التطهير السائل (1.350 مليون درهم) وسيهم على الخصوص وضع 350 كلم من القنوات وتشغيل حوالي 11 محطة للتصفية بصبيب إجمالي قدره 30.000 متر مربع/لليوم. ويتوقع المكتب كذلك التدخل في 13 مدينة ومركز من أجل ضمان تدبير هذه الخدمة لفائدة ساكنة تقارب 200.000 نسمة.

ومن بين المشاريع الرئيسية التي ستتم مواصلة أشغالها أو الشروع فيها برسم سنة 2013 :

- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب للمدن والمراكز ما بين الرباط والدار البيضاء انطلاقا من سد سيدي محمد ابن عبد الله (5.000 لتر/ للثانية) ؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينتي فاس ومكناس انطلاقا من سد مولاي إدريس الأول (2000 لتر/للثانية) ؛
- تعزيز تزويد مدينة طنجة انطلاقا من سد 9 أبريل بصبيب قدره 1400 لتر/للثانية) ؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالمدن الواقعة وسط المغرب : مدينة خريبكة والمراكز المجاورة (واد زم وبيجعد وقصبة تادلة) انطلاقا من سد أيت مسعود بصبيب قدره 1600 لتر/للثانية ؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة أزيلال انطلاقا من سد الحسن الأول ؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة تارودانت انطلاقا من سد أولوز بصبيب إضافي قدره 200 لتر/للثانية ؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة زاكورة بتحلية المياه بصبيب إضافي قدره 50 لتر/للثانية ؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينة الناضور عبر توسيع محطة المعالجة بصبيب إضافي قدره 600 لتر/للثانية.

بلغت انجازات ميزانية الاستثمار متم سنة 2013 ما قدره 1.389 مليون درهم بنسبة 26% فيما تم تقييم برنامج سنة 2014 بما قدره 5,5 مليار درهم.

وللتذكير، فقد ارتفعت الاستثمارات خلال سنة 2012 لتصل مبلغ 3.328 مليون درهم مما مكن انجاز مشاريع استثمارية مهمة تهم بالخصوص تجهيز صبيب إضافي قدره 2.225 لتر/ للثانية والزيادة في قدرة التخزين بما يناهز 18.000 متر مكعب ووضع 94 كلم من قنوات التجهيز و193 كلم من قنوات التوزيع على مستوى مركزين حضريين جديدين و27 مركزا قرويا جديدا لفائدة ساكنة إجمالية تبلغ 189.000 نسمة والتدخل في 5 مدن ومراكز بالنسبة لنشاط التطهير السائل ليصل عدد المراكز المسيرة من طرف المكتب إلى 87، هذا بالإضافة إلى مركب "رونو" وذلك لفائدة ساكنة تبلغ 3,3 مليون نسمة.

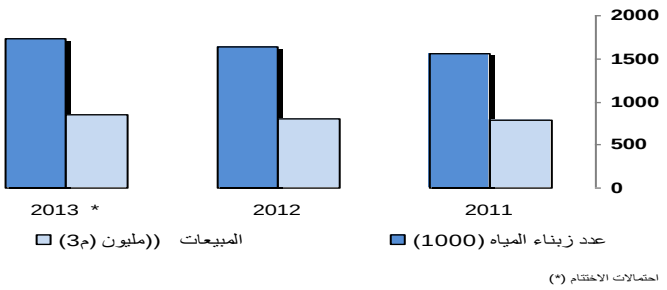

فيما يخص الوضعية المالية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الماء) فقد تميزت سنة 2012 بتعزيز المؤشرات المالية لهذا النشاط حيث بلغت النتيجة الصافية 326 مليون درهم مقابل 98 مليون درهم برسم سنة 2011

(+233%). ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الناتج المالي الذي انتقل من ناقص 611 مليون درهم برسم سنة 2011 إلى ناقص 168 مليون درهم برسم سنة 2012.

هكذا، يجب العمل على تطوير النتائج المتوقعة برسم سنة 2013 بنفس الوتيرة، بالرغم من أن الوضعية المالية لهذا النشاط لا تزال تتميز بتجميد الأسعار منذ سنة 2006.

3.4.3.2 - وكالات التوزيع

تهدف هذه المؤسسات العامة المحلية إلى ضمان خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتدبير التطهير السائل لفائدة الزبناء.

وتهم التوجهات الإستراتيجية لوكالات التوزيع مواكبة التنمية الحضرية والنمو السكاني في المدن مع ضمان الاستمرارية وتحسين الخدمات للمواطنين والحفاظ على الموارد، خاصة عبر تحسين مردودية شبكات الماء والكهرباء وكذلك بإنجاز المشاريع الأساسية لمعالجة وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي.

وسيبلغ البرنامج الاستثماري للوكالات 2.392 مليون درهم خلال سنة 2014.

فيما يتعلق بتمويل البرنامج الاستثماري المزمع تنفيذه في الفترة 2013-2017 (10,54 مليار درهم) تشير التوقعات إلى تحسن الوضعية المالية للوكالات وبالتالي ضمان تمويل أكثر من 42% انطلاقا من الموارد الذاتية. أما التمويل الباقي فسيتم تعبئته باللجوء إلى القروض.

ويناهز البرنامج الاستثماري في طور الإنجاز برسم سنة 2013 مبلغ 2.116 مليون درهم (-16 % مقارنة مع سنة 2012). وتهم المشاريع الأساسية خاصة محطات المعالجة بالقنيطرة (650 مليون درهم) وتازة (100 مليون درهم) وسطات (50 مليون درهم) ومشروع تصريف المياه في البحر بالعرائش (120 مليون درهم).

للتذكير، إن مبلغ الاستثمارات بلغ 2.510 مليون درهم برسم سنة 2012 مقابل 2.322 مليون درهم برسم سنة 2011 بمعدل إنجاز 62%. وتهم المشاريع الرئيسية للاستثمار التي تم الالتزام بها بالخصوص محطة المعالجة وتصريف المياه في البحر بأكادير(400 مليون درهم) ومحطة المعالجة بفاس (781 مليون درهم) ومواصلة مشاريع التطهير بمدينتي بني ملال (310 مليون درهم) وآسفي (450 مليون درهم).

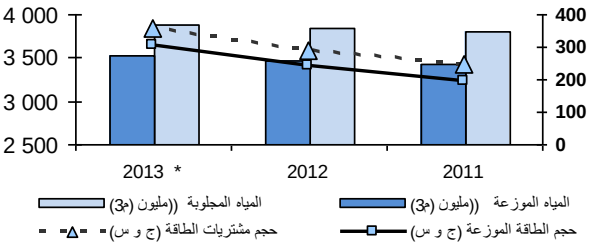

احتمالات الاختتام (*)

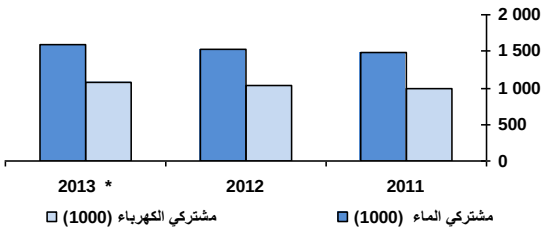

احتمالات الاختتام (*)

عرف عدد زبناء الوكالات (1.042.070 مشترك في خدمة الكهرباء و1.551.631 مشترك في خدمات الماء الصالح للشرب و1.373.474 مشترك في خدمات التطهير) تزايدا مستمرا نظرا لتوسيع البنايات وتحويل تدبير شبكات الجماعات الترابية الجديدة لفائدة الوكالات. فيما يتعلق بمعدلات الخدمات الموجهة للساكنة الموجودة في محيط عمل الوكالات فقد بلغت 95,4% لخدمات الكهرباء و94% لخدمات الماء الصالح للشرب و91% لخدمات التطهير السائل.

وتظهر إنجازات الميزانية لسنة 2012 إنجاز رقم معاملات (6.703 مليون درهم لفائدة 12 وكالة) بلغ بنسبة 97% التوقعات وبالنسبة لتكاليف الاستغلال (6.589 مليون درهم لفائدة 12 وكالة) بمعدل 99%.

بمليون درهم

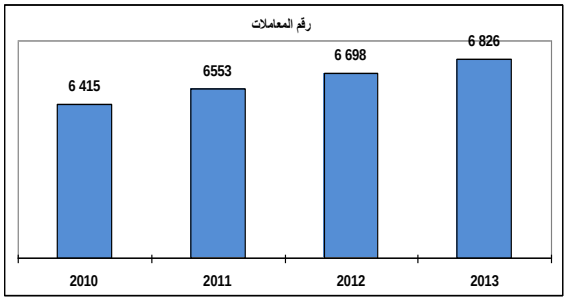

بمليون درهم

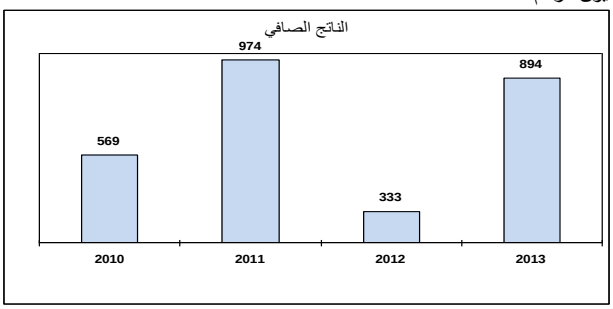

4.4.3.2 – قطاع وكالات الأحواض المائية

تمثل وكالات الأحواض المائية التسعة، التي تم إنشائها في إطار القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء، آليات لتنفيذ السياسة التطوعية الإرادية اللامركزية بإشراك جميع المتدخلين في قطاع الماء على مستوى الحوض المائي وذلك من أجل الحرص على تنمية وتدبير والحفاظ على الموارد المائية والملك العام المائي في إطار الإجراءات القانونية والتنظيمية والاقتصادية المقررة بالقانون المتعلق بالماء وبتناغم مع التوجهات والاختيارات في هذا المجال.

وتعتبر المهام المنوطة لهذه المؤسسات ذات أهمية كبرى على مستوى مجالات تدخلها والتي تتمثل في تدبير وفي التعبئة والتخطيط وتخصيص والحفاظ على الموارد المائية والملك العام المائي.

ومع ذلك تواجه الوكالات ضعفا في مواردها المالية بينما تتطلب المهام المنوطة بهذه المؤسسات تعبئة موارد مالية مهمة.

وهكذا فإن مخططات العمل، المنبثقة عن دراسات المخططات المديرية المندمجة للموارد المائية المنجزة من طرف الوكالات حددت برنامجا استثماريا مجمعا (9 وكالات) قدره 2 مليار درهم للفترة 2013-2016 أي بغلاف مالي قدره 500 مليون درهم سنويا بينما تعتمد ميزانيات هذه المؤسسات إلى حد كبير على الإمدادات المقدمة من طرف الدولة.

وتنتج هذه الوضعية عن ضعف الموارد الذاتية الناتجة عن مختلف العائدات المرتبطة باستعمالات المجال المائي العمومي (عائدات الاقتطاع للاستعمالات المتعددة وعائدات الطرح) ويعزى ذلك من جهة، إلى ضعف نسب هذه العائدات وعدم نشر النصوص التطبيقية لبعض العائدات وخاصة بالنسبة للطرح ومن جهة أخرى، إلى امتناع المستعملين وامتداد مجالات تدخل الوكالات مما يكون عائقا للمراقبة بسبب ضعف مواردها البشرية والمادية.

ويتوقع أن يبلغ البرنامج الاستثماري للوكالات 523 مليون درهم برسم سنة 2014. وسيَهُم هذا البرنامج مواصلة إنجاز مخططات عمل الوكالات، بينما بلغت ميزانية الاستثمار 549 مليون درهم برسم سنة 2013 مقابل 412 مليون درهم برسم سنة 2012. وتهم هذه الميزانية على الخصوص المحافظة وحماية الموارد المائية ومكافحة الفيضانات وصيانة الملك العام المائي. وقد تم إنجاز هذه الميزانية إلى متم يونيو 2013، بنسبة 16% وبمبلغ 81,16 مليون درهم.

4.2- الإستراتيجية السياحية

تهدف رؤية 2020 لقطاع السياحة إلى الارتقاء بالمغرب لجعله من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى عالميا في أفق 2020، علما أن المغرب يحتل حاليا المرتبة 27، موازاة مع فرض نفسه كوجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد حددت هذه الرؤية لنفسها تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- مضاعفة عدد السياح : من 9,3 مليون سائح عند متم سنة 2010 إلى 20 مليون سائح في أفق سنة 2020 ؛
- إحداث 200.000 سرير فندقي جديد ؛
- رفع الناتج الداخلي الخام السياحي من 55,9 مليار درهم إلى 150 مليار درهم ؛
- خلق 470.000 منصب شغل جديد بالقطاع ؛
- جعل المغرب من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى عالميا.

للقيام بذلك، وضعت الدولة إطارا محفزا، يتضمن تدابير متعلقة بالتمويل والدعم المؤسساتي وأخرى مرتبطة بالمواكبة القطاعية من أجل تحقيق المشاريع السياحية الواسعة النطاق. وفي هذا السياق، فإن تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية في قطاع السياحة يتم على عدة مستويات، وذلك من خلال الهيآت التالية على وجه الخصوص : الشركة المغربية للهندسة السياحية والصندوق المغربي للتنمية السياحية والمكتب الوطني المغربي للسياحة.

ولقد تميزت إنجازات القطاع السياحي حتى متم شهر غشت 2013 بارتفاع العائدات السياحية بنسبة 2,2% مقارنة بسنة 2012 لتصل مبلغ 38,6 مليار درهم.

1.4.2 - الشركة المغربية للهندسة السياحية

يتمحور مخطط عمل الشركة المغربية للهندسة السياحية، لسنة 2014، خاصة حول المحاور المتعلقة بهندسة المشاريع المنبثقة عن "رؤية 2020" ومواصلة تحسين وضعية محطات المخطط الأزرق ومخطط بلادي وتحديد العقار المتعلق بمشاريع هذه الرؤية، وكذا إنجاز الأشطر المتبقية ومواصلة تسويق المنتوجات المتعلقة بخليجي أكادير وطنجة. وستصل الميزانية المتوقعة للاستثمار برسم سنة 2014 إلى 260 مليون درهم. وهكذا، فإن الشركة المغربية للهندسة السياحية تساهم بشكل كبير في مواكبة وإعداد وتوظيف المشاريع السياحية.

2.4.2 - الصندوق المغربي للتنمية السياحية

تم إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية من أجل تعبئة الموارد الأساسية لتمويل الاستثمارات المبرمجة في إطار رؤية 2020 والتي تناهز 150 مليار درهم. وتهم استثمارات هذا الصندوق مساهمات إما مباشرة في هياكل مخصصة تتعهد بإنجاز المشاريع السياحية أو في صناديق الاستثمار التي ستنجز بدورها مشاريع في إطار هيآت مخصصة لهذا الغرض.

وبالنظر إلى تنوع منتوجات "رؤية 2020"، فإن محفظة مشاريع الصندوق المغربي للتنمية السياحية ينبغي أن تغطي 8 فئات من الأصول تهم محطات المخطط الأزرق والعروض الإستراتيجية والمحطات الجاهزة وتلك الموجودة في طور التنمية والمتنزهات الترفيهية والفنادق والمنتجعات والمواقع ذات القيمة السياحية والمراكز الترفيهية والرياضية. وتتسم المساهمة في الرأسمال أساسا بطابع الأقلية كما يتراوح حجم استثمارات الصندوق ما بين 5 و30٪ حسب جاذبية ومردودية المشاريع السياحية المعنية.

وسيلتزم الصندوق، برسم سنة 2014، ببرنامج استثماري يقدر بحوالي 1.342 مليون درهم ويشمل تسديد ما تبقى من الرساميل المسجلة باسم شركات تهيئة وتطوير المحطات السياحية للسعيدية وتاغازوت ولكسوس وشراكة "وصال". كما أن الصندوق يعتزم برسم نفس السنة، المساهمة في برامج "نادي بلادي" و"موكادور" بمبلغ إجمالي يصل إلى 330 مليون درهم.

وتقدر الميزانية المتوقعة لنفقات الاستثمار، برسم سنة 2013، بمبلغ 1.125 مليون درهم من أجل إنجاز المساهمات المبينة كالتالي :

المساهمات	الانجازات (مليون درهم)	النسبة
شركة تنمية السعيدية	45	%4
شركة تهيئة وإنعاش محطة تاغازوت	50	%4
ليكسوس	30	%3
"وصال"	1.000	%89
المجموع	**1.125**	**%100**

وقد عمل الصندوق، بالإضافة إلى ما سبق، على تفعيل دخوله في رأسمال الشركات التي تعمل على إنجاز مشاريع السعيدية وتاغازوت في حدود 119 مليون درهم و175 مليون درهم على التوالي.

3.4.2 - المكتب الوطني المغربي للسياحة

تتم مواكبة دعم الدولة للاستثمار بتعزيز الإنعاش من خلال تدخل المكتب الوطني المغربي للسياحة والذي ينبغي أن يرتكز دوره خصوصا على تقوية التواصل المؤسساتي.

وفي هذا السياق، يتوقع المكتب الوطني المغربي للسياحة، في سنة 2014، إضفاء الطابع الرسمي على المخطط الاستراتيجي الثلاثي للفترة 2014-2016، الذي يتركز على تطوير التواصل على شبكة الإنترنت وتحسين القدرات الجوية وتعزيز الشراكات مع منظمي الرحلات السياحية. وتقدر ميزانية الاستثمار المتوقعة برسم سنة 2014 بمبلغ 750 مليون درهم.

ويهدف المخطط أيضا إلى تسخير المهرجانات والتظاهرات الثقافية أو اللقاءات الاقتصادية ذات البعد الدولي والتواصل الرقمي وكذا دور التمثيليات الدبلوماسية للمملكة من أجل تسويق المغرب في بعده التاريخي والثقافي والسياسي والجغرافي.

ويتخذ المكتب الوطني المغربي للسياحة من الجودة أحد المفاتيح الرئيسية لنجاح وجهة المغرب عبر تدخله في جميع المراحل وذلك لمنح السياح خدمات تستجيب لأعلى المعايير.

ويهم مخطط عمل المكتب، خلال سنة 2013، أساسا ما يلي :

- إعطاء انطلاقة التواصل المؤسساتي بأهم الأسواق المصدرة للسياح، ويتعلق الأمر بفرنسا وألمانيا وانجلترا وإسبانيا ودول البنيليكس وإيطاليا؛
- إنطلاق حملات كنوز بلادي شتاء 2013 وكنوز بلادي صيف 2013 ؛
- الشراكات مع منظمي الرحلات السياحية والأعمال الإلكترونية (تم إنجاز 49 شراكة مع منظمي الرحلات السياحية وشراكتين في مجال الأعمال الإلكترونية) ؛
- إبرام شراكات مع العديد من شركات الطيران بما في ذلك: شركة فيولينغ وترانسافيا والخطوط الجوية البريطانية وشركة الخطوط الملكية المغربية و ريان اير؛
- تقوية العلامة التجارية للمغرب من خلال البوابة الالكترونية "www.visitmorocco.com" والموقع الاجتماعي "فيسبوك" " visit morocco " (Facebook) ؛
- المشاركة في 66 معرض في عدة أسواق مستهدفة.

وقد هم مخطط عمل المكتب، برسم سنة 2012، ما يلي :

- إعطاء انطلاقة لحملة التواصل " المغرب ووجهاته" بأهم الأسواق المصدرة للسياح ويتعلق الأمر بفرنسا وألمانيا ودول البنيليكس والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا والشرق الأوسط وبولندا وسويسرا وروسيا والدول الاسكندينافية والولايات المتحدة الأمريكية.
- القيام بحملات إعلانية تجعل من "وجهة المغرب" الوجهة السياحية المفضلة لدى السياح " Top of Mind"؛
- نشر الإعلانات من خلال حملات "الصحافة والمحطات الإذاعية الدينامية".
- خلق حدث إعلامي على الانترنيت" buzz " مع مواكبة صحافية لذلك.

وقد بلغ معدل انجاز ميزانية الاستثمار، في سنة 2012، ما قدره 98٪ بمبلغ 576,2 مليون درهم مقابل ميزانية أولية تناهز 584 مليون درهم.

5.2- تطوير الاتصالات والخدمات البريدية والسمعية-البصرية

1.5.2– الاتصالات

قامت الحكومة بوضع مذكرة التوجهات العامة خلال سنة 2010، تحدد فيها إستراتيجية الدولة في قطاع الاتصالات وهي الإستراتيجية التي تتلاءم مع مخطط "المغرب الرقمي 2013". وتعكس هذه المذكرة إرادة الحكومة لبذل كل الجهود الممكنة لضمان مناخ مواتي لتطوير القطاع مرفقا بأهداف مرقمة لسوق الاتصالات في أفق 2013. وهكذا، فإن التوجهات العامة لهذه الفترة ترتكز على المحاور التالية :

- إرساء تدابير التقنين والتحرير ؛

- إعداد مخطط عمل وطني لتطوير الإنترنت ذي الصبيب العالي ؛
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي.

وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، تم إعداد، خلال سنة 2013، مذكرة توجهات عامة للفترة 2014-2018. ويتوخى من هذه المذكرة تعزيز المكتسبات التي حققتها المملكة في مجال الاتصالات وتوضيح الرؤية بالنسبة للفاعلين في هذا القطاع.

ومن بين الأحداث البارزة التي عرفتها شركة "اتصالات المغرب" خلال الأسدس الأول من سنة 2013، تجدر الإشارة إلى توقيع اتفاقية الاستثمار الرابعة بين الشركة والحكومة المغربية بمبلغ قدره 10,1 مليار درهم خلال الفترة 2013-2015 مما سيؤدي إلى خلق 500 فرصة عمل مباشرة.

ووعيا منها بهذه التحديات ومواكبة لتطور قطاع التكنولوجيا الحديثة، خصصت الحكومة ميزانية إجمالية قدرها 5,7 مليار درهم خلال الفترة 2008-2014 لمخطط "المغرب الرقمي 2013"، منها مبلغ 3,5 مليار دولار سيتم توفيرها من قبل "صندوق الخدمة الشاملة للاتصالات"، ويتم تمويل هذا الصندوق من الموارد الآتية من الفاعلين في الاتصالات اللذين يدفعون سنويا نسبة 2% من رقم معاملاتهم. وتهم البرامج الأساسية ما يلي :

برنامج تعميم الاستفادة من الاتصالات "باكط"

ويهدف هذا البرنامج إلى تغطية 9.263 مناطق بيضاء (غير مشمولة بشبكة الاتصالات) بوسائل الاتصالات بمبلغ 1.443,57 مليون درهم.

ويبلغ عدد المواقع غير المستفيدة لحد الآن 423 موقعا تمثل 4,5% من المواقع المستفيدة من برنامج "باكط". وتعرف هذه المواقع، بما فيها 312 بالعالم القروي، صعوبات لتغطيتها وتتعلق أساسا باقتناء الأراضي والكهربة. وستتم تغطيتها خلال سنتي 2013- 2014.

برنامج "جيني"

قررت الحكومة وضع برنامج لتعميم التكنولوجيات الحديثة للمعلومات في قطاع التعليم (جيني). ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج 1.715 مليون درهم للفترة 2009-2013. وقد وصل المبلغ المتراكم، إلى متم 2012، إلى 1.380 مليون درهم. أما بالنسبة لسنة 2013، فيناهز المبلغ المتوقع لهذا البرنامج 335 مليون درهم.

عملية "نافذة"

تتمثل العملية، التي تم إقرارها من طرف "لجنة تدبير الخدمة الشاملة للاتصالات" تحت إشراف رئيس الحكومة خلال دورتها الخامسة، في منح إعانة مالية لفائدة 150.000 مدرسا، على مدى ثلاث سنوات بمبلغ 40 درهم شهريا للمشترك أو480 درهم سنويا للمشترك. وقد استفاد 149.596 مدرس من هذه العملية.

مشروع "إنجاز" أو "كومبيوتر الطالب"

يهدف هذا البرنامج إلى الدعم المالي لطلبة السنة الأولى والثانية والثالثة من المهندسين والسنة الأولى والثانية من طلبة "ماستر" لشراء جهاز كمبيوتر محمول في حدود 85٪ من تكلفته ونفقات الاشتراك في شبكة الإنترنت في حدود 85٪ لفائدة 117.700 طالبا خلال الفترة 2009-2013 بمبلغ إجمالي قدره 410 مليون درهم.

برنامج إدماج تكنولوجيا المعلومات والتواصل في مجال التعليم العالي

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والتواصل في مجال التعليم العالي وتعميم نطاق الولوج إلى المعلومة (تقوية التكوين وتطوير الخدمات الرقمية وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال البحث). ويمول "صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات" جزءاً من هذا البرنامج في حدود 120 مليون درهم.

برنامج "الجامعة الرقمية"

يهدف هذا البرنامج إلى وضع البنية التحتية لشبكة "الويفي" من أجل الولوج لخدمة شبكة الإنترنت في بعض الجامعات الوطنية. كما يسعى لتطوير وتحسين استخدام الإنترنت مع ضمان تغطية 80٪ على الأقل من مساحة الجامعة. وسيبلغ عدد المواقع المرتقب تغطيتها 150 موقعا في أفق 2014 بمبلغ 124 مليون درهم.

وفيما يخص الآفاق، تم الشروع في دراسة لإعداد مذكرة جديدة للتوجهات العامة بهدف تطوير قطاع الاتصالات للفترة 2014-2018 والتي ستشكل خارطة الطريق للقطاع في أفق 2018.

وبصفة عامة، ترتكز آفاق القطاع بالنسبة للسنوات القادمة على المحاور التالية :

- دعم مواصلة الاستثمار في قطاع الاتصالات ؛
- إنجاز البنيات الأساسية الملائمة خاصة ذات الصبيب العالي والصبيب العالي جدا التي تستجيب لتطور الاستعمالات وتترجم عزم الحكومة على تقليص الفجوة الرقمية ؛
- توسيع الولوج للخدمات المتعلقة بالاتصالات عبر توفير الظروف الملائمة لتحفيز انخفاض هام للأسعار ؛
- مواصلة النمو بالنسبة لمختلف مكونات السوق من خلال تفعيل رهانات التقنين الكفيلة بخلق المنافسة بين مختلف القطاعات.

2.5.2- البريد

يندرج مخطط تنمية "بريد المغرب" الذي يتجسد في عقد البرنامج المبرم مع الدولة للفترة 2013-2017، في إطار الإستراتيجيات القطاعية للحكومة في مجالات البريد والمعلومات والتواصل. ويهدف هذا المخطط إلى تطوير الخدمات الحالية للمؤسسة ودعم الاستثمار في مجالات جديدة للنمو مع تعزيز وضوح الرؤية لأسلوب التدبير.

وستهم المشاريع المبرمجة، في إطار هذا المخطط التنموي، مختلف المهن كالبريد والبنك والهاتف والتسويق والرسائل والخدمات اللوجستكية والرقمية باستثمار إجمالي قدره 2,9 مليار درهم.

ويعتزم "بريد المغرب" خلال سنة 2014 مواصلة تطوير المهن الحالية بنفس الوتيرة ودعم الاستثمار في مجالات نمو جديدة خاصة اللوجستيك والتكنولوجيات الحديثة للمعلومات من خلال البريد الرقمي.

وتبلغ الاستثمارات المتوقعة لبريد المغرب، برسم سنة 2014، ما قيمته 380 مليون درهم تتوزع على الخدمات اللوجستيكية بما يناهز 127 مليون درهم والخدمات البنكية بما قدره 170 مليون درهم .

وتعكس النتائج المتوقعة لسنة 2013 الإرادة القوية لبريد المغرب من أجل تطوير أنشطته وضمان نموه. وهكذا، سيصل رقم المعاملات المتوقع خلال 2013 إلى 1.033 مليون درهم بزيادة نسبتها 6٪ مقارنة مع سنة 2012. أما بالنسبة للنتيجة الصافية المتوقعة لسنة 2013 فستبلغ ما قدره 158 مليون درهم بزيادة 5٪ مقارنة مع سنة 2012.

كما بلغت الاستثمارات المتوقعة لسنة 2013 حوالي 589 مليون درهم. ويهدف "بريد المغرب" من خلال هذه الاستثمارات إلى تحقيق الأهداف المتعلقة أساسا بتوسيع الشبكة وتنمية النشاط اللوجستيكي والبريد الرقمي والمتنقل.

وقد بلغت إنجازات بريد المغرب فيما يخص الاستثمار ، إلى متم يونيو 2013، ما قدره 132 مليون درهم.

وللتذكير، فإن سنة 2012 تعتبر السنة الأخيرة من عقد البرنامج المبرم بين الدولة وبريد المغرب للفترة 2010-2012، وهي السنة التي اندرجت في استمرارية مسلسل تحول هذه المؤسسة إلى شركة مساهمة وتفويت أنشطتها المالية إلى شركتها التابعة "البريد بنك".

ويبقى بريد المغرب فاعلا رئيسيا في التنمية الجهوية وخاصة القروية. وفي هذا الصدد، أصبحت شبكة بريد المغرب تشمل 1.830 وكالة منها 1.149 وكالة بالعالم القروي، والتي يُخصص لها غلاف مالي مهم سنويا لأنشاء وكالات جديدة (حوالي 50 وكالة سنويا)، وكذا القيام بأشغال إعادة تهيئة الوكالات الموجودة.

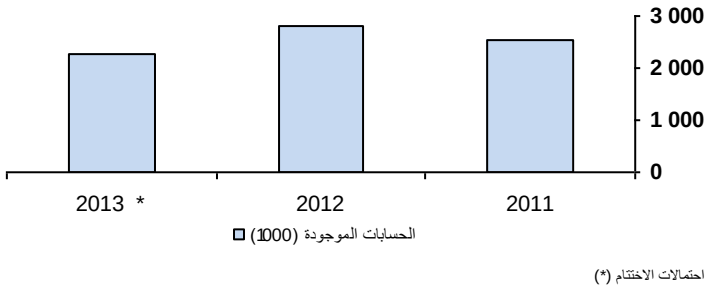

3.5.2- المجال السمعي البصري

يعتبر القانون رقم 77.03 الإطار القانوني الذي يحدد القواعد العامة والضوابط الأساسية التي تنظم القطاع السمعي البصري الوطني بغية مواكبة التطورات التي يعرفها حقل الاتصال السمعي البصري على المستوى الدولي فضلا عن جعله أداة للتنمية. كما يشكل هذا القطاع رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار تتلخص الأهداف الإستراتيجية المحددة للقطاع السمعي البصري فيما يلي:

- ترسيخ التعددية والتنوع؛
- تحسين جودة الإنتاج لتلبية انتظارات الجمهور؛
- تعزيز تنافسية العرض السمعي البصري العمومي؛
- تحسين الحكامة.

لتنفيذ الأهداف الإستراتيجية السالفة الذكر ووفقا للقانون رقم 77.03 المشار إليه أعلاه، قامت الحكومة بإعداد دفتري التحملات، الأول خاص بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والثاني بشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)، الذين تم نشرهما بتاريخ 22 أكتوبر 2012 بعد المصادقة عليهما من طرف الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

ومن بين أهم مستجدات دفتري التحملات الجديدين نذكر ما يلي :

- إعادة تموقع بعض قنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة :
  - تحويل قناة الرابعة إلى قناة ثقافية ؛
  - تعزيز الخط التحريري لقناة المغربية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج؛
  - تعزيز مكانة ودور قناة السادسة ؛
  - مضاعفة مدة بث القناة الأمازيغية.
- إنشاء قنوات جديدة مخصصة للأنشطة البرلمانية فضلا عن برامج الأسرة والطفل؛
- تأهيل محطات الراديو من أجل انسجام أمثل مع البيئة الاجتماعية والثقافية وكذلك تماشيا مع البعد الجهوي؛
- إحداث لجنة انتقاء البرامج السمعية البصرية بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)، سواء فيما يتعلق بالإنتاج الخاص بهما أو المشترك، وذلك وفقا لمعايير المنافسة. وتتكون هذه اللجنة من أعضاء خارجيين مختصين في المجال السمعي البصري؛
- إنشاء لجنة الأخلاقيات بكل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاجات السمعية البصرية، تشمل عضوين غير منتمين للشركتين.

1.3.5.2 - الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

من أجل تنفيذ دفتر التحملات للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في ظروف جيدة، تم إعداد إطار مرجعي بغية إبرام عقد برنامج جديد للفترة الممتدة بين 2013-2016، بمشاركة الأطراف المعنية والذي وافق عليه المجلس الإداري للشركة في 19 نونبر 2012.

ويندرج عقد البرنامج الجديد في إطار مقاربة ديناميكية تعتمد على منطقي حسن الأداء والنتيجة بدلا من منطق الوسائل وذلك لرفع الإنتاجية الداخلية وجودة الإنتاج بأقل تكلفة، طبقا لدفتر تحملات الشركة من جهة، وتحسين الإنتاجية الخارجية من خلال تحسين عدد اللقاءات وتلبية انتظارات الجمهور من جهة أخرى.

ويجب التركيز على ثلاثة محاور أساسية :

- ضمان تنفيذ المقتضيات الجديدة لدفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة للمساهمة في تعزيز الحقل السمعي البصري الوطني؛
- تنفيذ خطة ترشيد وضبط التكاليف لاستعادة جدوى الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركة وتكريس مبدأ النتائج وضبط التكاليف؛
- تحسين الحكامة.

ويجب التركيز على أن الأسلوب المستقبلي لحكامة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة سيندرج في ديناميكية الدور الذي من المتوقع أن يلعبه القطب السمعي البصري (الذي يتألف من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاجات السمعية البصرية) من أجل تقوية التآزر والتكامل بين مختلف الفاعلين وخاصة الترشيد وتبادل التقنيات المعرفية والتكوين.

ومن أهم المشاريع المبرمجة لسنة 2014 ، نخص بالذكر: تجهيزات التلفزة ومعدات الإنتاج الفني وما بعد الإنتاج والتهيئة.

ويرتكز مخطط عمل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برسم سنة 2013 الذي يوجد قيد الإنجاز على :

- استمرارية قيام الشركة بمهمة المرفق العمومي فيما يخص الإعلام والتربية والترفيه وهي البرامج الموجهة للساكنة المغربية كافة؛
- الحفاظ على مكانتها الرائدة في تطوير البث والبث عن بعد لضمان التوازن تجاه هيمنة البث الفضائي؛
- توطيد وتعزيز التغطية التلفزية الوطنية عبر رقمنة الشبكة ؛
- تحسين الحكامة والنظام الإعلامي والتدبيري.

ويتطلب هذا المخطط من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، رصد ميزانية قدرها 1.583 مليون درهم منها 64 مليون درهم يخص الاستثمار، علما أن هذا الغلاف لا يأخذ بعين الاعتبار التدابير المتضمنة في دفتر التحملات الجديد.

أما بالنسبة لإنجازات 2012 فتتمثل أساسا في تعزيز التغطية الوطنية للتلفزيون الرقمي الأرضي وراديو تردد التحوير (FM) وبث 43.723 ساعة بالتلفزة و58.723 ساعة من إعادة البث، وبث 33 ساعة و30 دقيقة للإنتاج المحلي، كبث أولي.

وفيما يخص الميزانية، فان الإنجازات بلغت 1.810 مليون درهم بالنسبة للاستغلال و106 مليون درهم للاستثمار.
ولتقوية البنية المالية للشركة، فقد تقررت إعادة رسملتها بإدماج إعانة الدولة المسجلة في الحساب المفتوح البالغة 386 مليون درهم في رأسمالها.

1.3.5.2 - الشركة الإنتاجات السمعية البصرية (القناة الثانية)

في انتظار المصادقة من طرف المجلس الإداري للشركة على البرامج المقررة خلال 2014 و إدراجها في عقد البرنامج المزمع توقيعه مع الدولة، ستشمل النفقات التهيئات (1.100مليون درهم) والبنية والنقل التلفزي (119 مليون درهم) والتجهيزات التقنية والإنتاجية (92 مليون درهم).

ويتميز مخطط عمل الشركة لسنة 2013 بما يلي :

- استمرارية خدمات الاتصال السمعي البصري لتلبية المتطلبات الثقافية والتربوية والإعلامية والترفيهية ؛
- المساهمة في تطوير الإنتاج السمعي البصري المحلي ؛
- تحسين حكامة الشركة وترشيد نفقات الاستغلال بالإضافة إلى عقلنة الاستثمارات.

وللإشارة، فإن مخطط عمل شركة الإنتاجات السمعية البصرية برسم سنة 2013، سيتطلب ميزانية قدرها 750 مليون درهم منها 90 مليون درهم تخص الاستثمار. ولا يهم هذا البرنامج، أساسا، سوى المحافظة على وسائل الإنتاج والبث وذلك، في انتظار وضع عقد برنامج جديد.

وتتمثل أهم إنجازات سنة 2012 فيما يلي :

- بث 8.760 ساعة (24/ ساعة/24 ساعة) منها 2.074 بث أولي (24٪) ؛
- تحقيق نسبة المشاهدة قدرها 27,7٪ مقابل 24,8٪ لسنة 2011 (+12٪). وعلاوة على ذلك، فإن شركة الإنتاجات السمعية البصرية هي الأكثر مشاهدة من قبل المشاهدين المغاربة (12٪)
- حصة الإنتاج الوطني البالغة 63٪.

فيما يخص الميزانية، فقد بلغت الإنجازات 728 مليون درهم بخصوص الاستغلال و41 مليون درهم للاستثمار.

وللتذكير، فقد سجلت سنة 2012 زيادة في رأسمال شركة الإنتاجات السمعية البصرية من خلال دمج إعانات الدولة والتي تم احتسابها في الحساب الجاري للشركاء، وذلك نظرا للوضعية التي وصلت إلى أقل من ربع رأس المال. وقد تمت مواكبة هذه العملية أيضا من قبل أهم المساهمين من القطاع الخاص للشركة. وللإشارة، فقد سمحت هذه العملية للشركة استدراك النتائج السلبية حيث بلغ التراكم 281 مليون درهم في متم سنة 2011.

3– الولوج إلى الخدمات الأساسية وتقوية التضامن والتماسك الاجتماعي

1.3 - التربية والصحة

1.1.3 - الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

خص صاحب الجلالة خطابه بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لموضوع السياسة التعليمية، مركزا بذلك على أولوية نظام التربية والتكوين بالمغرب.

وقد أكد الخطاب الملكي على ضرورة مراجعة المقاربات والطرق المتبعة بهدف إدراجها في سياسة تربوية مستدامة.

كما دعى صاحب الجلالة الحكومة إلى تفعيل المجلس الأعلى للتعليم وتقييم الانجازات المحققة في العشرية الأخيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية الوطنية قد قامت بإعداد مشروع برنامج عمل للفترة 2014-2016، يرتكز على أربع محاور إستراتيجية كبرى تهم أساسا:

- الرفع من العرض المدرسي بهدف تحقيق مساواة في حظوظ الولوج؛
- تحسين جودة التعليم؛
- تطوير حكامة النظام التربوي؛
- عقلنة تسيير الموارد البشرية وتقوية مؤهلاتها وقدراتها.

وينقسم هذا البرنامج إلى 15 مشروع و63 إجراء. ومن المنتظر خلال سنة 2014 تنفيذ أهم الإجراءات التالية :

- توسيع شبكة المدارس الجماعية مع إحداث 50 مدرسة جديدة ؛
- تقوية العرض المدرسي مع إحداث 85 إعدادية وإعادة تهيئة 74 ثانوية ؛
- إعادة تهيئة 1.000 مؤسسة تعليمية (مدارس التعليم الابتدائي والإعداديات والثانويات والداخليات ومراكز التكوين) ؛
- بناء مدارس جديدة عوض تلك المبنية على النموذج الجاهز (1.000 قاعة تمت برمجتها) ؛
- إمداد 2.220 مؤسسة تعليمية بتجهيزات أساسية وربطها بشبكات الماء والكهرباء والتطهير؛
- تجديد التجهيزات المدرسية لفائدة 3.520 مؤسسة ؛
- برمجة الصيانة الاحترازية لفائدة 10.016 مؤسسة تعليمية.

وفيما يتعلق بتوطيد حكامة نظام التعليم، يتضمن مخطط العمل مجموعة من الاجراءات منها على الخصوص التعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتعزيز الاستقلال الذاتي للمؤسسات التعليمية وهيكلة المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وكذا وضع أنظمة معلوماتية فعالة.

ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في إطار المخطط الإستعجالي وتلبية الطلب المتزايد والمتعلق بإلزامية التعليم، تعمل الحكومة برسم سنة 2013 على:

- الرفع من العرض المدرسي من خلال تسريع الأشغال المتعلقة ببناء 569 مؤسسة تعليمية مبرمجة في إطار البرنامج الإستعجالي؛
- إطلاق برنامج بناء 80 مؤسسة إعدادية تحتوي على الداخليات؛
- إطلاق برنامج بناء 60 مؤسسة ثانوية و30 داخلية.

وفي إطار تحسين وتقوية آليات تدبيرها فإن الأكاديميات الجهوية للتعليم بصدد وضع منظومة المحاسبة العامة والتحليلية بالإضافة إلى نظام معلوماتي مندمج.

وفيما يخص سنة 2013، فإن الإعتمادات الاستثمارية المتوقعة تناهز 8,9 مليار درهم وتبلغ التوقعات الاختتامية لسنة 2013 مبلغ 2,7 مليار درهم.

وتتجلى أهم المؤشرات التقنية للقطاع فيما يلي:

- ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية العمومية من 9.995 برسم 2011-2012 إلى 10.208 في سنة 2013/2012 بتطور قدره 2% ؛
- بلوغ أكثر من 225.000 أستاذ ؛
- بلوغ عدد التلاميذ 6.575.794 برسم 2013/2012 مقابل 6.466.096 خلال السنة الفارطة، أي بارتفاع قدره 1,7%.

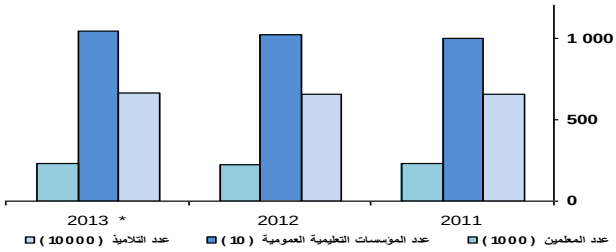

وفيما يخص تعزيز مخططات الدعم الاجتماعي(*)، الدي يهدف اساسا إلى تعزيز المساواة لولوج منظومة التربية والتكوين ومحاربة الهدر المدرسي، تتجلى أهم الإنجازات فيما يلي:

- الرفع من عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية الذي انتقل من 1.295.430 مستفيد خلال الفترة 2011-2012 إلى 1.973.129 مستفيد خلال الفترة 2012-2013، أي بزيادة تفوق 34% ؛
- الرفع من عدد المستفيدين من النقل المدرسي حيث انتقل عددهم من 17.985 مستفيد خلال الفترة 2011-2012 إلى 21.604 خلال الفترة 2012-2013 ؛
- تعزيز عدد المستفيدين من الداخليات الذي انتقل من 98.583 خلال الفترة 2011-2012 إلى 103.871 خلال الفترة 2012-2013 أي بزيادة قدرها 5٪؛
- احتواء نسبة الهدر المدرسي في التعليم الثانوي في حدود 10,8٪ وإلى 3,1٪ في التعليم الابتدائي.

2.1.3- الجامعات

تتوفر بلادنا حاليا على 15 جامعة عمومية تتكون من 119 مؤسسة للتكوين الجامعي بسعة استقبالية تبلغ 418.081 مقعد. ومن جهة أخرى، فقد استطاعت الأحياء الجامعية (19) من استقبال 041 41 طالب سنويا.

ويرتكز مخطط العمل الخاص بالفترة 2013-2016 والمتعلق بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر على المحاور الرئيسية التالية:

- تعزيز قدرات إدماج خريجي الجامعات في سوق العمل من خلال تحسين جودة التعليم وتعزيز طاقة الاستقبال للمؤسسات الجامعية؛
- تشجيع البحث العلمي من أجل تثمين الاختراع وتعبئة الموارد البشرية وتمويل البحث العلمي ؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية للطلبة، خاصة من خلال تعميم المطاعم بالأحياء الجامعية ووضع تغطية صحية وتأمين عن المخاطر، فضلا عن تشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية ؛
- مراجعة النصوص المنظمة لهذا القطاع، خاصة من خلال تحديث القانون المنظم للتعليم العالي وإكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالتعليم العالي الخاص ؛

- تطوير إستراتيجية التعاون الدولي، وذلك بهدف إنشاء جامعات في المغرب ومدارس أجنبية ذات صيت وإبرام شراكات جديدة في ميدان البحث العلمي وتشجيع الشراكة الجهوية وتعزيز حركية الأساتذة الباحثين.

وتتجلى أهم المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2013-2016 فيما يلي:

- تطوير نظام البحث العلمي والتكنولوجي وميدان الابتكار (إحداث وحدات خاصة بالإبتكار في الجامعات) وتطوير الشبكة الأكاديمية الإعلامية (مروان) بغلاف إجمالي قدره 1,7 مليار درهم، أي بمعدل سنوي يصل إلى 425 مليون درهم ؛
- تعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة (31 حي جامعي و 14 مطعم جامعي) بمبلغ إجمالي قدره 1,3 مليار درهم، أي بمعدل متوسط سنوي قدره 433 مليون درهم ؛
- توسيع طاقة الاستقبال وإتمام المشاريع المبرمجة سابقا وتسريع وتيرة أشغالها وتحويل بعض الكليات المتعددة الاختصاصات إلى مؤسسات منفتحة على تخصصات ذات آفاق واعدة وكذا إنجاز مشاريع جديدة (كليتان للطب والصيدلة والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمدارس العليا في الحقوق والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية ومؤسسات العلوم التقنية ...) وذلك بمبلغ إجمالي قدره 6 مليار درهم، أي بمتوسط سنوي قدره 1,5 مليار درهم.

وقد خصص مشروع مخطط العمل برسم الفترة 2013-2016، الذي يوجد قيد الإنهاء، أغلفة مالية تناهز 2,3 مليار درهم للاستغلال 2,5و مليار درهم للاستثمار برسم سنة 2014. ويرتقب أن تصل الإنجازات المتوقعة لميزانية الاستثمار برسم سنة 2013 إلى مليار درهم أي بنسبة 42%. من حيث الالتزامات.

3.1.3- المراكز الاستشفائية الجامعية

ترتكز استراتيجية قطاع الصحة على أهم الاجراءات التالية :

- تعزيز التفاعل والتنسيق بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وجميع القطاعات الفاعلة في ميدان الصحة ؛
- وضع مخطط للتكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية العاملة في مجال الصحة العمومية؛
- تقنين تدبير المخاطر المتعلقة بالميدان الصحي؛
- إدخال الآليات لتقييم انعكاس السياسات العمومية على الصحة وعلى المساواة في المجال الصحي؛
- توسيع عرض العلاجات الطبية من خلال إحداث شبكات القرب على مستوى كافة التراب الوطني؛
- تعزيز القدرات وصلاحيات الجهات في هذا المجال؛
- تطوير أشكال جديدة للتعاقد والشراكات.

فيما يخص سنة 2014، سيرتكز عمل المراكز الاستشفائية الجامعية، الذي ينخرط في إطار الإستراتيجية الجديدة لقطاع الصحة للفترة 2012-2016، على المحاور الأربع الرئيسية التالية:

- توفير العلاجات الطبية بالمستشفيات وتحسين الاستقبال. وفي هذا الإطار، ستنكب المجهودات في المقام الأول على الرفع من مستوى الخدمات الإستعجالية، وتوسيع الشبكة الإستشفائية وتعزيز وتطوير صحة الأم والطفل؛
- توسيع شبكة المراكز الاستشفائية : تم الانتهاء من أشغال البناء والتجهيز بالمركز الاستشفائي الجامعي بمدينة وجدة كما انطلقت الدراسات لبناء مراكز استشفائية جامعية بمدينتي أكادير وطنجة؛
- تفعيل التغطية الصحية الأساسية، خصوصا من خلال تعزيز الإجراءات المواكبة لتعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)؛
- تطوير برنامج اليقظة الصحية ومحاربة الأمراض من خلال تحديث المختبرات وتوسيع شبكة مستشفيات الأمراض النفسية وتوفير الأدوية وإنشاء مراكز الأمراض السرطانية.

وبالإضافة لذلك، وفي إطار تعزيز الممارسات الجيدة للحكامة الاستشفائية، واصلت المراكز الاستشفائية الجامعية خلال سنة 2013 تطوير أنظمتها المعلوماتية إذ عرفت تقدما ملموسا في مجال الترقيم الإعلامي لجميع الملفات الطبية مع توسيع شبكتها إلى أنواع جديدة من التكوين الاستشفائي في مجال الصحة وكذا المختبرات.

ومن جهة أخرى، تتمثل إنجازات المخطط الاستراتيجي خلال الفترة 2008-2012 فيما يلي :

- بلغت الطاقة السريرية 5.829 سرير خلال 2012 ؛
- انتقلت الحالات الاستعجالية من 555.217 برسم 2011 إلى أزيد من 604.000 في 2012 أي بارتفاع 8,8% ؛
- -بلغ عدد أيام الاستشفاء 1.667.730 يوم برسم 2012 مقابل 1.607.391، أي بزيادة 3,8% ؛
- وصلت التدخلات الجراحية إلى 964.109 عملية ؛

- تراجعت نسبة الوفيات بالمستشفيات خلال الفترة 2009-2012 حيث انتقلت من 25,7 في الألف سنة 2009 إلى 24 في الألف سنة 2012.

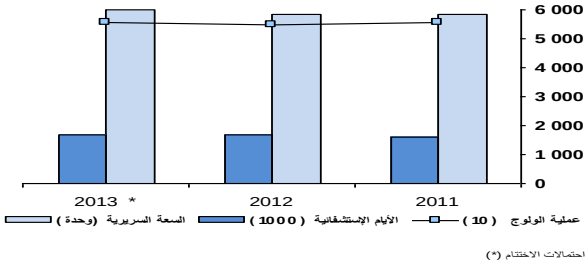

وفيما يتعلق بتوقعات الاختتام لسنة 2013، تقدر الإستثمارات بما يناهز 246 مليون درهم. فيما يتوقع أن تصل هذه الأخيرة إلى 830 مليون درهم برسم سنة 2014.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن المداخيل الذاتية بلغت 411 مليون درهم إلى نهاية 2012 فيما وصلت الإستخلاصات إلى 192 مليون درهم. ويمثل مبلغ هذه المداخيل 13% من ميزانية الإستغلال للمراكز الإستشفائية الجامعية.

2.3 – الشغل والتكوين المهني

1.2.3- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

في إطار مخطط التنمية للفترة 2010–2016، ترمي الأهداف المحددة من طرف السلطات العمومية إلى تكوين مليون متدرب من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. ويهدف هذا المخطط الذي تبلغ ميزانيته الإجمالية أكثر من 13.926 مليون درهم أساسا إلى مواكبة مختلف الأوراش القطاعية والبرامج الاقتصادية للبلاد، مما يجعل التكوين المهني مكوناً أساسياً في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل الأوراش الكبرى التي يواصلها حاليا مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل فيمل يلي :

- الحفاظ على معدل النمو السنوي في حوالي 10٪؛
- توطيد مواكبة القطاعات المهيكلة والبرامج الوطنية الكبرى: الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي ومخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية اللوجيستيكية ورؤية 2020 وبرنامج رواج ؛
- إعطاء الانطلاقة لأوراش جديدة تتعلق بجودة التكوين؛
- تنمية قدرات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل : إعادة تنظيم وتطوير النظام الجهوي للهياكل وتفعيل النظام المعلوماتي الجديد.

وتعكس مخططات عمل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل التوجهات الاستراتيجية المسطرة، وذلك من حيث توفير الحاجيات من الكفاءات المتخصصة في المشاريع المهيكلة للاقتصاد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاريع قد أنجزت أو في طور الانجاز، خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية مثل صناعة الطائرات (التي يتوقع أن تمكن من إحداث 15.000 منصب شغل في أفق سنة 2015) والنقل والخدمات اللوجستيكية والبناء والشعبة المتعلقة بتربية الخيول والصناعة الغذائية.

كما سيتم تنفيذ مشاريع أخرى لتعزيز عروض التكوين التي ستخصص للقطاعات الواعدة والموفرة لمناصب الشغل، خصوصا الإلكترونيك وترحيل الخدمات أو حرف التوزيع في إطار مواكبة برنامج رواج.

وللإشارة فقد مكنت جهود الترشيد المبذولة من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خاصة، تطوير موارده الذاتية، من تخفيض 50٪ من تكلفة التكوين منذ سنة 2001 حيث انتقلت من 14.241 درهم إلى 7.050 درهم في سنة 2012.

وبخصوص 2013-2014 فقد تمت برمجة عدة إجراءات في إطار تنفيذ المرحلة الرابعة لمخطط التنمية، كالتالي :

فيما يخص **تطوير عرض التكوين:**
- تهدف منظومة التكوين لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلى قبول 340.000 متدرب، أي بزيادة 10% مقارنة مع الفترة 2012-2013؛

- الرفع من عدد مؤسسات التكوين إلى 337 مؤسسة، مع إحداث 10 مؤسسات جديدة للتكوين المهني، المختصة أساسا بالقطاعات الإستراتيجية مثل البناء والصناعة الفلاحية والالكترونيك وترحيل الخدمات ؛
- إتمام عمليات التوسيع التي هي في طور الإنجاز لفائدة 5 مؤسسات للتكوين المهني (الدار البيضاء وأكادير وطنجة وفاس وسلا) وكذا إنشاء داخلية (بتافراوت) ؛
- ويبقى البعد الاجتماعي حاضرا بقوة في نشاط مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من خلال الشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن بإحداث مؤسستين جديدتين للتكوين (القنيطرة ومكناس) ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وكذا، من خلال إحداث 3 مراكز جديدة للتكوين ليصل عدد المراكز إلى 50 مركزا للتكوين داخل السجون بطاقة تبلغ 6.890.

فيما يخص **تطوير جودة التكوين:**
- إحداث وإعادة هيكلة شعب التكوين وإعادة الهندسة المستمرة لوحدات التكوين وتطوير قدرات المؤطرين والمصادقة على مؤسسات التكوين؛
- وضع مقاربة جديدة للتوجيه والاختيار، ولا سيما من خلال استراتيجية جديدة بالتشاور مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي وذلك بهدف إقامة جسور بين التعليم والتكوين المهني.

وقد بلغت الميزانية الإجمالية لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل برسم سنة 2013 (بما في ذلك العقود الخاصة بالتكوين والمشاريع المتعاقد عليها) 2.719 مليون درهم، منها 2.321 مليون درهم لتمويل مخطط العمل لسنة 2013 للمكتب.

ويتوقع المكتب استثمارات قدرها 513 مليون درهم سنة 2013 و539 مليون درهم سنة 2014 مخصصة أساسا لتوسيع طاقة الاستقبال ولتعزيز الأساليب التعليمية والبيداغوجية.

ولقد تطورت أهم مؤشرات الإنجازات التقنية كما يلي:

- بلغ عدد مراكز التكوين في 327 في 2013/2012 مقابل 281 خلال 2009/2008 مسجلا زيادة قدرها 16%،
- انتقل عدد المتدربين من 194.000 متدرب في 2009/2008 إلى 310.000 متدرب برسم 2013/2012، أي بزيادة 75% ؛
- بلغت وحدات التكوين 4.450 خلال 2013/2012 مقابل 3.380 خلال 2009/2008، أي بزيادة تقارب 32%.

وفيما يخص سنة 2014/2013، فإن المكتب يتوخى بلوغ 337 مؤسسة للتكوين و 3.400 متدرب و5 000 وحدة للتكوين.

وتتجلى برامج العمل والمشاريع الرئيسية التي توجد قيد التنفيذ برسم 2013 فيما يلي:

فيما يخص **تطوير العرض**، تميزت سنة 2013/2012 بما يلي :
- وصل عدد المتدربين إلى 310.000 متدربا، أي ما يقارب خمسة أضعاف عدد المتدربين برسم الموسم 2002/2001؛
- الانفتاح على قطاعات جديدة: الأشغال العمومية والفلاحة وتربية الخيول وصناعة الطائرات والفنون التقليدية وحرف التوزيع والطاقات المتجددة.

فيما يخص **تطوير جودة التكوين**:
- همت الحصيلة المتعلقة بالكفاءات التقنية والعامة أزيد من 2000 مؤطر مع ما يقارب 600 مؤطر معتمد برسم 2013؛
- المصادقة على إحداث أربع مؤسسات جديدة في سنة 2013 ليصل العدد الإجمالي إلى 25 مؤسسة معتمدة للتعليم والتكوين المهني؛
- تطوير المناهج الدراسية، باعتماد أكثر من 500 وحدة جديدة للتكوين، ليصل العدد الإجمالي إلى 5.000 في سنة 2013.

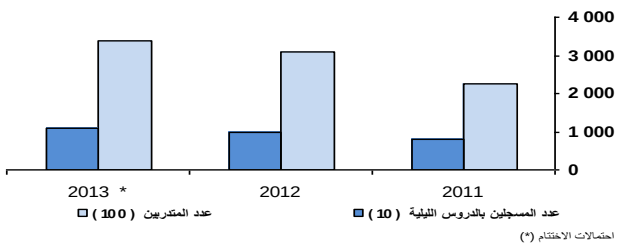

2.2.3 - الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات

يهدف مخطط التنمية للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات للفترة الممتدة ما بين 2013 و2016 إلى تعزيز مكانتها في السوق كوسيط في ميدان الشغل من خلال مواصلة دعم مهنية نشاطها وتطوير كفاءات مواردها البشرية وتقوية جودة خدماتها. ويطمح هذا المخطط، على الخصوص، إلى تحقيق أهداف جديدة للباحثين عن الشغل وكذلك فتح أسواق جديدة للشغل على المستويين الوطني والدولي.

وفي هذا الصدد، ارتكزت رؤية أفق 2016 على المحاور التنموية التالية:

- تعزيز وتنفيذ السياسة النشيطة بالنسبة للشغل في أفق سنة 2016؛
- مواكبة المبادرات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، موازاة مع تقوية انفتاح الوكالة؛
- اقتراح خدمات قرب تتماشى مع مختلف فئات أرباب العمل والباحثين عن العمل؛
- تعزيز الطابع الجهوي لعمل الوكالة؛
- تدعيم المهنية في عمل الوكالة.

وفي مجال الإدماج، يتوقع أن تصل الإنجازات إلى غاية سنة 2016 إلى أكثر من 300.000 مندمج في الحياة العملية.

وبالنسبة لسنة 2014، تعتزم الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات تحقيق إنجاز 55 000 إدماج في إطار برنامج "إدماج" وتحسين التشغيل لفائدة 18.000 مستفيد فيما يخص برنامج "تأهيل" والمساهمة في إحداث 1.500 مقاولة في إطار برنامج "مقاولتي"

وفيما يتعلق بسنة 2013، يحدد مخطط العمل المعتمد لاختتام 2013 الأهداف التالية:

- تحسين القابلية للتشغيل لفائدة 20.000 من الشباب حاملي الشواهد؛
- استفادة 70.000 شخص من خدمات الاستشارة والبحث عن الشغل؛
- مواكبة 1.500 حاملي مشاريع للتشغيل الذاتي؛
- إدماج 60.000 باحث عن الشغل.

وفيما يخص إنعاش الشغل المأجور، تواصل الوكالة تنفيذ التدبيرين الذين تم إطلاقها في متم سنة 2011 ويتعلق الأمر بما يلي :

- تكفل الدولة بالتغطية الاجتماعية (مساهمة المشغل) للمستفيدين من عقد الإدماج في حالة تشغيلهم من قبل المقاولة المعنية بعقد لمدة غير محددة؛
- إعطاء منحة تقدر ب 25.000 درهم للشركات التي توفر التكوين المندمج لفترة تمتد من 6 إلى 9 أشهر لفائدة حاملي الشواهد الجامعية مع توظيفهم في نهاية التدريب بعقد لمدة غير محددة.

وفيما يخص تحسين القابلية للتشغيل، فقد استفاد في سنة 2013، ما يناهز 20.000 من الشباب حاملي الشواهد من برنامج "تأهيل"، من خلال التكوين التقني والتكوين على البحث المنهجي للتشغيل.

أما بالنسبة لمواكبة التشغيل الذاتي، فقد تمت مواصلة الإجراءات اللازمة لدعم قدرات المواكبين الذين يعتبر دورهم محوريا في نجاح المواكبة وتعزيز التناغم مع منظومة الأنشطة المدرة للدخل المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي المبادرات الجهوية والمحلية، وكذا تطوير الشراكات المحلية مع المتدخلين في إحداث المقاولات قصد وضع شبكات متعددة الاستخدامات من أجل المواكبة.

أما على الصعيد المالي، فتقدر توقعات الاختتام في نهاية سنة 2013 بنحو 225 مليون درهم. أما بالنسبة لميزانية الإستثمار فتناهز الإلتزامات 47 مليون درهم (91%) من الإعتمادات المتوقعة في حدود 51,6 مليون درهم وفي ما يخص تقديرات الميزانية لسنة 2014، فستصل إلى 240 مليون درهم برسم ميزانية الاستغلال و52 مليون درهم برسم ميزانية الاستثمار.

وقد بلغت إنجازات برامج إدماج وتأهيل ومقاولتي إلى غاية النصف الأول من سنة 2013 على التوالي ما قدره 21.247 إدماج و329 إحداث المقاولات و11.818 مستفيد من برنامج تأهيل (تحسين قابلية التشغيل).

3.3 – التضامن والتماسك الاجتماعي

1.3.3 - التعاون الوطني

يواصل التعاون الوطني تدخلاته في إطار استراتيجية القطب الإجتماعي. وهكذا وبرسم سنة 2012، التزم التعاون الوطني، بشراكة مع مؤسسات التعاون الدولي والفاعلين الوطنيين بإنجاز العديد من البرامج الاجتماعية لتلبية حاجيات الساكنة في حالة الهشاشة وخاصة في صفوف الأطفال والشباب والنساء وكبار السن. هذه البرامج التي خصت 305.780 شخص (مقابل 287.361 في سنة 2011) تم وضعها بمساعدة شبكة وطنية تتكون من 3.326 مؤسسة (مقابل 3.263 في سنة 2011). وقد عرف عدد المستفيدين وعدد المؤسسات في السنوات الخمس الماضية ارتفاعا بنسبة 23,6% و36,20% على التوالي.

وللإشارة، فقد عرفت سنة 2012 إطلاق دراسة تهم مخطط التنمية للتعاون الوطني من طرف الوزارة المكلفة بالتنمية الاجتماعية وتهم اقتراح التدابير اللازمة لتنفيذ المخطط المذكور.وتهدف هذه الدراسة التي توجد في طور الإنجاز إلى:

- إجراء تشخيص على المستوى المؤسساتي والإستراتيجي والعملياتي للتعاون الوطني؛
- إعداد سيناريوهات لتنمية التعاون الوطني؛
- إعداد مخطط للتنمية على أساس السيناريو المتفق عليه؛
- وضع منظومة التطبيق النموذجي للمقترحات المتفق بشأنها.

2.3.3 - وكالة التنمية الاجتماعية

قامت وكالة التنمية الاجتماعية بمراجعة إطارها الإستراتيجي انطلاقا من التوجيهات الحكومية وإستراتيجية القطب الاجتماعي، وذلك لاندماج وتنسيق أفضل مع جميع مكونات القطب الاجتماعي عبر الإستراتيجية المزمع تنفيذها خلال الفترة 2013-2015، والتي تتمحور على النحو التالي:

- التعزيز المؤسساتي وهيكلة القطب الاجتماعي؛
- تأطير ومواكبة وهيكلة العمل الاجتماعي؛
- تعزيز النزاهة والمساواة والعدالة الاجتماعية؛
- المتابعة والتدقيق؛
- التواصل والتحسيس؛
- الشراكة المؤسساتية والتعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، ستقوم الوكالة بتنفيذ أنشطة وبرامج موجهة لفئات معينة من الساكنة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالنساء والشباب والأشخاص المعاقين.

برسم سنة 2014، تمت برمجة إجراءات تهم 2.089 جمعية و584 تعاونية مما سيمكن من تكوين 4.934 وكذا إنجاز 174 مقاولة وإحداث 1.583 منصب شغل مع استهداف 26,8% من النساء.

وتقدر الميزانية المخصصة لانجاز مجموع البرامج والأنشطة المتوقعة لسنة 2014 بمبلغ 149 مليون درهم منها 62,3 مليون درهم تمثل مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية. وستتم تعبئة النسبة المتبقية من طرف الشركاء ومؤسسات التمويل.

وفي إطار الإستراتيجية الجديدة للفترة 2013-2015 التي تم وضعها من طرف الوكالة، فقد انطلقت مجموعة من المشاريع والبرامج في سنة 2013 وفقا لمخطط العمل التالي:

- **تقوية قدرات الفاعلين المحليين**:
  - مشروع "التقوية العامة" لتأهيل الجمعيات يهم تقوية قدرات الفاعلين في 19 إقليم وعمالة بالمملكة؛
  - مشروع "التقوية الموضوعاتية" لتعزيز قدرات 150 جمعية والتي تتدخل في مجالات محددة (جمعيات تسير مؤسسات الضمان الاجتماعي وجمعيات تنشط في ميدان الإعاقة وجمعيات عاملة في ميدان الشباب وجمعيات الأحياء الحضرية)؛
  - مشروع "النساء المنتخبات" لدعم 595 امرأة منتخبة في التدبير الجماعي ويهم ميادين التخطيط والقيادة ومراقبة الانجازات وتحسين دورهن في مسلسل الحكامة المحلية.

- **الدعم المحلي للبرامج الاجتماعية الوطنية**:
  - مشروع "المواكبة الاجتماعية" لفائدة الفاعلين في التنمية الاجتماعية في المناطق الحضرية من خلال وضع برنامجين في جهة الداخلة وإقليم مكناس وفقا لمخطط العمل التالي:
    - مواكبة 1.400 أسرة؛
    - بلوغ 500 مستفيد من الأطفال والشباب؛
    - تحقيق نسبة انخراط الأسر في البرامج بحوالي 65٪؛
    - تحقيق 12 نشاط ومشروع.
  - برنامج "التنمية الاجتماعية للأحياء" من خلال التخطيط لستة برامج للتنمية الاجتماعية في أحياء بالمناطق الحضرية على مستوى أقاليم كلميم وسيدي سليمان ومكناس والصخيرات / تمارة والعرائش وسطات ؛
  - برنامج "التنشيط الاجتماعي للقرب". وبالنسبة لسنة 2013، تعمل الوكالة على تشجيع وتعزيز الإدماج السوسيو-تربوي للشباب والأطفال من خلال ممارسة الرياضة في الأحياء الحضرية عبر انجاز 12 مشروعا.

- **الإدماج الاجتماعي عبر القنوات الاقتصادية**:
  - برنامج "تثمين": تقوم الوكالة بدعم ما يفوق أربعين برنامج تثمين على صعيد البلاد منها أربعة برامج لدعم تنظيم وتنمية الفروع المحلية للإنتاج والتي تستفيد منها النساء مباشرة؛
  - برنامج "مواكبة" من خلال إطلاق 14 برنامج بما في ذلك برنامجين لدعم التعاونيات النسائية والجمعيات الخاصة بهم لفائدة 240 جمعية و5.088 مستفيدا؛
  - برنامج "مغرب مبادرات" عبر دعم خمس أرضيات لدعم المبادرات الفردية والتي باشرت عملها فعليا في أكادير والعيون ووجدة والدار البيضاء والرباط ودعم إحداث أربع أرضيات جديدة في مكناس وآسفي وفاس وسلا بما مجموعه 85 مقاول مستفيد من الدعم؛
  - برنامج "أمالي" لدعم التنمية السوسيو-اقتصادية للأشخاص المعرضين للإصابة بالعدوى والأشخاص الحاملين لفيروس السيدا عن طريق تنفيذ اتفاقية إطار جديدة لمدة خمس سنوات وقعت بين جمعية محاربة السيدا ووكالة التنمية الاجتماعية في سنة 2012، بتمويل مشترك للصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والملاريا. وستكون أربعة مواقع معنية بهذا البرنامج وهي: مراكش وأكادير وآسفي وفاس وذلك لفائدة 50 مستفيدا.

3.3.3 - صناديق الاحتياط الاجتماعي

ستعرف صناديق الإحتياط الإجتماعي تحولات جدرية بإصلاح أنظمة التقاعد المبرمجة من طرف الحكومة ابتداء من سنة 2014 والتي ستستهدف في المرحلة الأولى الصندوق المغربي للتقاعد ليتم في المرحلة الثانية تفعيل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد من خلال تجميع أنظمة القطاع العام وتشكيل، بالموازاة مع ذلك، قطب خاص يغطي بالإضافة لإجراء القطاع الخاص فئة غير الأجراء التي لا تستفيد في الوقت الراهن من أي تغطية.

1.3.3.3- الصندوق المغربي للتقاعد

فيما يخص تنفيذ التدابير الإستعجالية لإصلاح نظام المعاشات المدنية يتوقع الصندوق خلال سنة 2014 إنجاز المشاريع الأساسية التالية :

- تنفيذ سيناريو الإصلاح المقاييسي المتعلق بنظام المعاشات المدنية والذي سيتم المصادقة عليه من قبل السلطات العمومية ؛
- توحيد ودمج نظام المعلومات في إطار منطق التدبير الأمثل والقدرة على التكيف وذلك على الخصوص من اجل دمج إصلاحات التقاعد المستقبلية وتعزيز حكامة نظامها المعلوماتي من خلال تنفيذ توصيات الدراسة حول حكامة نظام المعلومات المنجزة في سنة 2013؛
- تطوير أدوات القيادة المالية من خلال الالتزام بتنفيذ المحاسبة التحليلية قبل 2015/12/31 ؛
- تحسين أدوات القيادة العملياتية من خلال مواصلة، تنفيذ نظام رقابة الأداء وتحديد معايير الأنشطة في سنة 2014 ؛
- تنفيذ، قبل متم سنة 2015، مسلسل تدبير المخاطر وفقا لتوصيات الدراسة حول إعداد خريطة المخاطر.

ويتمثل المشروع الرئيسي الذي تمت برمجته لسنة 2014 في نشر الحل الجديد "حرفة" متكامل مخصص لتدبير نظام المعاشات. وستعرف هذه السنة أيضا مواصلة تحسين جودة خدمة الزبون خصوصا عبر تقليص المدة الزمنية بين الأجر الأخير والمعاش الأول.

وفيما يتعلق بإنجازات الميزانية إلى متم يونيو لسنة 2013، فقد تم تنفيذ ميزانية الصندوق من حيث المداخيل بمبلغ 13.077 مليون درهم مقابل توقعات سنوية تصل الى 25.374 مليون درهم (52%). أما بالنسبة للنفقات (خارج الموجودات المالية وسندات المساهمة)، تم تنفيذها لتصل إلى 10.526 مليون درهم مقابل توقعات سنوية تقدر بـحوالي 21.931 مليون درهم (48%).

وتهم أبرز إنجازات مخطط العمل المشاريع التالية:

- إنجاز دراسات وسيناريوهات تتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد للإدارات العمومية وذلك بناءا على طلب من قبل السلطات العمومية؛
- تحيين الدراسة حول تدبير الأصول لنظام المعاشات المدنية؛
- بلوغ نسبة 83٪ للمعاشات المؤداة عن طريق التحويل البنكي؛
- مواصلة إجراءات تعزيز المندوبيات الجهوية الحالية ؛
- وضع الصيغة النهائية لتطوير والبدء في استغلال البوابة الإلكترونية الجديدة وتشغيلها.

وتبرز الدراسة الاكتوارية لنظام المعاشات المدنية عجزا تقنيا ابتداء من سنة 2014 واستنفاذا للاحتياطيات ابتداء من سنة 2022 (77,65 مليار درهم إلى متم سنة 2012، أي +5% مقارنة مع سنة 2011). وبالتالي فإن العجز الإجمالي في أفق سنة 2062 سيبلغ 605,2 مليار درهم.

ويعتبر تحسين جودة الخدمة للمرتفقين من بين التوجهات الإستراتيجية للصندوق. وهكذا، بلغت نسبة المعاشات الأساسية دون انقطاع الدخل 89% عند متم سنة 2012 مقابل 80% المتوقعة في عقد البرنامج.

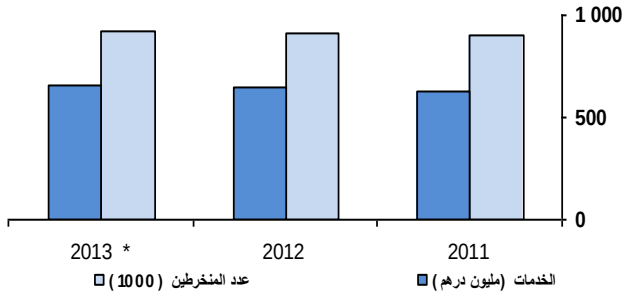

(*) احتمالات الاختتام

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل ضمان المزيد من القرب من المنخرطين، التزم الصندوق بتحسين تغطية التراب الوطني من خلال إقامة تمثيليات إقليمية جديدة (الرشيدية) وتعزيز المندوبيات من أجل ملائمة أفضل للمقرات مع احتياجات المنخرطين.

وقد تم العمل في إطار تعاقدي بين الدولة والصندوق من خلال إبرام عقد المخطط المتعلق بالفترة 2007-2009. وتبعا للنتائج المرضية لهذا العقد، وبغرض تحسين وتعزيز الحكامة الجيدة بالمؤسسة، تم توقيع عقد برنامج جديد بين الطرفين لمدة 3 سنوات 2011-2013 .

2.3.3.3 - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تهدف إستراتيجية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على الخصوص إلى تطوير الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة وتحسين الحكامة.

ويتضمن برنامج عمل 2013 على الخصوص تغطية شرائح سوسيومهنية جديدة ومواصلة مسلسل التغطية الإجتماعية لفائدة بحارة الصيد التقليدي وكذا تعزيز منظومة مكافحة التملص الإجتماعي.

ومن أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة تمت برمجة مجموعة من الإجراءات منها على الخصوص :

- مواصلة توسيع الشبكة من خلال فتح وكالات جديدة وأكشاك ووكالات متنقلة ؛
- تنويع قنوات التواصل مع زبناء الصندوق وتحسين جودة الاستقبال الهاتفي ؛

- تبسيط الإجراءات وتعزيز نزع الصفة المادية للعلاقة مع المستفيدين من التأمين والمنخرطين عبر تطوير بوابة "ضمانكم" (التصريح الالكتروني والأداء الالكتروني) وتطوير بوابة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي؛
- تقليص آجال أداء الخدمات.

وفيما يتعلق بالتدبير المفوض للمصحات التعاضدية، فقد تم إطلاق دراسة إستراتيجية للوحدات الطبية للصندوق وذلك وفقا لتوصيات رئيس الحكومة. وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الوضع الحالي للمصحات واستكشاف مجموع الحلول الممكنة لتطبيق مقتضيات المادة 44 من القانون رقم 00-65.

وقد سجلت أهم مؤشرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى نهاية 2012 التطور التالي :

المؤشر	توقعات	إنجازات
عدد المستخدمين المصرح بهم (مليون)	2,8	2,7
كتلة الأجور بمليار درهم	98,7	99,9
تحصيلات بمليون درهم	19.201	17.874
مدفوعات بمليون درهم	15.114	13.502

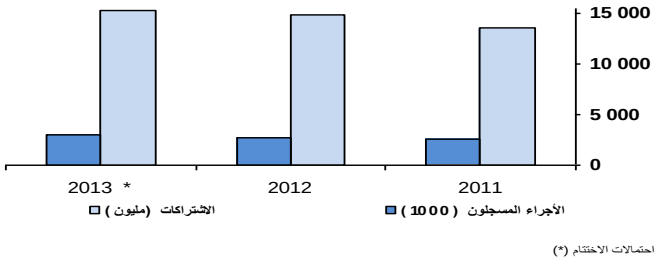

ويوجد مشروع عقد البرنامج بين الدولة والصندوق للفترة 2014-2017 قيد الانجاز ويهم على الخصوص تدبير امثل للموارد وتعزيز قواعد ومبادئ الشفافية والحكامة الجيدة.

4.3.3- وكالة الشراكة من أجل التنمية

وقع المغرب بتاريخ 31 غشت 2007 اتفاق تعاون مالي مع الحكومة الأمريكية من خلال برنامج تحدي الألفية بغلاف مالي قدره 697,5 مليون دولار أمريكي. ويهدف هذا البرنامج إلى محاربة الفقر عبر تدعيم وتحفيز النمو في القطاعات الواعدة وتحسين التشغيل والإنتاجية. كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى الرفع من الناتج الداخلي الخام السنوي للمغرب بما يعادل 118 مليون دولار أمريكي.

منذ انطلاق هذا البرنامج في 15 شتنبر 2008 وإلى غاية 31 غشت 2013، وقعت وكالة الشراكة من أجل التنمية في إطار برنامج تحدي الألفية ما يعادل 209 عقدا بمبلغ إجمالي وصل إلى 568 مليون دولار وكذا 31 اتفاقية دعم بمبلغ إجمالي قدره 100 مليون دولار.

وقد بلغت الالتزامات المنجزة إلى غاية 15 شتنبر 2013 ما قدره 680,7 مليون دولار مسجلة بذلك نسبة إنجاز تناهز 98%. أما بالنسبة لمجموع الالتزامات في نهاية البرنامج، فستصل إلى ما قده 679,4 مليون دولار مع الأخذ بعين الاعتبار التصحيحات التي تم إدخالها. وتتمثل أهم القطاعات المعنية في الأشجار المثمرة (340 مليون دولار) الذي يسجل نسبة التزامات قدرها 97% والصيد التقليدي (122 مليون دولار) بمعدل التزامات يناهز 100% والخدمات المالية (44 مليون دولار) بنسبة التزامات تعادل 97%.

ويبلغ مجموع الأداءات في نهاية شتنبر 2013 ما قدره 574,2 مليون دولار أي بنسبة إنجاز قدرها 82%. أما بخصوص التوقعات عند نهاية البرنامج، فستصل إلى 665,7 مليون دولار. وتتراوح مستويات الأداءات المسجلة بتاريخ 31 غشت 2013 بين 64% بالنسبة لمشروع حرف مدينة فاس و99% فيما يتعلق بمشروع دعم المقاولة. وتصل هذه النسبة إلى 83%. فيما يخص الأشجار المثمرة و80% بالنسبة لمشروع الصيد التقليدي.

من جهة أخرى وتماشيا مع مشروع مخطط إتمام برنامج تحدي الألفية الذي وصل إلى نهايته في 15 شتنبر 2013 كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس التوجيه الاستراتيجي في 25 فبراير 2013، فان مسطرة تنفيذ حل وكالة الشراكة التي شرع في تفعيلها تمر في ظروف عادية وذلك بعد مصادقة لجن غرفتي البرلمان بتاريخ 2 و9 شتنبر 2013 على مشروع مرسوم قانون رقم 650-13-2 يقضي بحل وتصفية الوكالة وكذا مرسوم يقضي بتطبيقه والذي يتعلق بتوضيح الإجراءات القانونية التي يجب اتخاذها من أجل تفعيل هذه التصفية خاصة فيما يهم تحويلات المشاريع والأرشيفات المتعلقة بها ونشرها بالجريدة الرسمية.

وتجدر الإشارة أنه وفقا لمضمون برنامج الإنهاء، تلتزم الحكومة بتمويل وإنهاء أشغال مشروع ساحة للايدونة التي تشكل مكونا لمشروع حرف مدينة فاس كما تلتزم أيضاً باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تسيير وتنظيم مواقع نشاط مدينة فاس والعمل على استدامة الاستثمارات.

كما التزمت الحكومة أيضا بالسهر على أن يتم تحويل المشاريع المنجزة لفائدة المستفيدين وأن يتم استغلالها وفقاً لمضمون برنامج تحدي الألفية.

وتقدر الميزانية المتوقعة التي ستتحملها الحكومة من أجل إتمام أشغال المشاريع غير المنتهية في 15 شتنبر 2013 بحوالي 13,8 مليون دولار أي ما يعادل 116,5 مليون درهم والتي يجب أن يضاف إليها الغلاف المخصص لانجاز مشروع ساحة للا يدونة (100 مليون درهم) المتحمل مباشرة من طرف الميزانية العامة للدولة والذي ستتكلف بانجازه وكالة تنمية إنقاذ المدينة العتيقة بفاس.

4.3 - تنمية العالم القروي

1.4.3- برنامج الكهربة القروية الشاملة

إن الأهداف المتوخاة من إنجاز برنامج الكهربة القروية الشاملة برسم سنة 2013 (بميزانية استثمار تبلغ 1.035 مليون درهم) تتمثل في كهربة 1.500 قرية تضم ما يقرب من 45.800 أسرة لكل شبكة تم ربطها مع بلوغ نسبة كهربة قروية تصل إلى 98,6%.

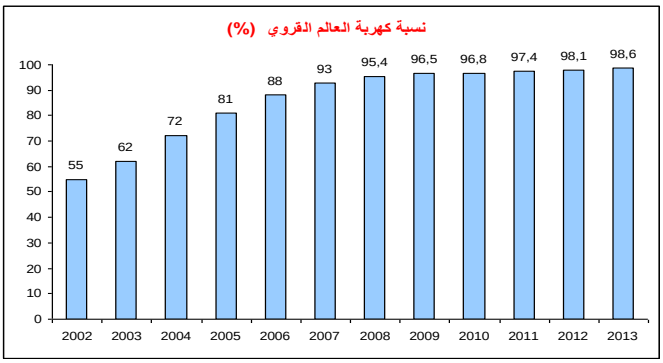

2013 : توقعات الاختتام

وقد مكن برنامج الكهربة القروية الشاملة، خلال سنة 2012، من كهربة 1.530 قرية وتمكين 46.962 أسرة قروية من الاستفادة من الكهرباء. وللتذكير، فقد تجسدت إنجازات برنامج الكهربة القروية الشاملة خلال الفترة 1996-2011 في كهربة 35.600 قرية وتمكين 1.985.709 أسرة من الاستفادة من الكهرباء وتجهيز 51.559 أسرة بمجموعات ضوئية في 3.663 قرية. وقد بلغت نسبة الكهربة القروية 98,1% خلال سنة 2012.

السنة	عدد القرى المستفيدة في السنة	عدد الأسر المستفيدة في السنة	الاستثمار بمليون درهم في السنة	نسبة كهربة العالم القروي (%)
إنجازات 2009	1.251	51.446	950	96,5
إنجازات 2010	1.143	39.848	787	96,8
إنجازات 2011	920	32.456	759	%97,4
إنجازات 2011	1.530	46.962	849	%98,1

2.4.3- برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب

في إطار مشروع عقد البرنامج للفترة 2012-2016، يعتزم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء، خلال سنة 2014، استثمار1.100 مليون درهم وذلك في اطار برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب.

أما فيما يتعلق بمخطط العمل في أفق سنة 2015، فهو يخص ما يلي:

- مواصلة تعميم التزود بالماء الصالح للشرب بالنسبة لبعض الأقاليم التي تسجل نسبة تزود أقل من المتوسط الوطني المتمثل في 92% الذي تم بلوغه في سنة 2011، وذلك بهدف أقل نسبة تغطية 80% على الأقل. وتتميز هذه المناطق غالبا بغياب الموارد المائية سهلة التعبئة وبالتشتت والعزلة. وسوف تسمح الاستثمارات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز برفع معدل التزود إلى حوالي 95% في سنة 2015 ؛
- تأهيل التجهيزات المنجزة سابقا خصوصا من أجل مواجهة مشاكل حماية هذه التجهيزات ؛
- تطوير الربط الفردي على مستوى الدواوير التي يتم تزويدها عن طريق النافورات العمومية.

بالنسبة لسنة 2013، فقد قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ببرمجة إنجاز استثمار قدره 1.127 مليون درهم، من أجل استكمال المجهودات المبذولة للوصول إلى معدل نسبة التزويد المتوسطة وطنياً قدرها 94% في الوسط القروي.

وتعرف سنة 2013 كذلك، انطلاقة مشاريع كبرى جديدة تهم العديد من الأقاليم خاصة تلك التي تسجل تأخرا بالنسبة للمعدل الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب.

وقد مكن برنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب خلال سنة 2012، من تزويد ساكنة إضافية تبلغ 250.000 شخص، مما نتج عنه رفع نسبة التزويد الوطنية إلى 93% مقابل 92% في سنة 2011. وقد بلغ الاستثمار المخصص لهذا الغرض 959 مليون درهم مما يرفع الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2000-2012 إلى 10.521 مليون درهم. وقد تطورت المؤشرات الأساسية لبرنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب خلال الفترة 2009-2012 على النحو التالي :

السنة	عدد الدواوير المستفيدة في السنة	الساكنة المستفيدة في السنة	المبلغ بمليون درهم في السنة	النسبة التراكمية للتزويد %
2009	1.500	246.000	1.360	89
2010	1.600	248.000	1.216	91
2011	1.200	280.000	847	92
2012	1.000	250.000	959	93

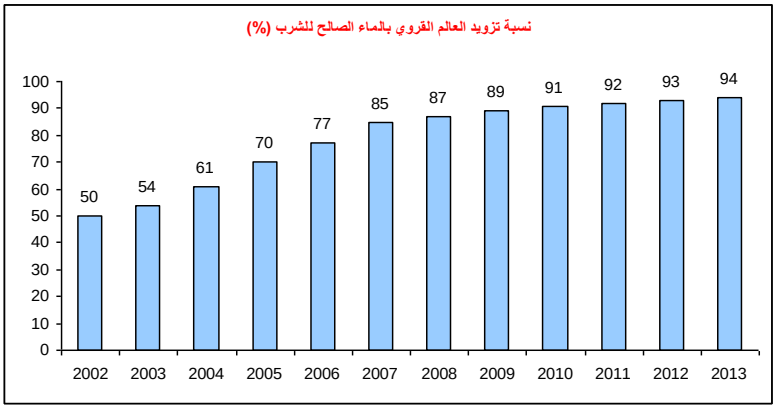

2013 : توقعات الاختتام

3.4.3- البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية

ستتم مواصلة البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية إلى غاية سنة 2014 حيث كان من المقرر أن ينتهي هذا البرنامج في البداية سنة 2012. وهذا يتعلق بتعبئة مبلغ 775 مليون درهم على شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الدولي و1.100 مليون درهم المتعلقة بحصة الجماعات الترابية الواجب اداؤها من طرف هذه الأخيرة.

وللتذكير، فقد تم إطلاق أشغال 405 كلم بمبلغ 460 مليون درهم وذلك بتاريخ 24 يوليوز 2013.

ومن حيث التقدم الإجمالي للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، فإن العمليات التي تم إطلاقها إلى نهاية سنة 2012 تهم إنجاز 13.100 كلم أي بنسبة 84% من الخط الكلي بتكلفة إجمالية تناهز 13.000 مليون درهم.

	العمليات التي تم إطلاقها		العمليات المصادق عليها		العمليات الباقي الالتزام بها	
	الطول (كلم)	التكلفة (مليون درهم)	الطول (كلم)	التكلفة (مليون درهم)	الطول (كلم)	التكلفة (مليون درهم)
البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية	13.100	13.000	12.281	12.286	2.347	2790.

ومن حيث الولوج، فإن النسبة قد وصلت في نهاية سنة 2012 إلى 74% مقابل 73% في سنة 2011. ومن المنتظر الوصول إلى نسبة 80% في أفق سنة 2015 تزامناً مع نهاية هذا البرنامج.

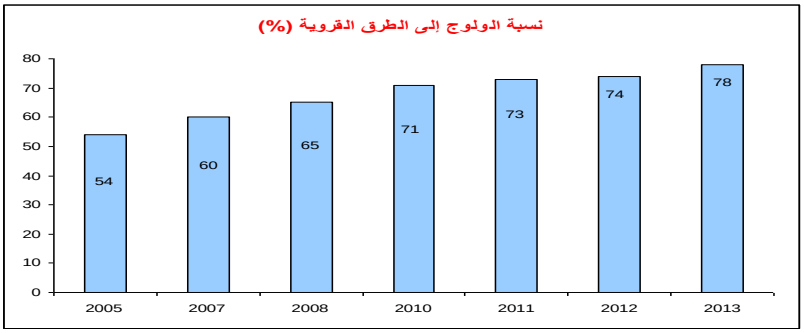

2013 : توقعات الاختتام

5.3 - إستراتيجية الإسكان والتعمير وسياسة المدينة

ترمي الأهداف المعتمدة في البرنامج الحكومي في مجال الإسكان والتعمير وسياسة المدينة ما يلي:

- تقليص العجز الراهن للسكن بنسبة 50٪ خلال الخمس سنوات القادمة ؛
- اعتماد منهج الاستمرارية والجودة التقنية والمعمارية والطبيعية في مشاريع الإسكان ؛
- زيادة العرض من المساكن الاجتماعية خاصة ذات قيمة عقارية إجمالية ضعيفة ؛
- تنويع العرض الملائم لمختلف المداخيل خاصة تلك المتعلقة بالطبقة المتوسطة والشباب والأسر الشابة ؛
- إنعاش تعاونيات السكن ؛
- انطلاقة أولى للمشاريع المندمجة للإسكان على مستوى المراكز الناشئة ؛
- تنشيط برامج محاربة السكن غير اللائق بجميع أشكاله.

وسيتم اعتماد خمس محاور لمواكبة تنفيذ هذه الأهداف :

- توجيه دور الفاعلين العموميين نحو مهمتهم الاجتماعية (توفير السكن الاجتماعي وانجاز برامج محاربة السكن غير اللائق) من خلال عقود برامج محددة ؛
- تأطير قطاع العقار ؛
- تعبئة العقار العمومي وترشيد استعماله من خلال قواعد إسناد جديدة ؛
- تطوير الموارد المالية المخصصة لإنعاش الولوج للسكن ؛

- إحداث مرصد وطني ومراصد جهوية خاصة بقطاع الإسكان.

1.5.3 – مجموعة التهيئة العمران

من أجل مواكبة دينامية السكن ومواصلة برامج تنمية السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، تم تحديد أربع توجيهات أساسية إستراتيجية:

- إعادة تركيز تدخلات المجموعة على مهامها الاجتماعية معتمدة على منهجية ترشيد الموارد والبحث عن الجودة والسلامة والتنمية المستدامة ؛
- تنفيذ سياسة الحكومة بشأن سياسة المدينة ومحاربة السكن غير اللائق وتوفير السكن للطبقات المتوسطة وتأطير البناء الذاتي ؛
- تعزيز الدور الاستراتيجي للمجموعة وذلك بسبق الاحتياجات للسكن وتكثيف وتنويع العرض واستعمال العقار العمومي مع الشركاء الخواص من أجل تنفيذ سياسة الدولة في القطاع ؛
- تسريع وتيرة أعمال تحديث التدبير وتوطيد ممارسات الحكامة الجيدة وإرساء ثقافة الشفافية والمسؤولية تجاه الزبناء والممونين والشركاء.

يتوقع مخطط عمل مجموعة التهيئة العمران برسم سنة 2014 انجاز استثمارات بقيمة 7,5 مليار درهم منها 750 مليون درهم خاصة بالعقار و425 مليون درهم خاصة بالدراسات و6 مليار درهم خاصة بالأشغال.وينص هذا المخطط على انطلاق أوراش تهم 156.573 وحدة موزعة إلى 56.573 وحدة للإنتاج الذاتي (9.572 لاستيعاب أحياء الصفيح و26.215 تخص المنتوجات الاجتماعية و15.205 بالنسبة للطبقة المتوسطة و3.600 للمنتوجات الترويجية) و100.000 وحدة خاصة بالهيكلة الحضرية. أما فيما يخص المشاريع المنتجة فإنها تبلغ 173.693 وحدة منها 70.137 منتوج جديد و103.556 للهيكلة الحضرية.

في إطار استيعاب مدن الصفيح تم انطلاق أوراش تهم 9.275 وحدة جديدة برسم سنة 2014 منها 6.679 بقعة أرضية لإعادة الإسكان و1.596 بقعة لإعادة الهيكلة. وتخص العمليات المنتهية 16.000 بقعة من أجل إعادة السكن و1.519 سكن ذي قيمة عقارية إجمالية ضعيفة و2.768 وحدة لإعادة الهيكلة. وللتذكير بلغ عدد المدن المصرح بها "مدن بدون صفيح" 48 مدينة.

فيما يخص المنتجات الاجتماعية، يهم مخطط عمل سنة 2014 بداية انطلاق الأوراش التي تهم 26.215 وحدة جديدة منها 3.017 للسكن بمبلغ 140.000 درهم للوحدة و8.266 سكن بمبلغ 250.000 درهم للوحدة و932 14 بقعة للوقاية علماً أن الوحدات المنتهية ستبلغ 23.943 منها 3.000 سكن بمبلغ 140.000 درهم للوحدة و6.000 سكن بمبلغ 250.000 درهم للوحدة و14.943 بقعة للوقاية.

وفي إطار الشراكة مع القطاع الخاص، ستعطي المجموعة برسم 2014 انطلاق أوراش بناء، برسم سنة 2014، 23.336 وحدة منها 15.988 وحدة تهم السكن الاجتماعي و5.360 سكن بمبلغ 140.000 درهم وإنهاء 21.396 وحدة منها 8.695 سكن اجتماعي و6.967 سكن بمبلغ 140.000 درهم.

وبالنسبة لانجازات المجموعة عند متم يونيو 2013، فقد همت انطلاق أوراش بناء 36.212 وحدة مقابل توقعات تصل إلى 150.091 وحدة. وتهم عمليات الإنهاء 28.629 سكن عند متم يونيو 2013 مقابل 153.000 وحدة متوقعة خلال السنة. ومن جهتها، سجلت سنة 2012 بداية ورش بناء 143.790 وحدة وإنهاء 140.960 وحدة أخرى.

وفيما يخص مشروع المدن الجديدة، أطلقت مجموعة التهيئة العمران منذ سنة 2004 أربعة مدن جديدة وهي : تامسنا (بالرباط) وتامنصورت (بمراكش) والشرافات (بطنجة) والساحل لخيايطة (بالدار البيضاء-سطات). وستمكن هذه المدن من بناء 200.000 سكن بمبلغ إجمالي للاستثمار (تهيئة المواقع) قدره 15 مليار درهم.

ويتجلى مستوى تقدم إنجاز المدن الجديدة عند متم سنة 2012 فيما يلي :

المدينة	تامنصورت	تامسنا	الشرافات	لخيايطة
البنية التحتية	%98	%98	%75	%73(القطب 1)
إنهاء الأشغال	45.170 وحدة	11.213 وحدة	-	373
عدد السكان	51.000	28.000	-	-

ويوجد مخطط عمل المجموعة في طور الصياغة النهائية مع الإجراءات المواكبة الضرورية وذلك في إطار عقد البرنامج بين الدولة والمجموعة الذي يوجد في طور الإنهاء.

بمليون درهم

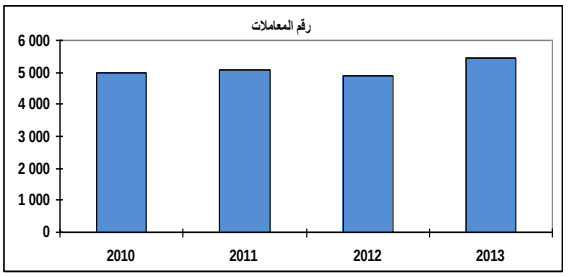

بمليون درهم

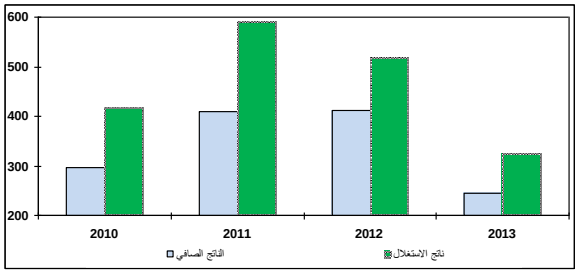

2.5.3 - وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية

يشتمل نشاط الوكالة على برنامج الإيجار وبرنامج الولوج إلى الملكية وبرنامج مدن بدون صفيح و برنامج السكن غير المقنن وكذا برنامج المنشآت العسكرية.

وتتوقع الاتفاقية المتعلقة ببرنامج بناء 80.000 سكن كما تم تعديلها، إنجاز 20.000 وحدة للسكن الوظيفي (بدل 30.000 وحدة مبرمجة سابقا) منها 10.000 وحدة ستنجز من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية و10.000 وحدة من قبل "شركة باتريلوك.

وبرسم سنة 2014، ستواصل الوكالة تنفيذ مخطط عملها المتعلق ببرنامج 80.000 سكن لفائدة مستخدمي إدارة الدفاع الوطني وبرنامج المنشآت العسكرية المقررة من طرف القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية.

وتبلغ الميزانية المتوقعة برسم الاستثمار، المتعلقة بسنة 2014، ما قدره 3,7 مليار درهم. وقد ارتفعت ميزانية الاستغلال للوكالة من 50 مليون درهم إلى 81 مليون درهم برسم سنة 2013 أي بزيادة 62% مقارنة مع سنة 2012.

كما بلغت الموارد المتوقعة للوكالة 1.868 مليون درهم مقابل 3.732 مليون درهم في سنة 2012 مسجلة انخفاضا بنسبة 50%.

ومن جهة أخرى، بلغت تكلفة تنفيذ المشاريع في متم 2012 ما قدره 5,2 مليار درهم، ممولة من طرف الدولة في حدود 3,3 مليار درهم والأموال الذاتية لكل من وكالة تنمية التجهيزات العسكرية وشركة "باتريلوك" في حدود 1,9 مليار درهم.

ويبرز مستوى تقدم الإنجازات في نهاية 2012 كما يلي :

	الوحدات المنجزة من طرف الوكالة	وحدات باتريلوك	المجموع
وحدات قيد الدراسة	725	1.784	2.509
وحدات قيد الإنجاز	1.105	-	1.105
وحدات منجزة	8.595	5.756	14.351
مجموع الإيجار	**10.425**	**7.540**	**17.965**

كما تتمثل إنجازات برنامج الولوج إلى الملكية عند متم سنة 2012 فيما يلي :

	السكن	التجزئة	المجموع
وحدات قيد الدراسة	12 346	1.178	13.524
وحدات مرخص لها	836	543	1.379
وحدات في طور الإنجاز	6.999	390	7 389
وحدات منجزة	3.355	6.062	9.417
مجموع الولوج إلى الملكية	**23 536**	**8 173**	**31 709**

وفيما يخص برنامج استيعاب السكن الصفيحي والسكن غير القانوني الموجود في الأراضي العسكرية، خصصت وكالة السكن والتجهيزات العسكرية لهذه التعاونيات، بصفة مجانية، ما يقارب 178 من ممتلكاتها العقارية ضمن مساحة إجمالية تحتوي على السكن الصفيحي قدرها 350 هكتار أي 51% وذلك من أجل إعادة إدماج وإسكان 21.476 ساكن بأحياء الصفيح. وتقدر قيمة بيع وشراء هذه الممتلكات بما يناهز 1,8 مليار درهم.

عند متم سنة 2012، تم الشروع في برنامج من 272 منشأة عسكرية تمثل استثماراً إجمالياً قدره 9 مليار درهم حيث تبلغ النفقات 3,7 مليار درهم أي نسبة 51%.

3.5.3 - شركة إدماج سكن

تقوم هذه الشركة بإنجاز جميع التدابير والإجراءات التي تسمح بإدماج الأحياء غير اللائقة للسكن والتي تعرف نقصا في التجهيزات وبصفة عامة محاربة السكن غير اللائق بجهة الدارالبيضاء الكبرى. وتشمل أنشطتها كذلك الإجراءات الاجتماعية والمواكبة والتسهيل والقرب من أجل محاربة السكن غير اللائق على مستوى النسيج الحضري.

وتتمحور الرؤيا الإستراتيجية للشركة برسم سنة 2014 حول مواصلة تنفيذ البرنامج الجهوي لمحاربة دور الصفيح وكذلك التدخل في حل إشكالية السكن الآيل للسقوط.

ويصل حجم الاستثمارات المتوقعة برسم سنة 2014 إلى 653 مليون درهم منها 62 مليون درهم تخص الوعاء العقاري و366 مليون درهم تهم الأشغال التحضيرية.

ويتوقع مخطط العمل لشركة إدماج سكن، برسم سنة 2013، الإجراءات التالية :

- بدء أشغال الاوراش لخمس عمليات باستثمار إجمالي قدره 1.275,3 مليون درهم (منها 177 مليون درهم لبناء التجهيزات العمومية) لفائدة 10.392 أسرة ؛
- إنهاء 4 عمليات تخص 7.400 أسرة، بتكلفة إجمالية قدرها 773مليون درهم منها 104 مليون درهم خاصة بالتجهيزات العمومية ؛
- هدم 3.900 سكن صفيحي ؛
- انطلاق إنجاز 16 تجهيز عمومي بتكلفة إجمالية قدره 93,69 مليون درهم منها 38,69 مليون درهم ستمول بمساهمة ملاكي الأراضي بعد تحرير أراضيهم و55 مليون درهم من خلال الميزانية العامة للدولة التي تندرج في إطار البرنامج الجهوي لمحاربة السكن غير اللائق الموقع في يونيو برسم سنة 2011.

ويبلغ حجم الاستثمار الجاري برسم سنة 2013 ماقدره 340 مليون درهم منها 41 مليون درهم قد تم الالتزام بها عند نهاية يونيو 2013.

ويصل عدد الوحدات الذي تم الانتهاء منها عند متم يونيو 2013 إلى 6.620 مقابل 7.400 وحدة متوقعة، أي بنسبة 89% وبلغ عدد دور سكن الصفيح المهدمة 1.124 مقابل 3.900 متوقعة، أي بنسبة 29%. بيد أنه عند متم يونيو 2013 لم تسجل أي بداية أشغال في الأوراش علما أن التوقعات كانت تستهدف حوالي 10.392 وحدة.

للتذكير فقد أنجزت الشركة حجم استثمارات بقدر 370 مليون درهم خلال سنة 2012 وقد هم ما يلي :

- بدء أشغال الاوراش لعمليتين بشراكة (درب خليفة وأولاد عزوز للتوسعة) لفائدة 630 أسرة بتكلفة 68,2 مليون درهم و5 تجهيزات عمومية بتكلفة 34 مليون درهم ؛
- إنهاء 3 عمليات لفائدة 1.740 أسرة بتكلفة 263,8 مليون درهم (زيتون وسندباد الشطر1 وتوسيع وأولاد عزوز) و3 تجهيزات عمومية بتكلفة 16,75 مليون درهم (دائرة ومساحة خضراء بمدينة الرحمة وثانوية بمدينة الرحمة 2) ؛
- هدم 2.067 سكن صفيحي مقابل 2.170 دور متوقعة أي بنسبة 95٪ ؛
- اقتناء 750 شقة نتيجة إما استثناءات أو إما عبر من مشروع إدماج وذلك بمبلغ يفوق 110 مليون درهم منها 290 وحدة تم توزيعها.

هذا بالإضافة أن الشركة قامت، عند متم سنة 2012، بتوقيع 49 اتفاقية شراكة منها 27 في إطار الاستثناءات و22 في إطار مشاركة مالكي الأراضي بمبالغ إجمالية تصل على التوالي إلى 64,4 مليون درهم و345,8 مليون درهم.

4.5.3 - الوكالات الحضرية

تضطلع الوكالات الحضرية، بمقتضى النصوص القانونية المحدثة لها، بالمهام التالية :

- وضع مخططات مديرية للتهيئة الحضرية وكذا مخططات للتنمية والتقسيم المجالي والتهيئة ؛
- الإشراف ومراقبة صحة ومطابقة التجزئات والتقسيمات الفرعية وذلك وفقاً للأنظمة المعمول بها ؛
- تأهيل المناطق الحضرية وإعادة هيكلة الأحياء التي تفتقر إلى البنية التحتية ؛
- تقديم الدعم للجماعات المحلية في مجال العمران.

يندرج مخطط العمل، برسم سنة 2014، في استمرارية المخططات التي تم اتخاذها خلال السنوات الماضية وخاصة تغطية وثائق التعمير وتعزيز سياسة القرب وترشيد الحكامة والتنظيم الداخلي للوكالات. وتبلغ ميزانية الاستثمار المتوقعة 1.217 مليون درهم.

ويهم برنامج عمل هذه الوكالات برسم 2013 سنة ما يلي :

- تحسين الحكامة والتنظيم خاصة من خلال انجاز المخطط المديري للنظام المعلوماتي المتعلق بالوكالات الحضرية ونظام التقييم والقيادة للوكالات الذي يعتمد على مؤشرات الأداء ودراسة تنفيذ خريطة المخاطر وبيان التدقيق لفائدة الوكالات وكذا المصادقة على مطابقة أنظمة تدبير10 وكالات حضرية لمعايير قياس الجودة (إيزو 9001 - نسخة 2008) ؛
- عمليات في مجال التنمية الحضرية خاصة إحداث 4 شبابيك وحيدة ومركزا واحد واصدرا 208 وثيقة تعمير والموافقة على 338 وثيقة و بدء 121 دراسة لإعادة الهيكلة وإنهاء 134 دراسة وكذلك 16 ميثاق للهندسة المعمارية.

وتجدر الإشارة أنه في إطار تدعيم دور الوكالات الحضرية، تم إحداث 4 وكالات حضرية جديدة برسم سنة 2013 بتمارة وبرشيد والعرائش وتارودانت.

كما سجلت سنة 2012 تحسين المعدل المتوسط لتغطية الوثائق الحضرية الذي بلغ 98% في المجال الحضري و62% في المجال القروي. وعرفت أنشطة التدبير الحضري انخفاض بنسبة 8,5% مقارنة مع سنة 2011 فيما يخص الملفات المعالجة.

وتبلغ انجازات الاستثمارات للوكالات الحضرية التي توجد تحت وصاية وزارة السكن والتعمير وسياسة المدينة ما قدره 132 مليون درهم. بالإضافة إلى ذلك تبلغ إنجازات الموارد الذاتية 127 مليون درهم، أي بارتفاع 65 ٪ مقارنة مع السنة الماضية وذلك راجع إلى وضع خدمات مقدمة للغير، تمت المصادقة عليها من طرف مجالس إدارة الوكالات الحضرية والتي تبلغ مداخيلها 116 مليون درهم أي بنسبة 90% من الموارد.

وقد تميز نشاط الوكالة الحضرية للدار البيضاء في سنة 2012 على الخصوص بالموافقة على 6 مخططات للتهيئة و 17 مخطط للتنمية ودراسة 6.129 مشروع منها 3.675 تمت الموافقة عليه أي ما يعادل 60٪ والالتزام بمشروع إعادة تأهيل المدينة القديمة ومشروع المخطط الحضري للنواصر وكذا إنجاز دراسات التهيئة لعمليتي بوسكورة والنصر. وتبلغ إنجازات الاستثمار للوكالة 646 مليون درهم منها 602 مليون درهم خاصة بالعمليات العقارية.

6.3 - دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنمية الاستثمار الخاص وإنعاش العرض المغربي

يندرج تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية، مثل الوكالة المغربية للاستثمار والمركز المغربي لإنعاش الصادرات والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، في إطار توجهات البرنامج الحكومي التي تهدف أساسا إلى دعم الاستثمار والمقاولة من أجل تشجيع القطاع الخاص والاستثمار وتحسين تنافسية المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة منها.

1.6.3 - الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات

يتم تمويل مخطط عمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، والذي يوجد قيد الانجاز، من إمدادات الميزانية العامة للدولة بغلاف مالي قدره 72 مليون درهم برسم سنة 2013. ويهم هذا المخطط نشاط الإنعاش والبحث والترويج ودعم المستثمرين وكذا وضع إجراءات عرضية.

وفيما يخص الإنعاش، تهم الإجراءات المنجزة تنظيم 30 حدثا دوليا ومواصلة المعارض بشراكة مع جريدة "فاينانشل تايمز" عبر 5 عواصم عالمية وإعطاء انطلاق حملة دولية للتواصل.

وفيما يتعلق بالبحث والترويج، يتوقع إنجاز 210 لقاء "أعمال إلى أعمال" (B to B). ومن جهة أخرى، يتم دعم المستثمرين من خلال:
- برمجة 44 زيارة للمقاولات؛
- تجميع 25 مشروع استثماري على مستوى بنك المشاريع ؛
- إعطاء انطلاقة دراسات تخص عوامل الإنتاج ؛
- إعداد مذكرات تحليلية تتعلق بأهم الدول المنافسة فيما يخص القطاعات ذات الأولوية ؛
- إصلاح ميثاق الاستثمار.

وفي هذا السياق، بلغت مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب، من يناير إلى غشت 2013 ما قدره 26,9 مليار درهم مقابل 21,8 مليار درهم بنفس الفترة من السنة الماضية أي بزيادة قدرها 23,5٪.

وبلغ التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر في متم غشت 2013، ما قيمته 20,9 مليار درهم مقابل 15,7 مليار درهم بنفس الفترة من سنة 2012، أي بزيادة قدرها 32,9٪.

إن الإجراءات الرئيسية المنجزة خلال سنة 2013 بميزانية استثمارية قدرها 105,7 مليون درهم، شملت عملية الإنعاش وذلك باتخاذ 65 حدث، وكذلك البحث والترويج بالمشاركة في 288 لقاء مع المقاولات المهتمة بالعرض المغربي وفتح مكتب تمثيلي في الخارج بأبي ظبي وكذا دعم المستثمرين الأجانب.

2.6.3 - المركز المغربي لإنعاش الصادرات

برسم سنة 2014، يعتزم المركز المغربي لإنعاش الصادرات إنجاز برنامج استثماري يندرج في إطار الرؤية الإستراتيجية "المغرب تصدير زيادة 2018" بغلاف مالي إجمالي قدره 260 مليون درهم. ويشمل هذا البرنامج عدة إجراءات ترويجية تهدف أساسا إلى :

- استهداف القطاعات والمنتوجات وذلك بتوجيه المجهودات أولا نحو المنتوجات التي لها عرض متاح والتي حددتها المخططات القطاعية (النسيج والجلد والمواد الغذائية والمنتوجات البحرية والسيارات والالكترونيات وترحيل الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصيدلة) ؛
- استهداف الأسواق عن طريق تدعيم تواجد المغرب في أسواقه التقليدية والتنويع نحو أسواق جديدة واعدة والاستهداف المناسب. وقد تم تحديد ثلاث فئات من الأسواق : الأسواق الإستراتيجية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأفريقيا) والأسواق المتخصصة (الصين وروسيا) والأسواق المجاورة (بلجيكا وكندا) ؛
- مصاحبة المصدرين من خلال توفير الآليات الضرورية لمواكبة المقاولات المغربية المعنية لتطوير صادراتها.

ويضم مخطط عمل المركز المغربي لإنعاش الصادرات، لسنة 2013، 94 نشاطا ترويجيا يغطي 13 قطاعا ذي أنشطة مختلفة تستهدف ما يقارب 31 سوقا دوليا بغلاف إجمالي قدره 220,9 مليون درهم. وتتوزع الموارد المالية المخصصة لتمويل هذا المخطط بين مساهمة صندوق فائض الرسوم شبه الضريبية على الاستيراد بمبلغ 127,08 مليون درهم والرسوم شبه الضريبية على الاستيراد بمبلغ 63,9 مليون درهم ومداخيل التظاهرات التجارية برسم سنة 2013 والسنوات الماضية بمبلغ 16,5 مليون درهم والمداخيل الغير الجارية بمقدار 221 مليون درهم وكذا الرصيد الصافي مما تبقى أداءه (58 مليون درهم).

وفي متم يونيو 2013، بلغت التزمات المركز ما قدره 77,5 مليون درهم من ميزانية الاستثمار التي تقدر بحوالي 221 مليون درهم، فيما بلغت الأداءات مبلغ 32 مليون درهم أي بمعدل التزامات قدره 35٪ ومعدل أداءات يناهز 14,5٪.

أما بالنسبة لتكاليف الاستغلال، بلغت التزامات المركز المغربي لإنعاش الصادرات مبلغ 16 مليون درهم من ميزانية قدرها 46 مليون درهم، أي نسبة إنجاز 34,8٪.

وأخيرا، يجدر التذكير إلى أنه في متم دجنبر 2012، تم إنجاز 91 نشاطا ترويجيا لصالح 12 قطاعا عبر 30 سوقا دوليا بميزانية قدرها 160,5مليون درهم. وقد ركزت هذه الأنشطة أساسا على المشاركة في المعارض المهنية وتنظيم بعثات « B to B » والبحث عن الأسواق المستهدفة وكذا على الحملات التواصلية لفائدة أهم قطاعات التصدير وكذا القطاعات في طور النمو.

3.6.3 - الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

تتجلى المنظومة الوطنية لدعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة في العديد من الاتفاقيات الموقعة بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة وبين الدولة والقطاع الخاص وبين الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الدولية. وتلعب الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة دورا محوريا في هذه المنظومة خصوصا على مستوى تنفيذ المخططات التالية:

- الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي موضوع الإطار التعاقدي بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة والمبرم برسم الفترة 2009-2015 والذي تم تعديله خلال سنة 2013 لتغطية الفترة 2013-2020؛
- "رؤية 2020" للسياحة والتي تتدخل فيها الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة من خلال الاتفاقية التي وقعتها مع وزارة السياحة والمتعلقة بتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات السياحية ؛
- مخطط رواج 2020 المتعلق بتطوير التجارة والتوزيع ؛
- مبادرة مغرب ابتكار التي تهدف إلى تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي على المدى المتوسط والبعيد ؛
- مخطط المغرب الرقمي 2013 الذي يحدد كهدف، تموقع المغرب من بين الدول الصاعدة النشيطة في مجال تكنولوجيا المعلوميات والتواصل ؛
- تعزيز السلامة والصحة في العمل، من خلال الإطار التعاقدي، والذي من خلاله تهدف الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة تحسين ظروف العمل وإنتاجية المستخدمين ؛
- دعم المقاولات الشابة بموجب اتفاقية بين الوكالة ووكالة الشراكة من أجل التنمية ؛
- دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا وذلك في إطار اتفاقية التعاون بين الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وتستهدف تدخلات الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة ثلاث فئات من المقاولات وهي : المقاولات الصغرى والمتوسطة الواعدة في النمو والمقاولات الصغرى والمتوسطة في طور التحديث والمقاولة الشابة والمقاولات الصغرى والصغيرة جدا، وذلك من خلال برامج مخصصة لكل من هذه الفئات من المقاولات.

ويهم مخطط عمل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2013، على وجه الخصوص، انجاز إطار تعاقدي جديد بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة برسم الفترة الممتدة 2013-2020 وتعديل الاتفاقية المتعلقة بإدخال المعلوميات للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويقدم عقد الإطار الجديد المبرم في 14 فبراير 2013 بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة للفترة الممتدة 2013-2020 أهدافا جد طموحة. كما يسجل برنامج "مساندة" وبرنامج "امتياز" زيادة في عدد المقاولات المستهدفة بنسبة 40٪ أي 700 مقاولة مستهدفة بدلا من 500 مقاولة و 60٪ أي 80 مقاولة بدلا من 50 مقاولة. ويتوقع من الإطار التعاقدي الجديد كذلك تسهيل شروط الولوج إلى البرامج التي تتكلف بها الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة. كما ستتم الزيادة في المخصصات السنوية لصندوق دعم القدرة التنافسية للمقاولات بثلاثة أضعاف من 125 مليون درهم إلى 400 مليون درهم.

ويتميز نشاط الوكالة برسم سنة 2012، بما يلي :

- إنجاز التدابير الواردة في البرامج التالية : الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي ورواج وتشجيع الابتكار ؛
- تنفيذ التدابير موضوع البرامج التالية : المغرب الرقمي 2013 والرؤية الإستراتيجية للتنمية السياحية "رؤية 2020".

4 - مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الجهوية والتنافسية المجالية

1.4 - وكالات التنمية الجهوية

استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الشمالية والجنوبية والشرقية، تم إحداث ثلاث وكالات للتنمية على شكل مؤسسات عمومية خاضعة لوصاية السيد رئيس الحكومة. ويتعلق الأمر بوكالة تنمية الأقاليم الشمالية سنة 1996 ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية سنة 2002 ووكالة تنمية أقاليم الجهة الشرقية سنة 2006.

تتمثل مهام هذه الوكالات أساسا في دراسة برامج اقتصادية واجتماعية مدمجة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المعنية واقتراحها على السلطات المختصة.

1.1.4 - وكالة تنمية أقاليم الشمال

تعتزم وكالة تنمية أقاليم الشمال، برسم سنة 2014، إتمام تنفيذ مخططها برسم الفترة 2013-2017 والذي يعطي الأولوية للمناطق القروية وكذا المجالات التي تسجل أعلى مؤشرات من حيث النقص في التنمية. وتبلغ الميزانية المقترحة لإنجاز هذا البرنامج بما قدره 6,5 مليار درهم.

وتشمل تدخلات الوكالة البرامج التالية :

- البرنامج الشامل الأولي لفك العزلة الاجتماعية والذي يهدف إلى تحسين وضعية 63 جماعة توجد في حالة عزلة؛
- البرنامج الشامل لتحسين ظروف العيش وذلك عبر تقليص العجز الحاصل في مختلف مجالات التنمية خاصة فيما يتعلق بالقطاعات السوسيو تربوية ؛
- البرنامج الشامل الذي يهدف إلى التقليص من الهشاشة حيث سيتم انجاز المشاريع المدرة للدخل ووسائل التتبع التي تهدف إلى النقص من الهشاشة إلى اقل من 10% ؛
- البرنامج الشامل للإدماج الاقتصادي والذي يهدف إلى إتباع منهجية ديناميكية للنسيج الاقتصادي في الأقاليم المهمشة؛
- مختلف البرامج المندمجة الخاصة على المدى المتوسط والتي خصصت لها الوكالة مبالغ مالية هامة خاصة برنامج تنمية إقليم الحسيمة.

وينقسم مخطط تدخل الوكالة خلال السنة الجارية إلى :

- البرنامج الانتقالي للمشاريع الجارية بميزانية تقدر بحوالي 130 مليون درهم ؛
- البرامج الجديدة المطابقة لإستراتيجية 2013-2017 بميزانية تقدر بحوالي 130 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التزامات ميزانية الاستثمارات إلى نهاية يونيو 2013 تقدر بحوالي 56% من مبلغ إجمالي يبلغ 146.41 مليون درهم.

في إطار برنامج التنمية 2011-2013 الذي بلغت تكلفته 13,2 مليار درهم، تسير وكالة تنمية الأقاليم الشمالية ما يفوق 4 مليارات درهم خلال الفترة 2011-2013 أي ما يقدر ب 50% من مجموع التزامات البرنامج الإجمالي. كما أن أكثر من 76% من المبلغ الإجمالي للوكالة يتكون من ترحيلات شركائها.

كما بلغت الالتزامات الخاصة للوكالة بالنسبة للبرنامج 2011-2013 ماقدره 995 مليون درهم حيث وصلت تغطيتها إلى ما يفوق 108 مليون درهم من الاعتمادات المؤجلة منذ سنة 2010 ومن التحويلات المرصودة من طرف الدولة برسم 2011-2012 و2013 بما يفوق 650 مليون درهم. وقد تم توزيع هذه الالتزامات حسب الجهات على الشكل التالي : 55% لفائدة جهة طنجة تطوان و45% لجهة تازة–الحسيمة-تاونات.

2.1.4 - وكالة تنمية الأقاليم الشرقية

تسعى وكالة تنمية الأقاليم الشرقية، برسم سنة 2014، إلى متابعة تنفيذ برنامج عملها برسم الفترة 2013-2016. في هذا الإطار، تهم المشاريع الرئيسة المبرمجة ما يلي:

- متابعة أنشطة إعادة التأهيل الحضري للمدن وللجهة ؛

- مواصلة أنشطة إعادة هيكلة الأحياء غير اللائقة للسكن في المدن الرئيسية للجهة ؛
- تدعيم الإجراءات المتخذة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- تقديم الدعم للمجمعات الصناعية في طور الانجاز خاصة بسلوان (الناضور) وبمداغ (بركان) ووجدة ؛
- المساهمة في الدراسات الإستراتيجية للجهة ؛
- تقديم الدعم لتعميم الكهربة لا سيَّما في الجماعات الواقعة على الحدود ؛
- تقديم الدعم لتسيير أحسن للموارد المائية وتعميم الماء الصالح للشرب في الجهة ؛
- دعم مؤسسات التربية والتكوين والبحث ؛
- تنظيم تظاهرات للتعريف بالجهة داخل المغرب وخارجه ؛
- مواصلة برنامج التسويق المحلي وكذا التواصل.

ويقدم البرنامج الاستراتيجي 2013-2016 جيلا جديدا من المشاريع الكبرى حيث يتكون من دعامتين أساسيتين : تهم الدعامة الأولى التنمية الترابية بينما تهم الدعامة الثانية التنمية البشرية. وتنقسم هاتان الدعامتان إلى ستة محاور إستراتيجية للتدخل و24 مخطط متكامل. وموازاة مع ذلك، ستمكن الرافعات الأفقية خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والتسويق وتعبئة وتنسيق الشراكات والذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرات من الرفع من أثار هذه المخططات.

وفيما يخص التوقعات المالية لهذا البرنامج الجديد، تقدر التكاليف بما يقارب 10 مليارات من الدراهم من ضمنها 1,5 مليار درهم (15%) تتحملها الوكالة للسنوات الأربع القادمة، أما الباقي فيتحمله الشركاء الوطنيون والدوليون.

ويقدر مشروع الميزانية المتوقعة لسنة 2013 بمبلغ إجمالي يساوي 281.2 مليون درهم موزعة بين ميزانية الاستثمار من جهة والتي بلغت 256.3 مليون درهم تتضمن 180 مليون درهم على شكل اعتمادات جديدة للأداء، وميزانية التسيير المحددة في 22.9 مليون درهم من جهة أخرى.

وقد بلغت إنجازات ميزانية الاستثمار إلى نهاية يونيو 2013 ما قدره 50,2 مليون درهم أي ما يناهز نسبة 17%.

ويمكن تلخيص حصيلة نشاط الوكالة خلال سنة 2012 فيما يلي :

- إصلاح عدة مراكز سوسيو تربوية في الجهة (خاصة في فكيك وجرادة) ؛
- دعم شراء المعدات الصحية في الجهة ؛
- دعم انجاز وتنمية الاوراش الصناعية بالجهة ؛
- مواكبة عدة أوراش خاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- تقوية البنيات التحتية في الأحياء المهمشة ؛
- المساهمة في إعادة تأهيل عدة مدن ومراكز الجهة (وجدة، الناضور، بركان، تاوريرت، جرادة، فكيك، رأس الماء، السعيدية ...) والتي تعد بمثابة برامج قوية ودائمة تم إطلاقها من طرف صاحب الجلالة لتعزيز جاذبية الجهة وكذا تحسين حياة المواطنين ؛
- دعم عدة برامج للتعاون بشراكة مع منظمات دولية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية...).

وفيما يخص التزامات سنة 2012، بلغت مصاريف الاستثمار ما قدره 386,5 مليون درهم أي بنسبة تعادل 83% كما بلغت مصاريف التسيير أكثر من 93%، أي ما يقدر بمبلغ 19.9 مليون درهم.

3.1.4 - وكالة تنمية جهة الجنوب

تعتزم الوكالة خلال سنة 2014، إعداد برنامج يهدف إلى :

- دعم إنجاز وتنمية المواقع الصناعية بالجهة ؛
- إتمام برنامج إنجاز 10 قرى للصيد ؛
- تشجيع منتوج الصناعة التقليدية وعمليات القرب ؛
- دعم المشاريع المدرة للدخل والتسويق المحلي وإنعاش الأقاليم الجنوبية ؛
- محاربة السكن الغير اللائق ؛
- تحديد أهداف جديدة على ضوء الدراسة التوقعية الجارية، وذلك من أجل الحصول على رؤية استراتيجية لتنمية الأقاليم الجنوبية في أفق 2020 ؛

- إشراك الشباب في ديناميكية التنمية المنتهجة من طرف الوكالة (خلق تعاونيات ذات طابع اقتصادي واجتماعي).

وتواصل الوكالة برسم سنة 2013 إتمام مخططها الخماسي للفترة ما بين 2009-2013، والذي يشمل عدة برامج متكاملة في إطار عمليات القرب ويتعلق الأمر بما يلي :

- برنامج مبادرة التشغيل والتنمية عبر دور المبادرة، والذي يقدم دعما للمشاريع المدرة للدخل وكذا المبادرة الخاصة وإنشاء المقاولة الشابة ؛
- برنامج التنمية المحلية الذي يندرج في إطار محاربة التصحر وكذا محاربة الفقر في مجالات الواحات ؛
- برنامج دعم تنمية تربية الجِمال الذي يهدف إلى تثمين منتوج الحليب وتحسين إنتاج اللحوم ؛
- البرنامج المتعلق بالمحافظة وتنمية الصبار على نطاق واسع وكذا تثمين مشتقاته وذلك لدعم الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع الشغل.

وتقدر ميزانية الاستثمار المتوقعة برسم سنة 2013 ب 900 مليون درهم، علما أن الاعتمادات المؤجلة برسم 2012 والسنوات السابقة بلغت 736 مليون درهم. كما بلغت نسبة إنجاز الإستثمارات إلى نهاية يونيو 2013 ما قدره 33%.

2.4 - تهيئة وتنمية الجهات

1.2.4- وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق

يهم مشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق تصفية الوعاء العقاري الخاص بالتهيئة، وإنجاز الدراسات والأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وإعادة إحياء المجال الإيكولوجي وإنشاء الأوراش الكبرى، خاصة الميناء الأطلسي والمرفأ النهري (مارينا) وجزيرة اصطناعية ونفق الوداية والترمواي. كما يشمل هذا المشروع أيضا تهيئة الفضاءات الثقافية والترفيهية والمناطق السكنية والتجارية والسياحية وذلك على مساحة تناهز 5000 هكتار بتكلفة تقدر بحوالي 10 مليار درهم.

وفي إطار مواصلة جهودها من أجل التهيئة برسم سنة 2014، تعتزم وكالة تهيئة ضفتي أبو رقراق إنهاء الإجراءات المتخذة في إطار تهيئة الشطرين الأول والثاني والشروع في الدراسات والأشغال المتعلقة بإنجاز الطريق المدارية رقم 2.
كما تعتزم الوكالة أيضا إنجاز عمليات إعادة التأهيل والوقاية من مخاطر التعمير العشوائي وعمليات اقتناء عقارات خاصة بالشطرين الرابع والخامس. و يقدر الاستثمار المتوقع برسم سنة 2014 بحوالي 1.139 مليون درهم.

وقد بلغت الإنجازات إلى نهاية يونيو 2013 حوالي 695 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز 21%. ويجب التذكير بأن برنامج عمل الوكالة يرمي بالخصوص إلى إنهاء أشغال تهيئة المفترقات وبناء قنطرة مولاي يوسف واقتناء العقار وإجراء الدراسات المتعلقة ببناء الطريق المدارية رقم 2 وعمليات تثمين العقار على مستوى الشطر 3 والشطر 4.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة عملت على إنجاز 97% من عقد برنامجها الأول برسم الفترة الممتدة ما بين 2006-2011، بمبلغ إجمالي قدره 7.782 مليون درهم. ولإنجاز المراحل الأخرى من المشروع، صادق المجلس الإداري للوكالة المنعقد يوم 25 مارس 2013 على مشروع عقد برنامج جديد برسم الفترة 2013-2017.

ويندرج عقد البرنامج في إطار "التهيئة الشاملة " لأبي رقراق كما يهم أيضا إتمام عقد البرنامج الأول وعمليات جديدة للتهيئة والتي تتكون من مشاريع خاصة ومشاريع يتم إنجازها في إطار الشراكة وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 3.011 مليون درهم.

وبالنسبة لتمويل المشاريع الخاصة للوكالة فيتم على حساب مواردها الخاصة المتوقعة والتي قدرت ب 2.942 مليون درهم من ضمنها 1.218 مليون درهم ستخصص لأداء المُرحَّلات.

إضافة إلى ذلك، فسيتم إنجاز المشاريع عبر مساهمة شركاء عموميين آخرين بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 1.289 مليون درهم، أي بنسبة 43% من مصاريف الاستثمار وتتوزع على الشكل التالي :

- الميزانية العامة للدولة : 280 مليون درهم؛
- وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة : 100 مليون درهم؛
- وزارة التجهيز والنقل : 50 مليون درهم؛
- وزارة الثقافة : 12,5 مليون درهم ؛

- الشركاء (المديرية العامة للجماعات المحلية، جهة الرباط سلا –زمور-زعير، الجماعات الحضرية للرباط وسلا) : 846,5 مليون درهم ؛
- الساكنة المستفيدة من المشاريع ستساهم في إنجاز برنامج الاستثمار بما قدره 16 مليون درهم.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه المساهمات ستكون موضوع اتفاقية خاصة مبرمة بين المديرية العامة للجماعات المحلية والجهة والجماعات الحضرية لمدن الرباط وسلا.

2.2.4 - تهيئة موقع بحيرة مارشيكا

يهدف مشروع تهيئة بحيرة مارشيكا إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية بصفة عامة ومدينة الناظور بصفة خاصة.

وسيتم إنجاز برنامج تهيئة بحيرة مارشيكا من طرف "شركة مارشيكا" ميد على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 20.000 هكتار تشمل سبع مواقع : شبه جزيرة أطالايون ومينياء البحرين والمدينة الجديدة الناظور ومارشيكا سبور والخليج وقرية الصيادين.

وتقدر التكلفة الإجمالية لبرنامج تهيئة بحيرة مارشيكا بحوالي 28 مليار درهم، ستمكن من إنتاج حوالي 101.000 سرير بالإضافة إلى تجهيز البنيات التحتية المشتركة والترفيه. وسيمكن المشروع من خلق حوالي 80.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

ويجب التذكير بأنه، من أجل تحدي الإكراهات ذات الطابع البيئي والحضاري والعقاري المرتبطة بحاجات الموقع وذلك أثناء إنجاز المشروع، تم إنشاء سنة 2010 وحدة مكلفة بإنجاز البرنامج على شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية تحت وصاية الدولة تدعى "وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا".

ويتضمن برنامج العمل التوقعي لوكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا لسنة 2014 عمليات التنمية المجالية ومشاريع الربط والتنقل وعمليات المحافظة على البيئة للموقع والعمليات العقارية.

ويشمل برنامج العمل التوقعي لشركة مارشيكا ميد مواصلة العمليات المبرمجة سنة 2013 خاصة إنجاز دراسات وأشغال تتعلق بمشاريع البحرين والمدينة الجديدة الناظور وكذا مختلف الأنشطة المشتركة لموقع مارشيكا. وقد تم برسم 2014 رصد استثمارات بمبلغ 830 مليون درهم لوكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا و100 مليون درهم لشركة "مارشيكا ميد".

وبلغت إنجازات استثمارات وكالة تهيئة موقع بحيرة مرشيكا 327 مليون درهم مقابل ميزانية أولية تقدر بمبلغ 555 مليون درهم، أي ما يعادل نسبة إنجاز 59% وهذا يعزى إلى الصعوبات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية.

3.2.4 - وكالة تنمية وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس

تعتبر وكالة تنمية وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس شركة مجهولة الاسم تم إحداثها سنة 1989 بموجب عقد موثق تم نشره بالجريدة الرسمية رقم 4097 بتاريخ 8 ماي 1991. هذا وقد بدأت الشركة في ممارسة مهامها في شهر يونيو 1991 وقد تم ذلك إثر تصنيف مدينة فاس كتراث عالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

وقد تم إحداث الوكالة برأس مال يقدر بما يناهز 5 ملايين درهم. كما تم رفع سقف رأس مال الوكالة بما قيمته 30 مليون درهم بموجب قرار الجمعية العامة الغير العادية في يوليوز 2013 ليصل إلى 35 مليون درهم. كما تم رفع هذا الرأس المال سنة 2011 إلى 45,3 مليون درهم.

وينخرط برنامج إعادة تأهيل المباني القديمة والمهددة بالانهيار بمدينة فاس في إطار المجهودات المبذولة إلى إعادة تأهيل المجال الحضري للمدينة وكذا المحافظة على ثراتها التاريخي وتحسين ظروف عيش ساكنة هذه المدينة العتيقة.

وترجع أسباب تفشي المباني الآيلة للسقوط في مدينة فاس لهشاشة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنية والاكتظاظ والاستغلال العشوائي للمباني وكذا لصفة القاطنين (أغلبية السكان مكترون).

ترتكز المقاربة المتبعة من أجل القضاء على البناء الآيل للسقوط على العمليات التالية:

- إعادة إسكان العائلات التي تقطن مساكن مهددة بالسقوط ؛
- إعطاء مساعدات بقيمة 50% كمساعدة من أجل إعادة تأهيل المباني، بالإضافة إلى تحمل الدولة لمصاريف الدراسات والتأطير ؛
- تحمل الدولة لكافة تكاليف إعادة التأهيل وفقا لمسطرة قانونية خاصة للحالات المستعصية أو في غياب متحاورين أو التدخل الاستعجالي بالنسبة للحالات الحرجة.

خلال سنة 2012، وفي إطار الاتفاقيتين الموقعتين في 2007 مع الوزارة المكلفة بالإسكان والمديرية العامة للجماعات المحلية، المتعلقتين ببرامج معالجة المباني المهددة بالانهيار، فقد بادرت وكالة تنمية وإنقاذ المدينة العتيقة بفاس إلى إنجاز 29 عملية لمساعدة وتأهيل وتعزيز هياكل المباني، وكذا القيام ب 19 تدخل استعجالي.

هذا، ولقد بلغت الإنجازات المالية حسب هذه الاتفاقيات إلى 84 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب36 في المائة.

تميزت سنة 2012 بانخفاض في النشاط يتراوح ما بين 48 و93 في المائة، وذلك راجع إلى عدم كفاية المخصصات وتجميد موارد الشركاء في وكالة تنمية وإنقاذ المباني العتيقة بفاس.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة تنمية وإنقاذ المباني العتيقة بفاس تم تعيينها كوكالة لتنفيذ مشروع "الصناعة التقليدية بفاس" في إطار برنامج مؤسسة تحدي الألفية، كما أن تدخلها في هذا البرنامج قد تمت الموافقة عليه في المجلس الإداري بتاريخ 12 يونيو2007.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تعديل وإعادة تأهيل موقع "للا يدونا" بهدف إحداث منصة للأنشطة اليدوية والتجارة والخدمات، ونقل الأنشطة الملوثة للأدوات النحاسية إلى موقع "عين النوقبي"، وكذا تعزيز وتنمية قطاعات الأواني النحاسية في "عين نوقبي".

بعد إعادة التأطير في سنة 2012، تم تمويل المشروع بمبلغ 42,4 مليون دولار أمريكي والذي شهد زيادة في ميزانيته بلغت 45 مليون دولار أمريكي أي 410 مليون درهم. وعلاوة على ذلك، فقد سُجل إتمام هذا المشروع في سبتمبر 2013.

4.2.4 - الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب

أنشأت الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 19,2 مليون درهم مكتتب في حدود 100% من طرف الدولة.

تضطلع هذه الشركة بالمهام الرئيسية التالية :

- الإشراف على تنفيذ أشغال إنهاء الملاعب الثلاثة لطنجة ومراكش وأكادير وفق الشروط المتفق عليها بين الأطراف المعنية ؛
- القيام بمهام إدارة مشروع الملعب الكبير لمدينة الدارالبيضاء بما في ذلك تحديد برنامجه المعماري والتقني ؛
- صيانة وحسن تسيير المنشآت الرياضية واستغلالها الأمثل وفق مواصفات دفاتر التحملات المعدة لهذا الغرض.

تميز مخطط العمل والمشاريع الرئيسية المبرمجة برسم سنة 2014 بالخصوص في استغلال ملعب أكادير حيث حدد رقم المعاملات المتوقع في 5.040 مليون درهم وكذلك في بناء مدرسة لكرة القدم لفائدة الشباب بأكادير بميزانية توقعية قدرها 45 مليون درهم بالإضافة إلى تنظيم كأس العالم للأندية خلال سنة 2014 بمراكش وأكادير.

فيما يخص وضعية إنجاز برامج العمل وأهم المشاريع التي هي في طور الإنجاز برسم سنة 2013، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- على الصعيد التجاري : تم التوقيع على 11 اتفاقية تهم مختلف الخدمات الموفرة من طرف الملاعب ؛
- على الصعيد التقني : تم إعداد جميع طلبات العروض التي تهم صيانة الملاعب الرياضية والإسراع في تفعيل نظام تذاكر الملاعب،
- على الصعيد الإداري : تم إعداد جميع أدوات التسيير وأنجزت الشركة مرجعها للتشغيل وللكفاءات وكذلك منظومة مراقبة التدبير والسيطرة على المخاطر.

أما بالنسبة لتوقعات الميزانية برسم 2013، ستواصل الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب، إنجاز استثمار قدره 6 ملايين درهم بميزانية الاستغلال بقيمة 66 مليون درهم.

أما فيما يخص مشروع الملعب الكبير للدارالبيضاء، فقد تم إنجاز أهم المراحل من طرف الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب وتتمثل فيما يلي :

- الإنتهاء من دراسة البرمجة الحضرية والمعمارية لتحديد المخطط الرئيسي للموقع وكذا جميع البرامج السكنية التي ستشيد به وكذا التناسق بين جميع مكونات البرنامج ؛
- إنجاز الدراسات الجيوتقنية وبيانات المسح وتموقع الشبكات ؛
- اختيار مجموعة من المعماريين المكلفين بمهمة تصميم ومتابعة إنجاز المركب الكبير للدارالبيضاء.

وقد بلغ رقم معاملات الشركة برسم سنة 2012، ما قيمته 15 مليون درهم مقابل 25 مليون درهم خلال سنة 2011، أي بانخفاض يفوق 51%. ويرجع هذا الإنخفاض إلى الأسباب التالية :

- تدشين مركبي مراكش وطنجة سنة 2011 وبالتالي إنجاز عدة خدمات ؛
- غياب الجمهور وبالتالي النقص في مستوى المداخيل لدفع رسم الكراء من لدن الشركة الوطنية وذلك لكون الفريقين المحليين لطنجة ومراكش مصنفين في دوري الدرجة الثانية ؛
- عدم إنجاز الطبعة الثانية من المعرض الدولي للرياضة برسم سنة 2012 ؛
- عدم إجراء النسخة الخامسة لتجمع مولاي الحسن لسنة 2012.

5- المؤسسات المالية العامة

1.5 - صندوق الإيداع والتدبير

في إطار مواكبة التنمية الوطنية، عمدت مجموعة صندوق الإيداع والتدبير على إغناء وتنويع محفظة أنشطتها. وتنتظم هذه المحفظة حول ثلاثة ميادين إستراتيجية : الادخار والاحتياط والخدمات البنكية والمالية والتأمين وكذا التنمية الترابية. وللمحافظة وتعزيز مساهمته في التنمية الوطنية، بلور صندوق الإيداع والتدبير المخطط الاستراتيجي " أفق" 2011-2015 والذي يعكس المخطط رؤية المجموعة للوصول إلى مرحلة جديدة في مسلسل نمو هذه المؤسسة. ويبلغ البرنامج الاستثماري المرتقب لإنجاز هذا المخطط ما قدره 63 مليار درهم بالإضافة إلى الشروع في نشاطات جديدة.

ويتمركز مخطط "أفق" على 4 محاور:
- تطوير الادخار المقنن ؛
- وضع صندوق الإيداع والتدبير كفاعل مركزي في إصلاح التقاعد ؛
- المساهمة في تحديث القطاع المالي ؛
- مواكبة التنمية الترابية.

في إطار تنفيذ هذا المخطط، بلغ متوسط الودائع الجارية لصندوق الإيداع والتدبير ما قدره 66 مليار درهم في سنة 2012 أي ما يعادل 88٪ من الهدف المحدد في أفق 2015. وقد وصل حجم الاستثمار المنجز ما بين 2011 و2012 ما قدره 19 مليار درهم مقابل 63 مليار درهم كهدف يرتقب بلوغه في أفق 2015.

ويكرس المخطط الاستراتيجي "أفق" دور المجموعة في مواكبة السياسات العمومية. وهكذا، شرعت المجموعة في إنجاز العديد من المشاريع المهيكلة ذات الآثار الإيجابية والتي تدعم السياسات العمومية في مجال التنمية الترابية والاقتصادية. وتساهم المجموعة، عبر تطوير أنشطتها وبنياتها، في إنجاز الاستراتيجيات القطاعية خاصة مخطط "إقلاع" ومخطط المغرب الأخضر ومخطط "هاليوتيس" وكذا "رؤية 2020" للقطاع السياحي.

كما شرعت المجموعة في إنجاز دراسة تهدف إلى تقدير الانعكاسات الاقتصادية لمشاريع المجموعة عبر تقييم آثارها على مدى الطويل (في أفق 2030) بالاعتماد على عاملين اثنين: الاستثمار والتشغيل. ولقد شمل التقييم محفظة تتكون من 50 مشروعا توجد في طور الإنجاز. وتنقسم هذه المشاريع إلى 4 فئات: 10 مشاريع للتهيئة الحضرية و14 مشروعا مخصصة للأنشطة و12 مشروعا سياحيا و14 مشروعا عقاريا. وفي هذا السياق، يتوجب على صندوق الإيداع والتدبير إنجاز استثمار

إجمالي قدره 86 مليار درهم أي باستثمار متوسط يناهز 1,7 مليار درهم للمشروع الواحد. إجمالا، يتوقع أن يصل مجموع استثمارات صندوق الإيداع والتدبير(المباشرة أو الغير المباشرة) إلى 235 مليار درهم في أفق 2030.

فيما يخص التشغيل، يتوقع أن تمكن المشاريع التي يتم تطويرها حاليا من طرف صندوق الإيداع والتدبير من خلق 640.000 منصب شغل دائم (مباشر وغير مباشر) أي ما يعادل 10٪ من مناصب الشغل التي سيتم خلقها بالمجال الحضري بالمغرب خلال الفترة 2010-2030.

تتجلى المؤشرات المالية المجمعة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير برسم النصف الأول من سنة 2013، فيما يلي:

- بلغ الناتج البنكي الصافي 2.166 مليون درهم مقابل 2.275 مليون درهم في متم يونيو 2012 مسجلا تراجعا بنسبة 5٪؛
- وصلت النتيجة الصافية إلى 476 مليون مقابل 507 مليون درهم متم يونيو 2012 مسجلا تراجعا بنسبة 6٪.

أما فيما يخص سنة 2012، فقد سجلت النتائج التالية :
- بلغ الناتج البنكي الصافي 4.579 مليار درهم بانخفاض قدره 10٪ مقارنة بسنة 2011 ؛
- بلغت النتيجة الصافية للمجموعة 976 مليون درهم بارتفاع قدره 22٪ مقارنة بسنة 2011. ويعتبر هذا التطور نتيجة المجهودات المبذولة في ترشيد النفقات العامة للاستغلال وتحسين مساهمة الشركات التابعة وانخفاض التكاليف.

ومن جهة أخرى، تابع صندوق الإيداع والتدبير سنة 2012، تنفيذ التوصيات التي وجهها بنك المغرب في إطار مهامة برسم سنة 2008. وتتعلق الإجراءات التي لم يتم استكمالها سنة 2012 بمشاريع عرضية أو مهيكلة، والتي تتطلب بحكم طبيعتها ونطاقها وبعدها المؤسساتي تنزيلا تدريجيا (مخطط استمرارية العمل وتدبير الأصول والخصوم وإعادة النظر في النصوص التنظيمية للصندوق ومشروع حكامة المجموعة. وتعرف هذه المشاريع تقدما هاما رغم عدم استكمالها سنة 2012.

وهكذا تابع الصندوق سنة 2012 تنفيذ مخطط استمرارية العمل الذي تم الشروع فيه في يناير 2009، وذلك تماشيا مع توجهات بنك المغرب المتعلقة بمخطط استمرارية العمل داخل المؤسسات البنكية. وفي هذا الإطار تم الشروع سنة 2012 في مشاريع عرضية تساهم في تحسين مخطط الوقاية من المخاطر ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- مشروع إرساء نظام التسيير وأمن المعلومات بالاعتماد على معايير الجودة (ISO 27001 و27002). حيث سيساهم هذا المشروع في تعزيز الإجراءات التقنية لتأمين نظم المعلومات عبر تسطير مراحل تدبير نظم المعلومات وتدبير المخاطر المتعلقة بأمن نظم المعلومات لصندوق الإيداع والتدبير؛
- مشروع تدقيق نظام السلامة الجسدية وجودة مناخ العمل ؛
- متابعة تنفيذ هذه المشاريع العرضية في سنة 2013.

2.5 - القرض الفلاحي للمغرب

يوازن القرض الفلاحي للمغرب بين مهمته كمرفق العام عبر تعزيز دوره في تنمية الفلاحة وعصرنة العالم القروي ودوره كبنك عبر مساهمته في إنعاش المناطق القروية ووضع مجموعة من التدابير والإجراءات لمواكبة الفلاحين وتنفيذ مخطط المغرب الأخضر.

وهكذا، وفي إطار مواكبة مخطط المغرب الأخضر، يتابع الُقرض الفلاحي للمغرب تنفيذ إستراتيجية التغطية البنكية للفلاحين والعالم القروي. كما يتابع عملية إعادة تأهيل الفلاحين من خلال المواكبة المالية ومراجعة المديونية وتمويل الفلاحين المستفيدين من عملية لتخلي عن الديون برسم سنة 2005 والتي سيتم استكمالها سنة 2014.

ومن جهة أخرى، يتدخل القرض الفلاحي للمغرب في دعم الفلاحة التضامنية (الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر) من خلال مؤسسة "أرضي" للقروض الصغرى وكذا شركة "تمويل الفلاح".

وهكذا، وصلت التمويلات الجارية الممنوحة من طرف مؤسسة أرضي للقروض الصغرى ، ما قدره 230 مليون درهم في متم يونيو 2013.

وفيما يخص شركة "تمويل الفلاح"، تميزت سنة 2012 بتوسيع مجال تدخلها ليشمل صغار الفلاحين مع إعطاء الأولوية للمنخرطين في برامج ومشاريع حكومية، كما تتابع الشركة تنفيذ خطة العمل الرامية إلى الوصول إلى 2.600 زبون يستفيدون من 600 مليون درهم من جاري المستحقات المتوقعة في متم 2013، ويتوقع أن يصل جاري المستحقات المتوقعة ما يقارب 5 مليار درهم في أفق 2016.

وفيما يخص تعزيز الأموال الذاتية للقرض الفلاحي، يجدر التذكير بقرار الجمعية العامة العادية بتاريخ 29 يونيو من السنة الجارية الزيادة في رأسمال البنك بما قدره 900 مليون درهم (تم اكتتاب ما قدره 680 مليون درهم من طرف الدولة و220 مليون درهم من طرف باقي المساهمين). كما تم تحرير 590 مليون درهم من مساهمة الدولة في متم 2012، على أن يتم تحرير الباقي سنة 2014.

ولقد عرفت أهم مؤشرات النشاط والاستغلال والتركيبة المالية تطورا ايجابيا:

- ارتفاع ودائع الزبناء تبعا لارتفاع الموارد تحت الطلب (+6٪) وتلك المتعلقة بحسابات الادخار (+11٪) مقارنة مع النصف الأول لسنة 2012 ؛
- سجل الناتج البنكي الصافي ما قدره 1,4 مليار درهم بارتفاع قدره 5٪ مقارنة مع متم يونيو 2012 (1,3 مليار درهم). ويعود هذا التطور إلى ارتفاع هامش الفوائد بنسبة 6٪ ؛
- بلغت النتيجة الصافية 275 مليون درهم بزيادة قدرها 9٪ مقارنة مع يونيو 2012. وتجدر الإشارة إلى انه لم يتم احتساب عمليات التخلي عن المستحقات لدى صغار الفلاحين ؛
- ارتفع مجموع الأصول إلى 73,85 مليار درهم متم يونيو مقابل 73,32 متم 2012 ؛
- استمرار ارتفاع الأموال الذاتية لتصل إلى 6,4 مليار درهم مقابل 5 مليار درهم في متم يونيو 2012 . ويعزى هذا التحسن إلى تنفيذ الزيادة في الرأسمال وكذلك إلى تطور نتائج المجموعة.
-

الأرقام بمليون درهم	2010	2011	2012	الفرق 2011-2012
مجموع الأصول	68 128	69 541	73 324	%5.4
المستحقات الخام لدى الزبناء	50 678	54 357	56 832	%4.6
الناتج الصافي البنكي	2 271	2 462	2 658	%8.0
النتيجة الصافية	372	412	321	%22.0 -

3.5 - صندوق الضمان المركزي

وفقا للتوجهات الحكومية، يهدف صندوق الضمان المركزي، في إطار مخططه التنموي للفترة 2013-2016، إلى تدعيم عرض الضمان لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة وذلك مع الحفاظ على المنتجات المعروضة حاليا وتكملتها بالتكفل بالحاجيات المالية المتعلقة بتأجير رأس المال ونقل المقاولات. كما تقررت إعادة هيكلة الأموال المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة.

وسيتم إحداث منتجات جديدة مخصصة لإنشاء المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة لدعم خلق المقاولات ويتعلق الأمر ببرنامج "مواكبة" (ضمان قروض الشرف) وبرنامج "إليكي" (ضمان القروض الممنوحة للمقاولات النسائية والذي تم إطلاقه في 8 مارس 2013) وصندوق للاستثمار مخصص "للإحداث- والانطلاقة" ويتوقع الشروع فيه سنة 2015 .

كما يعتزم صندوق الضمان المركزي في إطار إستراتيجية البحث عن المزيد من التقارب للفاعلين الاقتصاديين والفاعلين المحليين للتنمية وذلك بالإعتماد على تعزيز التواجد الجهوي الذي يهدف إلى إحداث، بالإضافة إلى مراكز الأعمال المتواجدة (طنجة وأكادير)، مراكز جهوية جديدة. ويعمل صندوق الضمان المركزي إلى إنشاء مراكز بالدار البيضاء وفاس ومراكش ووجدة في سنة 2013 ومراكز أعمال بالرباط والعيون خلال سنة 2014 .

يعتبر إنعاش المقاولات المصدرة حاليا أولوية. وسيقوم صندوق الضمان المركزي، في هذا الصدد، بإحداث منتوجات خاصة لفائدة هذه الفئة من المقاولات ويتعلق الأمر ببرنامج "ميزانين تصدير" (MEZZANINE EXPORT) على شكل تمويل مشترك مع القطاع البنكي و"ضمان تصدير" الموجه لضمان القروض على المدى القصير.

ولقد سجلت الالتزامات المتوقعة، في 2013 لفائدة المقاولات، ارتفاعا بما يقارب 10% مقارنة مع إنجازات سنة 2012 مع إنتاج سنوي قدره 2.314 مليون درهم. ويبلغ الإنتاج السنوي المتوقع لسنة 2014 ما قدره 2.600 مليون درهم مقابل 2.900 مليون درهم في سنة 2015 و3.200 في سنة 2016.

ويتوقع أن تصل الضمانات الممنوحة سنة 2013 ما يناهز 2.100 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 8% مقارنة مع سنة 2012 (1,94 مليون درهم).وتصل توقعات الإنتاج بالنسبة لسنوات 2014 و2015 و2016 ما يناهز 2.360 و2.650 و2.910 مليون درهم على التوالي.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي، يتصدر القطاع الصناعي قائمة المستفيدين بالتزامات قدرها 716 مليون درهم أي ما يعادل 37% من التزامات الضمان متبوعا بالمقاولات التجارية بالتزامات ضمان تصل إلى 387 مليون درهم وقطاع البناء والأشغال العمومية بمبلغ 251,1 مليون درهم والتعليم والفندقة والمطاعم بما قدره 116 مليون درهم لكل واحد منهما.

إضافة إلى الضمان، يتم تنفيذ دعم الدولة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة عن طريق إحداث صناديق التمويل المشترك. هكذا، وفي سنة 2012، بلغ الحجم الإجمالي من التزامات التمويل المشترك لفائدة المقاولات ما قدره 163 مليون درهم على 108 ملف مقبول.

وتبلغ توقعات نشاط التمويل المشترك إلى 214 مليون درهم لسنة 2013، أي بزيادة قدرها 31% مقارنة مع إنجازات سنة 2012. كما تبلغ توقعات الإنتاج فيما يخص التمويل المشترك بالنسبة لسنوات 2014 و2015 و2016 ما يناهز 240 و250 و290 مليون درهم على التوالي.

ومن جهة أخرى، وضع الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي صندوقا مشتركا بين القطاعين العام والخاص يدعى "رأسمال استثمار" لمساعدة إحداث وتطوير وتحويل المقاولات إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة للفترة 2009-2015. وتتشكل هذه الصناديق من آليات للإستثمار "المقاولات الصغرى والمتوسطة-نمو" بغلاف يصل إلى 435 مليون درهم وبرنامج " 3 P Found" بغلاف قدره 400 مليون درهم وقد تم تفعيل هذين الصندوقين في 2012 وإسناد إدارتهما إلى شركات متخصصة في التسيير.

كما تم إنجاز أول عملية بمبلغ 25 مليون درهم خلال الأشهر الأولى من سنة 2013 من طرف صندوق "المقاولات الصغرى والمتوسطة-نمو" والتي استهدفت المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تتدخل في قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وفي نفس الإطار، يعتبر صندوق الضمان المركزي مستثمرا من خلال صندوق "انبثاق استثمار" وستصل طلبات صناديق الاستثمار إلى حوالي 70 مليون درهم خلال سنة 2013.

4.5 - صندوق التجهيز الجماعي

بصفته بنكا يتدخل لتمويل الأنشطة الجماعية، يقدم صندوق التجهيز الجماعي لزبنائه منتوجات وخدمات مالية على شكل قروض أو خطوط اعتماد تتلاءم مع حاجياتهم التمويلية لمشاريع البنيات التحتية والتجهيز. كما يندرج أداء الصندوق وفقا للسياسات العمومية التي تهدف أن توفر للجماعات الترابية الوسائل لممارسة اختصاصاتها بشكل كامل وكذا استقلاليتها فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد عرفت أهم مؤشرات نشاط صندوق التجهيز الجماعي خلال سنة 2012 تطورا إيجابيا. وهكذا، بلغ حجم القروض الممنوحة 1.996 مليون درهم، بزيادة قدرها 24% مقارنة مع السنة الماضية (1.607 مليون درهم).

وفي هذا الإطار، واصلت الجماعات الحضرية تعزيز حصتها في بنية القروض الممنوحة. حيث بلغت حصتها 82% من مجموع القروض الممنوحة في متم 31 دجنبر 2012 لتستقر في 1.639 مليون درهم مقابل 1.068 مليون درهم سنة 2011. ويعكس هذا النمو الدينامية المتزايدة لاستثمار هذه الجماعات فيما يخص التجهيز والبنيات التحتية.

كما يبين توزيع القروض الممنوحة، حسب قطاع التدخل استمرار، هيمنة قطاع التهيئة الحضرية بحصة 54%. ومكنت هذه السحوبات من إنجاز 96 مشروع للتهيئة الحضرية.

وقد شملت القروض الممنوحة غالبية جهات المملكة برسم سنة 2012 أي 15 جهة من أصل 16، مع تمركز كبير في جهتين تمثلان 49% من القروض الممنوحة سنة 2012، أي مبلغ 970 ميلون درهم وهما الدار البيضاء الكبرى وسوس ماسة درعة .

وقد بلغت التزامات القروض 1.765 مليون درهم في متم دجنبر 2012 مقابل 2.293 مليون درهم في متم 2011 وقد همت تمويل 84 مشروعا بغلاف استثماري إجمالي قدره 7.732 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالمؤشرات المالية للبنك، فقد عرفت التطورات التالية :

- بلغ الناتج البنكي الصافي 164 مليون درهم في متم يونيو 2013 مقابل 163 مليون درهم نهاية يونيو 2012، وتجدر الإشارة إلى أن الناتج البنكي الصافي المسجل متم سنة 2012 (354 مليون درهم) يعتبر أعلى مستوى تم تسجيله مما يعكس استمرارية دينامية استثمار القطاع المحلي ؛
- بلغ مجموع الأصول سنة 2012 زيادة قدرها 10% (12.556 مليون درهم) مقارنة مع سنة 2011 ؛
- ارتفعت النتيجة الصافية إلى 86 مليون درهم برسم النصف الأول لسنة 2013 مقابل 80 مليون درهم في متم يونيو 2012. وبلغت هذه النتيجة 171 مليون درهم سنة 2012 حيث تم إدماجها كليا في الحسابات الاحتياطية كما هو الحال بالنسبة للسنوات الماضية ؛
- تعززت الأموال الذاتية بمستوى قدره 2.613 مليون درهم خلال سنة 2012، بزيادة قدرها 7% مقارنة مع نفس الفترة للسنة الماضية وذلك نتيجة لإدماج النتيجة الصافية في الحسابات الاحتياطية.

الملحـــقـــات

الملحق رقم 1

لائحة المؤسسات العمومية (244)

رمز المؤسسة	إسم المؤسسة
AASLM	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABHs (9)	وكالات حوض المياه (9)
ADA	وكالة التنمية الفلاحية
ADEREE	الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة السكن والتجهيزات العسكرية
AMDI	الوكالة المغربية للتنمية و الإستثمار
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية اللوجستيات
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأرگان
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشرقية
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREFs (16)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (16)
AUs (30)	الوكالات الحضرية (30)
BM	بنك المغرب
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك
CAGs (16)	الغرف الفلاحية (16)
CAR (24)	غرف الصناعة التقليدية (24)
CC	صندوق الموازنة
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CCIS (28)	غرف التجارة و الصناعة والخدمات (28)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CDG	صندوق الإيداع و التدبير
CDVM	مجلس القيم المنقولة
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CH (5)	المراكز الإستشفائية الجامعية (5)
CMPE	المركز المغربي لانعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRA	الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPMs (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات

الملحق رقم 1

لائحة المؤسسات العمومية (244)

رمز المؤسسة	إسم المؤسسة
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENA	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENIM	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة
IMANOR	المعهد المغربي للتقنين
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISA	المعهد العالي للإدارة
ISCAE	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق و التصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب معارض الدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للمجلس الزراعي
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONEE	المكتب الوطني الكهرباء و الماء الصالح للشرب
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغدائية
ORMVA (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEE (12)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء (12)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء
RATS	الوكالات المستقلة للنقل الحضري الأسفي
TNMV	مسرح محمد الخامس
UNIVERSITES (15)	الجامعات (15)

الملحق رقم 2

لائحة الشركات المساهمة (*)
ذات المساهمة المباشرة للخزينة (42)

رمز شركة المساهمة	إسم شركة المساهمة	المساهمة المباشرة	المساهمة العمومية
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة و إعادة تأهيل مدينة فاس	100,00	100,00
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	59,72	98,49
AGA INGENIERIE	شركة هندسة الصناعات الفلاحية والغدائية	24,27	24,27
ASMA INVEST	شركة أسما للاستثمار	50,00	50,00
BAM	بريد المغرب	100,00	100,00
BCP	البنك الشعبي المركزي	6,02	13,44
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية	100,00	100,00
CAM	القرض الفلاحي للمغرب	75,00	87,20
CASA TRANSPORTS	شركة الدارالبيضاء للنقل	89,00	99,67
DIYAR AL MADINA	شركة ديارالمدينة	16,00	99,71
FMDT	الصندوق المغربي للتنمية السياحية	66,67	100,00
FONCIERE UIR	العقارية للجامعة الدولية بالرباط	16,68	83,29
HAO	مجموعة العمران للتهيئة	100,00	100,00
IAM	شركة اتصالات المغرب	30,00	30,00
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن	55,00	89,05
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	100,00	100,00
LABOMETAL	مختبر الصلب للدراسات و الرقابة	7,50	10,59
MAROCLEAR	شركة مارو كلير	25,00	56,14
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	25,00	100,00
MIA	الهيئة المغربية للإستثمار	100,00	100,00
MJS	المغربية للألعاب والرياضات	90,00	100,00
OCP. SA	المجمع الشريف للفوسفاط	94,12	95,58
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	53,94	98,04
SALIMA HOLDING	المجموعة المغربية الليبية للاستثمار	24,26	24,26
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	50,00	100,00
SAR	شركة تهيئ و تجهيز الرياض	100,00	100,00
SIE	شركة الاستثمارات الطاقية	71,00	100,00
SMAEX	الشركة المغربية لتأمين الصادرات	34,98	40,74
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية	77,94	100,00
SNED	الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	99,96	99,96
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	100,00	100,00
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	100,00	100,00
SODEP	شركة إستغلال الموانئ	100,00	100,00
SOMED	الشركة المغربية الإماراتية للتنمية	33,24	33,24
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور	90,17	95,97
SONADAC	الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	32,52	96,51
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	100,00	100,00
SOREAD	شركة الإنجازات السمعية البصرية	76,01	76,11
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	99,75	99,75
SOTADEC	الشركة الطنجاوية للإستغلال التجاري	40,00	40,00
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	8,19	100,00
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط 2	99,97	100,00

(*)دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

الملحق رقم 3

لائحة المؤسسات و المقاولات العمومية في طور التصفية (78)

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
AOULI	معادن أحولي
APP	وكالة الشراكة من أجل التقدم
ASSARF	الصرف الشعبي
BNDE	البنك الوطني للإنماء الاقتصادي
CDM	مفاحم المغرب
CFPM	شركة توضيب الحوامض والمصبرات النباتية
CHARIKA	شركة الشرقة
CIMA	إسمنت المغرب العربي
COMAGRI	الشركة المغربية لإدارة الأراضي االفلاحية
COMAPRA	الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية
CRNMDA	مخازن الصخور السوداء
DORMOY	مؤسسة ضورموي
ELKHEIR	شركة الخير
EUMAGEX	الشركة المغربية الأوروبية لتدبير الصادرات
EUROCHEQUE	أروشيك المغرب
FRUMAT	الشركة المغربية لتحويل الفواكه
FS SGAM	صندوق سگام القنطرة
GEFS	شركة المقاولات الكبرى للتبريد بسوس
HALA FISHERIES	شركة هالة للصيد البحري
HOLEXP	شركة هولدينغ إكسبنسيون
IMEC	المعهد المغربي للتجارب والأرشاد
JADIVET	شركة القماش للجديدة
MARTCO	شركة المغرب العربي للتجارة
MMA	شركة بيشيني م.م.أ
NEW SALAM	شركة السلام الجديدة
ODI	مكتب التنمية الصناعية
PALM BAY	فندق بالم بي
PALMARIVA	شركة بالماريفا المغرب
PERLITE	شركة بيرليت
PROMAGRUM	شركة إنعاش الحوامض بالمغرب
RAD	الوكالة المستقلة لتوزيع الكهرباء للدار البيضاء
RAID	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء لمدينة طنجة
RATAG	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير
RATC	الوكالة المستقلة للنقل الحضرى للدار البيضاء
RATF	الوكالة المستقلة للنقل الحضرى لفاس
RATM	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمكناس
RATMA	الوكالة المستقلة للنقل الحضرى لمراكش
RATR	الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط و سلا
RATT	الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمدينة طنجة
RDE	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء لمدينة تطوان
RED	الوكالة المستقلة لتوزيع الكهرباء لمدينة الرباط

الملحق رقم 3

لائحة المؤسسات و المقاولات العمومية في طور التصفية (78)

الرمز	إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
REP MARINE	شركة ريب مارين
SAFIR	شركة سفير
SAIA	الشركة العربية للاستثمار الفلاحي
SASMA	الشركة المغربية الفلاحية للخدمات
SCI SEBTA	الشركة المدنية العقارية سبتة
SCORE U	شركة سكورإ
SCVA	الشركة التعاونية لآيت سوالة
SCVM	الشركة التعاونية لمكناس
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SEPYK	شركة إستغلال البيروتين لقطارة
SERECAF	شركة الدراسات والإنجازات لشبكة التبريد بالمغرب
SGAM KANTARA	شركة سكام القنطرة
SICOR	الشركة الصناعية للمعلبات الشرقية
SINCOMAR	شركة سينكومار
SLIMACO	شركة توضيب الحوامض للغرب
SMADA	شركة المغرب العربي للتنمية الفلاحية
SNDE	الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي
SNPP	الشركة الوطنية للمنتوجات النفطية
SOCICA	الشركة الشريفة للحي العمالي المغربي للدارالبيضاء
SOCOBER	شركة توضيب الحوامض ببركان
SODEA	شركة التنمية الفلاحية
SODEVI	شركة تنمية زراعة العنب
SODIP	شركة سوديب
SOGETA	شركة استثمارالأراضي الفلاحية
SOGIP	شركة سوجيب
SONARP	شركة الملاحة والتجهيزوالصيد
SOPLEM	شركة الغرس و التلفيف لواد مهالة
SORASRAK	الشركة الجهوية للتهيئ السياحي بالسعيدية
TELECART	شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية
TRANSATLANTIQUE	الشبكة الفندقية طرنس أطلنتيك
UIM	الإتحاد الصناعي للتركيب
UREB BEN SLIMAN	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار ببن سليمان
UREB CHTOUKA	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار شتوكة
UREB HAD SOUALEM	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار حدسوالم
UREB OULMES	الوحدة الجهوية لتربية الأبقار أولماس
UREB TIZITINE	الوحدة الجهوية لتربية الأبقارتزيتين
VINICOOP	الشركة التعاونية بنى يزناسن

الملحق رقم 4

إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة فيها بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المـــادة 8 من القانون رقم 89-39 المتعلق بالخوصصة : - سنة 2012 -

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	النسبة المأوية %	الإستثمار بمليون درهم
صنـدوق الإيـــداع والتدبير التنمية	الإذن لصنـدوق الإيـــداع والتدبير للتنمية بالمساهمة في رأسمال شركة "فندق شبيكة" (Chbika Rive Hôtel)	السياحة	35	484
صنـدوق الإيـــداع و التدبير	الإذن لصنـدوق الإيـــداع والتدبير بالمساهمة في رأسمال شركة مساهمة تسمى"طراموي البيضاء" (CASA TRAM)	النقل	40	6 300
شركة "خدمات اكسبروم" EXPROM FACILITIES	الإذن لشركة EXPROM FACILITIES التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التنمية بإحداث شركة ذات مسؤولية محدودة بمساهم وحيد تابعة تسمى "اكسبروم للأمن" (EXPROM SECURITE)	الأمن	100	-
شركة تنمية السعيدية التابعة لصندوق الايدع والتدبير التنمية	الإذن لشركة تنمية السعيدية التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التنمية بالمساهمة في رأسمال "شركة مارينا للتدبير" (Société Marina Management)	السياحة	50 + سهم واحد	500
المكتب الشريف للفوسفاط	الإذن للمكتب الشريف للفوسفاط بإحداث شركتي مساهمة في مجال التخصيب تابعة تسمى (Jorf Fertilizers Company I et II)	الصناعة	100	11.200
	الإذن للمكتب الشريف للفوسفاط بإحداث شركتي مساهمة في مجال التخصيب تابعة تسمى (Jorf Fertilizers Company III et IV)	الصناعة	100	11.200
الوكالة الوطنية للموانئ	الإذن بإحداث شركة المساهمة المسماة "شركة تدبير ميناء طنجة المدينة"	البنيات التحتية	51	1.100
شركة التهيئة من اجل اعادة توظيف المنطقة المينائية لطنجة المدينة			49	
الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	الإذن للوكالة المغربية للطاقة الشمسية بإحداث شركة تابعة تسمى "مازن للرأسمال" (Masen Capital)	الطاقة الشمسية	100	153
	الإذن للوكالة المغربية للطاقة الشمسية بالمساهمة عبر الشركة التابعة لها "MASEN CAPITAL" بالمساهمة في رأسمال الشركة المسماة "شركة أقوا لورزازات" (Acwa Power Ouarzazate)	الطاقة الشمسية	25	6 800
البنك المركزي الشعبي	الإذن للبنك المركزي الشعبي بالمساهمة في رأسمال شركة قابضة سيتم إحداثها تحت اسم "البنك الأطلسي الدولي" (Atlantic Bank International)	المالية	50	1.090
	الإذن للبنك المركزي الشعبي بالمساهمة في رأسمال شركة (BP Outsourcing Process SA)	المالية	52	11
الشركة الوطنية للنقل و الوسائل اللوجستيكية	الإذن للشركة الوطنية للنقل و الوسائل اللوجستيكية بإحداث شركتي مساهمة تابعة تسمى "دامكو ميد لوجستيك" (SNTL DAMCO MED LOGISTICS) و "ميد للعقار" (SNTL IMMO MED)	النقل	100	14
			100	120
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	الإذن للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بالمساهمة في رأسمال شركة مساهمة تسمى "شركة الجرف الأسفر للطاقة 5و6" (JORF LASFAR ENERGY COMPANY 5&6)	الكهرباء	20	15 500
الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية	إحداث شركات ذات أغراض خاصة كآلية لضمان تمويل اقتناء الطائرات	النقل الجوي	-	-
	الإذن للشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية بإحداث شركة تابعة تسمى "شركة الخدمات الأرضية بالمطارات" (RAM HANDLING)	الخدمات الأرضية	100	38

الملحق رقم 4 مكرر

إحداث منشآت عامة والإذن بالمساهمة فيها بمقتضى المرسوم المنصوص عليه في المـــادة 8 من القانون رقم 89-39 المتعلق بالخوصصة : (يناير - شتنبر 2013)

الشركة القابضة	التسمية	نشاطها	النسبة المأوية %	الإستثمار بمليون درهم
شركة التهيئة زناتة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التنمية	الإذن لشركة التهيئة زناتة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التنمية بإحداث شركة تابعة تسمى "شركة زناتة للمشروع التجاري" **« Zenata Commercial Project »**	التهيئة	**100**	**1.200**
الشركة العقارية شالة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير	الإذن للشركة العقارية شالة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير بإحداث شركة تابعة تسمى"شركة شالة للعقار الصناعي" **« Foncière Chellah Industries »**	الصناعة	**100**	**227**
شركة "ماضايف" التابعة لصندوق الإيداع والتدبير	الإذن لشركة "ماضايف" التابعة لصندوق الإيداع والتدبير بإحداث شركة تابعة تسمى " الشركة الفندقية للرباط" **« Société Hôtelière de Rabat »**	الفندقة	**100**	**543**
شركة استغلال الموانئ	الإذن لشركة استغلال الموانئ بإحداث شركة تابعة تسمى "شركة مرفاء الحاويات - 3 بالدارالبيضاء" **« Terminal à conteneurs 3 de Casablanca SA »**	استغلال الموانئ	**100**	**2.641**
المكتب الشريف للفوسفاط	الإذن للمكتب الشريف للفوسفاط بإحداث 3 شركات تجارية تابعة **OCP Fertilizantes Ltda** **SAFTCO BV** **SAFTCO do Brasil**	الوساطة التجارية	**100** **100** **100**	**170** **9** **4**
	الإذن للمكتب الشريف للفوسفاط بإحداث شركة تابعة تسمى "شركة تهيئة وتنمية مازاكان" **(SADM)**	التهيئة	**51**	**5.481**
بريد المغرب	الإذن لبريد المغرب بإحداث شركة تابعة تسمى "بريد كاش" **« BARID CASH »**	تحويل الأموال	**100**	**122**
	الإذن لبريد المغرب باقتناء الشركة المغربية للتوزيع ونقل البضائع والإرساليات **(SDTM)**	الإرساليات	**100**	**103**

الملحق رقم 5

أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية
للمنشآت العامة
منجزات 2011 - 2012
[بمليون درهم]

المؤشرات	2011	2012	تطور 2012 / 2011
رقم المعاملات	189 067	199 690	5,6%
تكاليف الاستغلال دون المخصصات	150 666	160 122	6,3%
منها تكاليف المستخدمين	28 860	30 069	4,2%
التكاليف المالية	19 542	21 365	9,3%
القيمة المضافة	81 170	79 526	-2,0%
ناتج الاستغلال	34 915	29 269	-16,2%
الناتج الجاري	33 474	29 651	-11,4%
الناتج الصّافي(*)	16 900	13 455	-20,4%
الضريبة على الشركات	5 759	6 208	7,8%
الإستثمارات	68 898	77 544	12,5%
ديون التمويل	158 721	174 564	10,0%
قدرة التمويل الذاتي	49 690	42 200	-15,1%
الأموال الذاتية	363 236	395 558	8,9%
مجموع الأصول	920 372	1 000 560	8,7%

(*) دون احتساب الناتج الصافي للصندوق المغربي للتقاعد و للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الملحق رقم 6

الموارد الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية لصالح الميزانية العامة للدولة
إنجازات الفترة 2012-2013 وتقديرات 2014

(مليون درهم)

بيان الموارد	قانون المالية 2012	قانون المالية 2013		تقديرات مشروع قانون المالية 2014
		التوقعات	إنجاز إلى نهاية غشت 2013	
موارد آتية من مؤسسات مالية				
الموارد الآتية من بنك المغرب	903,0	1 018,0	763,0	894,0
الموارد الآتية من صندوق الإيداع والتدبير	360,0	360,0		360,0
الأرباح الآتية من مجموعة البنك الشعبي	106,4	40,0	42,1	42,1
الأرباح الآتية من القرض الفلاحي للمغرب				100,0
الأرباح الآتية من صندوق التجهيز الجماعي				250,0
أرباح برسم مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية		33,1		32,0
الموارد الآتية من مكتب الصرف	250,0	250,0	250,0	250,0
عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العمومية				
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	2 000,0	2 500,0	2 000,0	2 500,0
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	126,5	140,0	180,0	180,0
الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات	112,5	200,0	100,0	300,0
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ	50,0	50,0	50,0	90,0
الموارد الآتية من مجلس القيم المنقولة		50,0	50,0	25,0
الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	4,0	4,0		4,0
الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني		54,0		55,0
المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات		40,0		15,0
الأرباح الآتية من المقاولات ذات المساهمة العمومية				
الأرباح الآتية من المجمع الشريف للفوسفاط	4 144,0	5 000,0	4 000,0	3 000,0
الأرباح الآتية من شركة اتصالات المغرب	2 198,0	2 032,5	1 709,0	1 815,0
الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران	200,0	150,0		150,0
الأرباح الآتية من بريد المغرب	269,7	60,0		54,0
الأرباح الآتية من شركة استغلال الموانئ	99,9	200,0	188,7	200,0
الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	30,0	30,0	30,0	35,0
الأرباح الآتية من شركة التهيئة الرياض	150,0	25,0		25,0
الارباح الآتية من شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية				25,0
الارباح الآتية من شركة الوطنية لتسويق البذور				25,0
الارباح الآتية من شركة الملكية لتشجيع الفرس				30,0
الأرباح الآتية شركة الإنتاج البيولوجي وأدوية الحيوانات		6,0		5,0
أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى				
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة اتصالات المغرب	100,0	100,0	50,0	100,0
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	100,0	100,0	50,0	100,0
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ	60,0	60,0	60,0	60,0
موارد مختلفة	228,9	60,0	123,0	120,0
المجموع	**11 492,9**	**12 562,6**	**9 645,8**	**10 841,1**

(*) دون احتساب عائدات الخوصصة.

الملحق رقم 7

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات و المقاولات العمومية
التوقعات المحينة لقانون المالية 2013 و إنجازات برسم قانون المالية 2012 و 2013

(مليون درهم)

المؤسسات و المقاولات العمومية	إنجازات 2012	التوقعات المحينة إلى متم غشت 2013				الإنجازات إلى متم غشت 2013			
		التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	**3 023,5**	2 200,1	2 543,1		**4 743,2**	1 051,4	2 543,1		**3 594,5**
البنك الوطني للتنمية الاقتصادية				100,0	**100,0**				**0,0**
التعاون الوطني	**403,7**	20,4	363,3		**383,7**		272,4		**272,4**
الجامعات	**946,0**	441,2	906,9		**1 348,1**	149,9	372,9		**522,7**
الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي	**0,5**		0,5		**0,5**		0,5		**0,5**
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	**740,0**			790,0	**790,0**			400,0	**400,0**
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	**10,0**		5,0		**5,0**		5,0		**5,0**
الغرف الفلاحية	**79,8**	71,5	47,1		**118,5**	41,6	35,0		**76,7**
غرف الصناعة التقليدية	**42,7**	70,0	20,2		**90,2**	61,4	19,2		**80,6**
غرف التجارة والصناعة والخدمات	**34,5**		23,4		**23,4**		20,5		**20,5**
غرف الصيد البحري	**4,0**		4,0		**4,0**		2,4		**2,4**
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	**18,2**	6,8	11,4		**18,2**				**0,0**
المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	**79,6**	21,5	56,0		**77,5**	15,0	51,0		**66,0**
المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية	**72,4**	3,6	76,6		**80,3**		38,3		**38,3**
المركز الإستشفائي ابن رشد	**374,3**		433,0		**433,0**		216,5		**216,5**
المركز الإستشفائي ابن سينا	**704,8**		787,7		**787,7**		393,8		**393,8**
المركز الإستشفائي الحسن الثاني	**311,3**		347,0		**347,0**		347,0		**347,0**
المركز الإستشفائي محمد السادس	**294,7**	6,5	379,0		**385,5**		379,0		**379,0**
المركز السينمائي المغربي	**49,8**	5,1	40,0		**45,1**	3,4	20,0		**23,4**
المركز المغربي لانعاش الصادرات	**109,8**	123,7			**123,7**				**0,0**
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	**16,8**	8,3	55,0		**63,3**		18,9		**18,9**
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	**125,5**	41,0	62,7		**103,7**		31,3		**31,3**
المعهد العالي للإدارة	**6,0**		6,0		**6,0**		6,0		**6,0**
المعهد العالي للقضاء	**20,0**		20,0		**20,0**		20,0		**20,0**
المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	**14,5**		29,1		**29,1**		14,5		**14,5**
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية			70,0		**70,0**		70,0		**70,0**
المعهد الوطني للبحث الزراعي	**204,5**	104,5	121,0		**225,5**	70,0	74,5		**144,5**
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	**94,2**	30,0	58,9		**88,9**		58,9		**58,9**
المكتب الوطني المغربي للسياحة	**300,0**	371,0			**371,0**	203,0			**203,0**
المكتب الوطني للأعمال الجامعية والإجتماعية والثقافية	**382,9**	179,0	389,4		**568,4**	117,0	194,7		**311,7**
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	**587,9**	297,2	362,0		**659,2**	184,9	355,4		**540,3**
المكتب الوطني للصيد	**191,8**	46,7			**46,7**				**0,0**
المكتب الوطني للسكك الحديدية	**943,8**			1 727,0	**1 727,0**			655,0	**655,0**
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	**500,0**	120,0		1 000,0	**1 120,0**	120,0		1 000,0	**1 120,0**
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن		25,0			**25,0**				**0,0**
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	**38,0**	7,0	33,0		**40,0**	7,0	16,5		**23,5**
القرض الفلاحي للمغرب	**500,0**			100,0	**100,0**				**0,0**
الوكالات الحضرية	**368,5**	115,0	465,0		**580,0**	17,0	152,6		**169,6**
الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	**550,0**				**0,0**				**0,0**
الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	**244,5**	2,8			**2,8**	2,8			**2,8**
الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	**124,5**	2,0	117,0		**119,0**	2,0	117,0		**119,0**
الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	**15,4**				**0,0**				**0,0**
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية	**15,0**	15,0	15,0		**30,0**		7,5		**7,5**
الوكالة الوطنية للتنمية مناطق الواحات والأركان	**57,3**	34,0	38,0		**72,0**		9,5		**9,5**
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير	**9,6**				**0,0**				**0,0**

الملحق رقم 7

التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات و المقاولات العمومية
التوقعات المحينة لقانون المالية 2013 و إنجازات برسم قانون المالية 2012 و 2013

المؤسسات و المقاولات العمومية	إنجازات 2012	التوقعات المحينة إلى متم غشت 2013				الإنجازات إلى متم غشت 2013			
		التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زيادة رأس المال	المجموع
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	**976,6**	800,0	112,5		**912,5**	600,0	112,5		**712,5**
الشركة المغاربية للملاحة	**25,7**				**0,0**				**0,0**
الشركة المغربية للهندسة السياحية	**19,7**	29,7			**29,7**	9,9			**9,9**
الوكالة المغربية للتنمية و الإستثمار	**100,0**	72,0	32,0		**104,0**	36,0	32,0		**68,0**
الوكالة المغربية لتنمية اللوجستيات		10,0			**10,0**	10,0			**10,0**
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي			99,0		**99,0**		99,0		**99,0**
الصندوق المغربي للتقاعد	**10,6**				**0,0**				**0,0**
أرشيف المغرب	**7,0**	2,0	6,0		**8,0**		6,0		**6,0**
دار الصانع		41,9			**41,9**				**0,0**
صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية	**1 000,0**	500,0			**500,0**				**0,0**
صندوق المركزي للضمان	**306,3**	6,3		540,0	**546,3**	6,3			**6,3**
شركة استغلال معادن الريف		6,3			**6,3**				**0,0**
شركة الإنجازات السمعية البصرية	**35,0**	45,0			**45,0**	30,0			**30,0**
شركة الدارالبيضاء للتهيئة	**10,0**				**0,0**				**0,0**
شركة الدارالبيضاء للنقل	**432,0**	11,0		216,0	**227,0**	11,0		216,0	**227,0**
شركة تنمية بحيرة مارشيكا ميد	**215,0**	300,0			**300,0**	100,0			**100,0**
شركة التهيئة والتنمية لمازكان				0,5	**0,5**			0,5	**0,5**
شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة		157,5		84,4	**241,9**	67,5		84,4	**151,9**
شركة ميدز		64,8			**64,8**	64,8			**64,8**
شركة ميناء المتوسطي الثاني				150,0	**150,0**			150,0	**150,0**
شركة "بومبارديي" لصناعة الطائرات	**29,2**	4,1			**4,1**	4,1			**4,1**
المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي	**1 830,2**	1 711,9	113,0		**1 824,9**	933,1	69,5		**1 002,6**
مراكز الأشغال	**344,9**	56,4	238,0		**294,4**		161,2		**161,2**
مركب النسيج لفاس			0,5		**0,5**		0,5		**0,5**
مركزية الشراء والتنمية لجهة تافيلالت وفكيك		1,0			**1,0**				**0,0**
مسرح محمد الخامس	**15,0**		15,6		**15,6**		7,8		**7,8**
معهد الامير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية	**8,8**	3,0	6,3		**9,3**		3,4		**3,4**
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	**208,3**	39,5	200,0		**239,5**	30,0	129,0		**159,0**
معهد باستور المغرب	**36,3**	10,0	28,6		**38,6**	10,0	28,6		**38,6**
مفاحم المغرب	**21,8**				**0,0**				**0,0**
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	**10,0**	10,0	150,0		**160,0**	10,0			**10,0**
مكتب تنمية التعاون	**39,5**		44,0		**44,0**		12,0		**12,0**
ميناء الناظور غرب المتوسط		400,0			**400,0**				**0,0**
وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	**5,0**	10,0			**10,0**	10,0			**10,0**
وكالات الأحواض المائية	**202,9**		100,0		**100,0**		11,9		**11,9**
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب	**80,0**	80,0			**80,0**	60,0			**60,0**
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشرق	**270,0**	80,0			**80,0**	60,0			**60,0**
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال	**141,0**	100,0			**100,0**	100,0			**100,0**
وكالة تهيئة ضفتي نهر أبي رقراق	**306,0**	200,0	28,0		**228,0**	200,0	28,0		**228,0**
وكالة السكن والتجهيزات العسكرية	**220,0**	125,0			**125,0**	125,0			**125,0**
وكالة التنمية الإجتماعية	**72,4**	14,7	94,0		**108,7**		70,5		**70,5**
وكالة التنمية الفلاحية	**42,2**	60,0	43,5		**103,5**	32,6	35,2		**67,7**
وكالة تنمية لوكالة لتنمية الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية	**12,5**	27,3	32,0		**59,3**		16,0		**16,0**
وكالة الشراكة من أجل التقدم	**192,0**	110,0	0,2		**110,2**	60,0	0,2		**60,2**
وكالة المغرب العربي للأنباء	**187,3**	6,3	186,0		**192,3**	4,2	93,0		**97,2**
المجموع	**20 023,3**	**9 464,4**	**9 415,4**	**4 707,9**	**23 587,6**	**4 620,7**	**6 780,4**	**2 505,9**	**13 906,9**

الملحق رقم 8

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بملاين الدرهم

القطاع	المؤسسات و المقاولات العمومية	توقعات 2012	انجازات 2012	توقعات 2013	تقديرات 2014
البنيات التحتية والنقل	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	6 917	3 797	3 774	4 980
	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات	41	29	4	4
	شركة الدارالبيضاء للنقل	3 396	2 515	622	600
	صندوق التمويل الطرقي	1 975	1 403	1 861	1 800
	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	28	2	17	30
	المختبر العمومي للتجارب والدراسات	50	47	50	50
	المكتب الوطني للسكك الحديدية	7 469	5 993	7 500	7 500
	المكتب الوطني للمطارات	2 007	861	1 980	1 980
	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء	13	11	14	14
	الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية	1 570	1 552	1 187	1 187
	الوكالات المستقلة للنقل الحضري	41	2	13	10
	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	181	197	249	173
	شركة إستغلال الموانئ	458	240	2 871	368
	الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب	7	1	6	7
	شركة تراماي الرباط سلا	93	82	257	240
	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط	1 581	2 994	5 311	1 794
	المجموع	**25 826**	**19 726**	**25 717**	**20 738**
الفلاحة والصيد البحري	وكالة التنمية الفلاحية	34	43	77	27
	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	1 624	303	1 764	2 681
	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية	15	17	58	23
	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأرگان	83	28	74	74
	شركة الإنتاج البيولوجي والأدوية البيطرية	20	19	48	18
	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	16	3	15	10
	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية	6	3	9	5
	المكتب الوطني للمجلس الزراعي	101	59	77	100
	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني	24	19	8	4
	المكتب الوطني للصيد	484	120	640	570
	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغدائية	294	398	552	335
	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	3 096	1 940	3 552	2 819
	الشركة الوطنية لتسويق البذور	100	14	81	95
	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	146	38	467	465
	شركة المخازن المينائية	27	3	16	11
	المجموع	**6 069**	**3 005**	**7 438**	**7 236**
السكن والتعمير والتنمية الترابية	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا	1 097	790	1 285	930
	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	899	899	1 698	1 139
	وكالة تنمية وإعادة تأهيل مدينة فاس	3	1	2	2
	الوكالات الحضرية	1 167	677	876	1 217
	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	4 000	2 070	4 000	3 500
	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال	230	422	260	340
	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات و أقاليم الشرقية	299	255	281	270
	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب	866	784	900	900
	شركة الدارالبيضاء للتهيئة	50	34	60	55
	مجموعة التهيئة العمران	7 000	6 689	7 500	7 500
	شركة إدماج سكن	349	370	340	653
	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	468	130	292	292
	شركة تهيئ و تجهيز الرياض	180	1	169	180
	المجموع	**16 609**	**13 121**	**17 663**	**16 978**
الطاقة والمعادن	وكالات حوض المياه	280	412	549	523
	الوكالة لتنمية الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية	30	13	34	13
	مركزية الشراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك	1	0	6	1
	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية	76	40	48	55
	المجمع الشريف للفوسفاط	24 930	12 614	20 420	29 500
	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية	1 615	717	1 405	1 800
	المكتب الوطني للماء و الكهرباء	13 057	7 917	12 215	12 459
	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن	279	265	124	346
	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء	4 110	2 510	2 546	2 392
	شركة الاستثمارات الطاقية	635	3	9	910
	المجموع	**45 013**	**24 492**	**37 356**	**47 999**

الملحق رقم 8

التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بملاين الدرهم

القطاع	المؤسسات و المقاولات العمومية	توقعات 2012	انجازات 2012	توقعات 2013	تقديرات 2014
القطاع المالي	القرض الفلاحي للمغرب	291	238	272	299
	الصندوق المركزي للضمان	3	1	4	4
	صندوق الإيداع و التدبير	13 068	9 000	13 933	14 000
	مجلس القيم المنقولة	133	2	129	129
	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية	3	1	2	1
	صندوق التجهيز الجماعي	7	2	7	7
	مكتب الصرف	153	14	28	128
	المجموع	**13 658**	**9 258**	**14 376**	**14 570**
القطاعات الاجتماعية والصحية والتربية والتكوين	وكالة التنمية الاجتماعية	73	8	149	149
	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	46	12	23	25
	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات	82	19	52	52
	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	9 369	2 785	8 950	9 000
	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	13	5	15	15
	صندوق الموازنة	1	0	1	1
	المركز السينمائي المغربي	21	5	15	15
	المراكز الإستشفائية الجامعية	385	219	818	830
	الصندوق المغربي للتقاعد	61	10	78	45
	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية	30	13	30	32
	الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي	105	57	15	16
	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني	127	18	119	125
	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	178	104	136	136
	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	70	11	70	73
	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	30	16	48	49
	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة	80	61	76	79
	المعهد الوطني للبحث الزراعي	101	97	120	120
	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	83	32	65	80
	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتسيير المقاولات الفلاحية	12	3	8	9
	التعاون الوطني	167	18	112	116
	معهد باستور المغرب	51	18	51	52
	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات	13	6	8	8
	المعهد العالي للقضاء	15	0	13	13
	وكالة المغرب العربي للأنباء	66	44	43	45
	مكتب تنمية التعاون	5	1	5	5
	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل	754	580	513	713
	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية	415	261	179	188
	مسرح محمد الخامس	11	3	10	10
	الجامعات	2 949	933	2 460	2 500
	المجموع	**15 313**	**5 339**	**14 182**	**14 500**
السياحة والحرف المهنية	الصندوق المغربي للتنمية السياحية	730	294	1 125	1 342
	دار الصانع	152	90	164	180
	المكتب الوطني المغربي للسياحة	584	576	750	750
	الشركة المغربية للهندسة السياحية	203	35	244	260
	المجموع	**1 669**	**995**	**2 283**	**2 532**
أخرى	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	3	12	11	11
	أرشيف المغرب		0	6	6
	الوكالة المغربية للتنمية و الإستثمار	100	27	72	100
	الوكالة الوطنية للموانئ	875	743	837	1 118
	بريد المغرب	785	493	589	380
	المركز المغربي لانعاش الصادرات	307	169	338	340
	المغربية للألعاب والرياضات	7	3	2	7
	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات	65	2	45	32
	مكتب التسويق و التصدير	5	0	16	16
	مكتب معارض الدار البيضاء	8	6	5	5
	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	20	7	20	19
	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	260	106	64	60
	شركة الإنجازات السمعية البصرية	40	41	90	40
	المجموع	**2 475**	**1 609**	**2 094**	**2 133**
المجموع العام		**126 631**	**77 544**	**121 109**	**126 686**

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	ADM			رمز المؤسسة
	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	SOCIETE NATIONALE DES AUTOROUTES DU MAROC			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	12 295 629	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		12/06/1989		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Filiale Publique	شركة تابعة عامة		الطبيعة القانونية
	تجهيز و إستغلال البنية التحتية للنقل عبر الطريق السيار			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	CONSTRUCTION ET EXPLOITATION DES AUTOROUTES			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	98,49%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	59,72%	المباشرة	
	INDIRECTE	38,77%	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	548	564	569	عدد المستخدمين
Charges de personnel	159 952	151 115	140 884	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	613 427	1 000 943	629 127	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 014 839	1 833 088	1 587 088	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 563 239	985 417	1 111 141	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	10 684	10 539	8 530	الضريبة على الشركات
Résultat net	-179 228	-1 402 110	-1 056 030	الناتج الصافي
CAF	201 617	23 328	334 050	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	45 946 081	43 556 177	38 282 449	مجموع الأصول
Fonds propres	8 095 526	7 114 985	7 377 327	الأموال الذاتية
Dettes de financement	34 614 167	32 039 946	26 728 137	ديون التمويل
Investissements	3 797 000	5 232 000	7 479 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

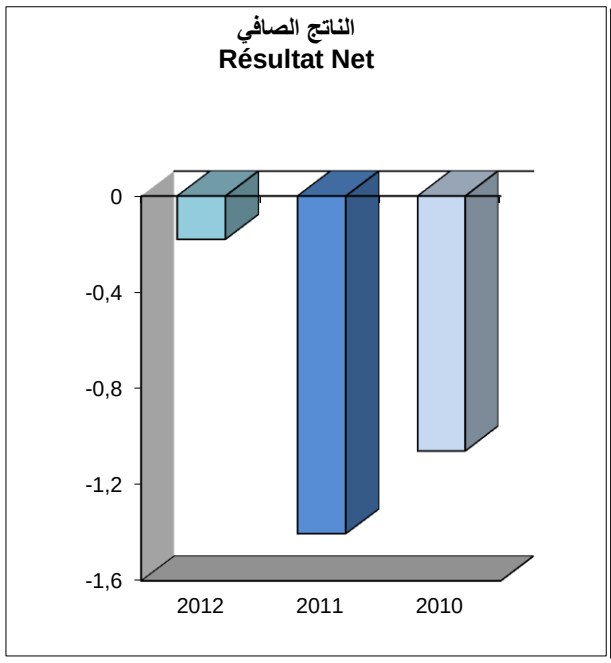

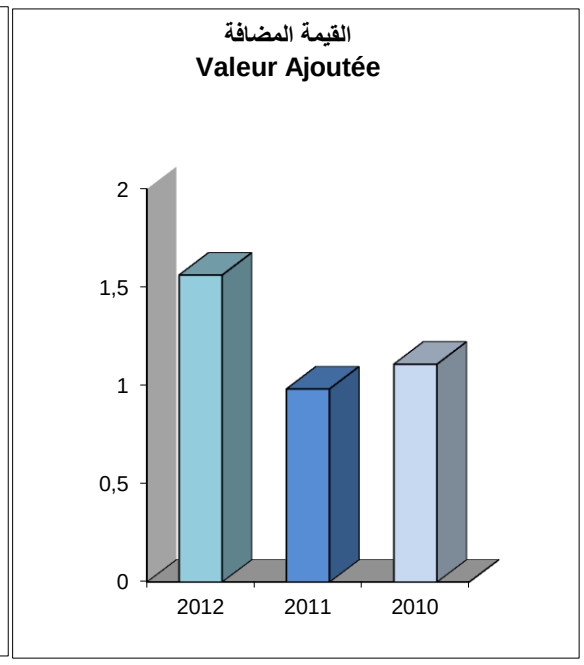

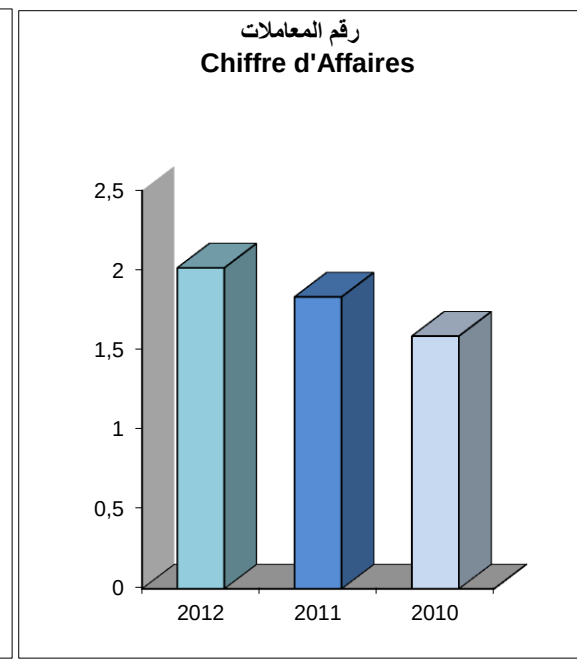

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**BAM**			**رمز المؤسسة**
	بريد المغرب			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**BARID AL MAGHRIB**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**1 191 399**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**07/08/1997**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Société d'Etat**		**شركة الدولة**	**الطبيعة القانونية**
	البريد و المصالح البريدية المالية			**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**COURRIER & MESSAGERIE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011*	2010	بألاف الدراهم
Effectif	4 084	4 193	7 936	عدد المستخدمين
Charges de personnel	528 184	514 290	866 172	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	975 210	1 039 649	1 704 191	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	1 049 253	1 147 371	1 412 486	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	614 193	634 100	876 517	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	96 264	89 206	175 411	الضريبة على الشركات
Résultat net	149 305	159 573	369 352	الناتج الصافي
CAF	333 094	325 480	570 151	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	12 815 092	12 709 645	35 490 944	مجموع الأصول
Fonds propres	2 086 459	2 037 232	2 077 218	الأموال الذاتية
Dettes de financement	-	-	-	ديون التمويل
Investissements	493 000	296 062	496 037	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

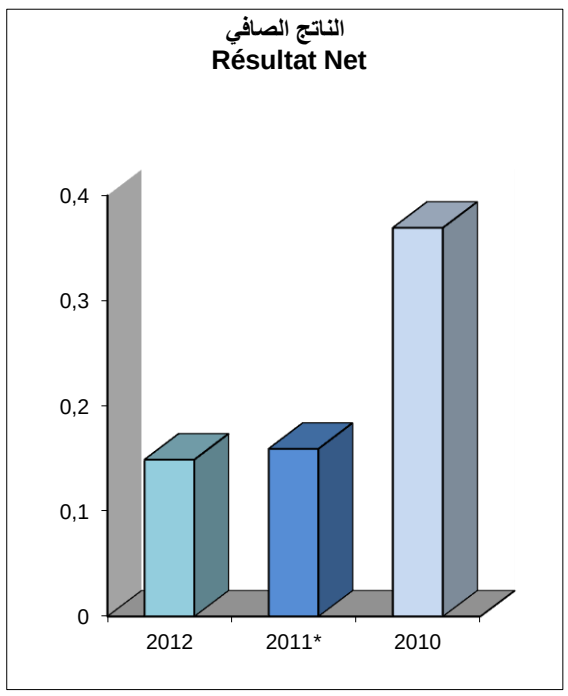

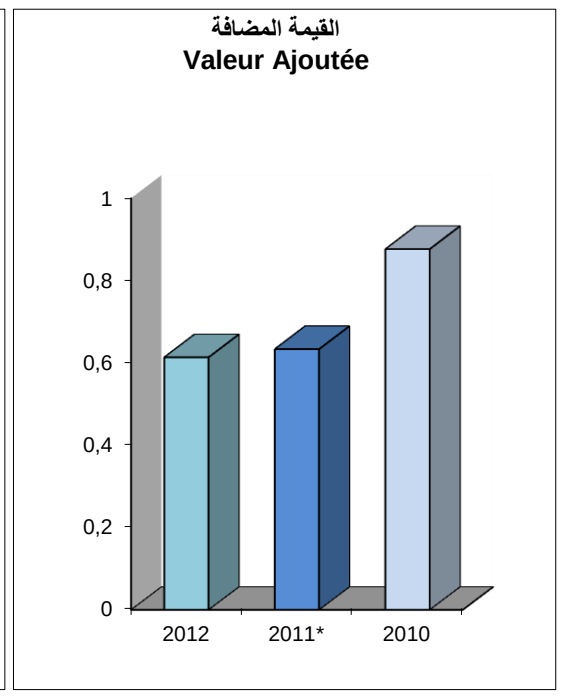

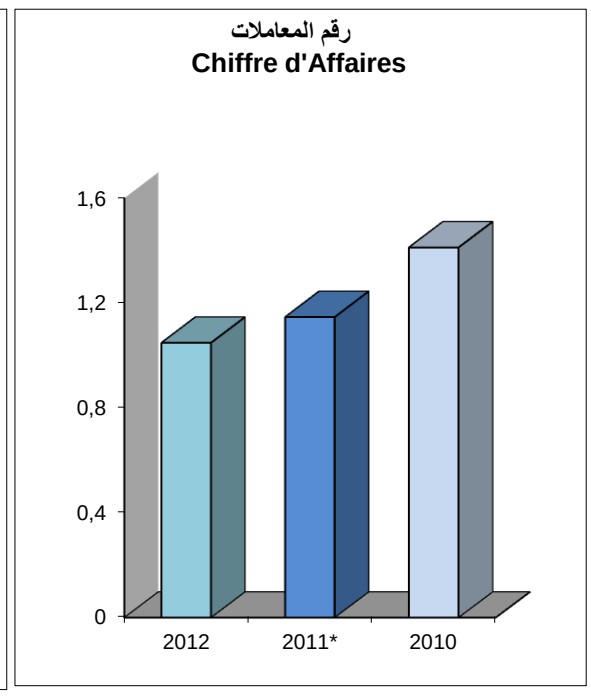

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**CAM**			**رمز المؤسسة**
	القرض الفلاحي للمغرب			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**CREDIT AGRICOLE DU MAROC**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**3 818 248**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**01/06/2004**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Filiale Publique**		**شركة تابعة عامة**	**الطبيعة القانونية**
			مؤسسة بنكية	**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**BANCAIRE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**87,20%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**75,20%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**12,00%**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	3 641	3 377	3 429	عدد المستخدمين
Charges de personnel	522 901	741 937	675 317	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 198 096	1 105 951	1 005 528	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	4 518 705	4 214 600	3 883 438	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 466 428	3 203 933	2 946 741	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	119 025	21 719	20 125	الضريبة على الشركات
Résultat net	321 481	412 005	371 821	الناتج الصافي
CAF	593 307	609 446	480 837	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	73 324 381	69 541 244	68 128 343	مجموع الأصول
Fonds propres	4 381 176	3 451 696	2 962 691	الأموال الذاتية
Dettes de financement	8 668 115	8 723 676	13 124 588	ديون التمويل
Investissements	237 676	178 000	238 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

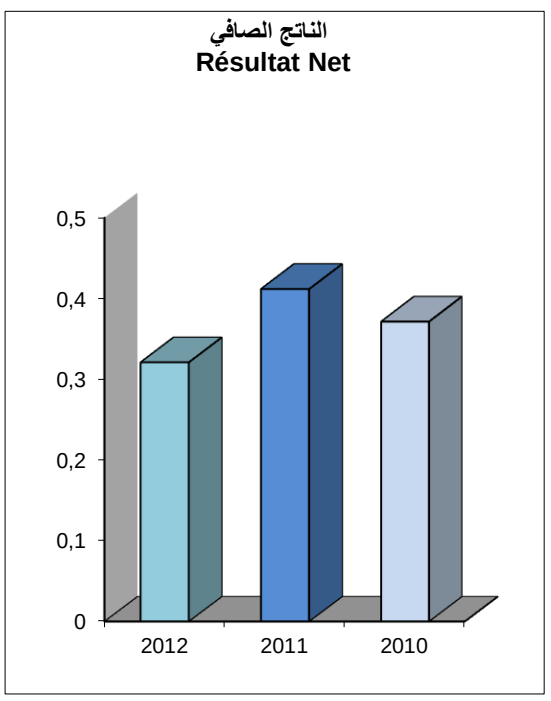

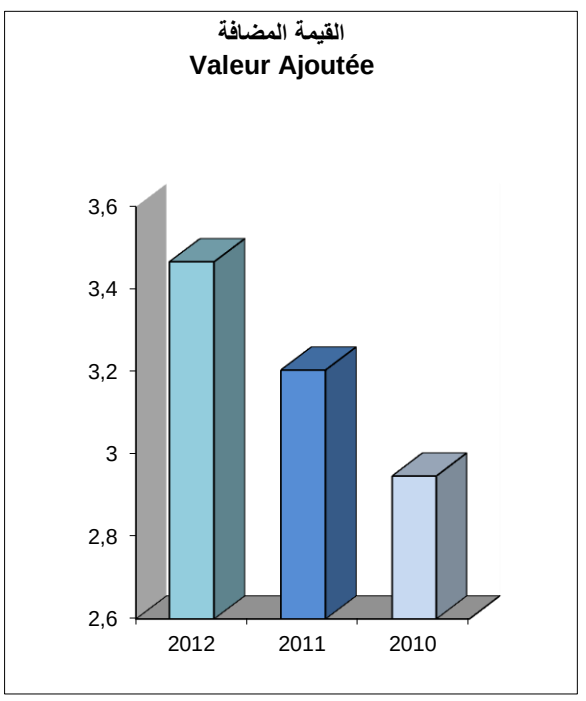

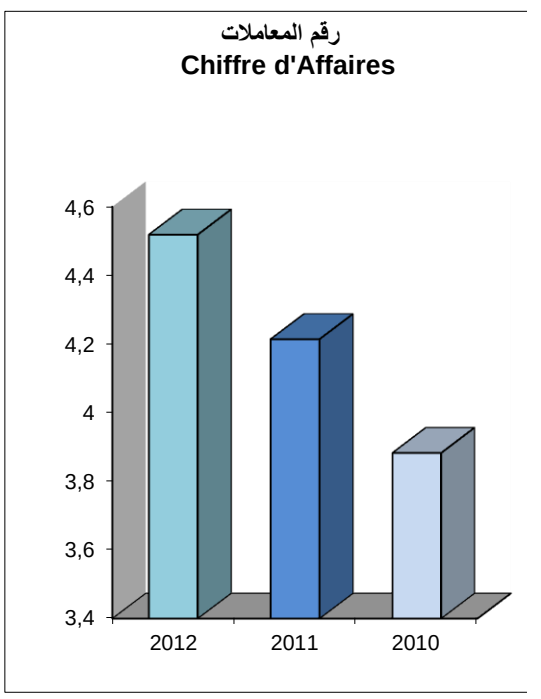

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**CDG GROUPE**			**رمز المؤسسة**
	صندوق الإيداع و التدبير			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**11 987 547**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**10/02/1959**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		**مؤسسة عمومية**	**الطبيعة القانونية**
			مؤسسة بنكية	**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**BANCAIRE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمات العمومية :**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	271	261	261	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 669 942	1 527 574	1 448 482	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 911 405	2 940 378	3 162 550	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	5 659 991	5 394 715	5 846 301	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	6 248 565	6 613 163	6 707 945	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	196 039	810 635	858 129	الضريبة على الشركات
Résultat net	975 773	801 152	1 914 157	الناتج الصافي
CAF	888 543	1 371 698	-2 063 687	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	169 774 235	155 541 170	146 234 332	مجموع الأصول
Fonds propres	17 983 568	19 954 962	23 117 332	الأموال الذاتية
Dettes de financement	35 867 997	26 154 304	23 027 725	ديون التمويل
Investissements	9 000 000	8 763 400	5 900 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

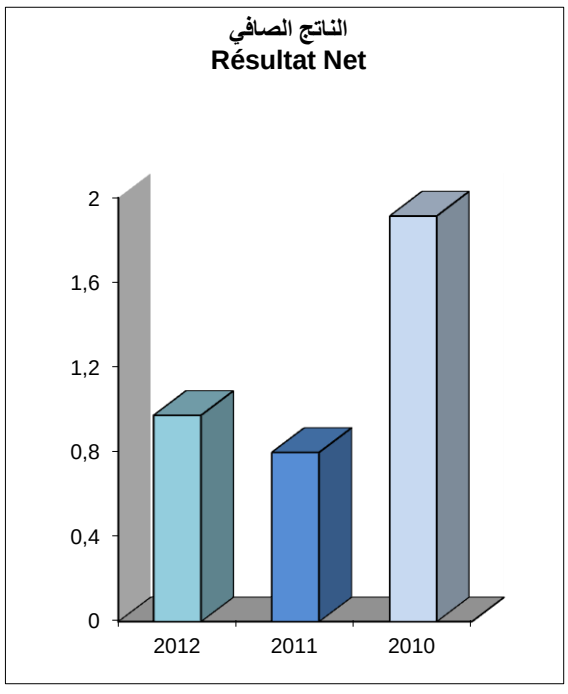

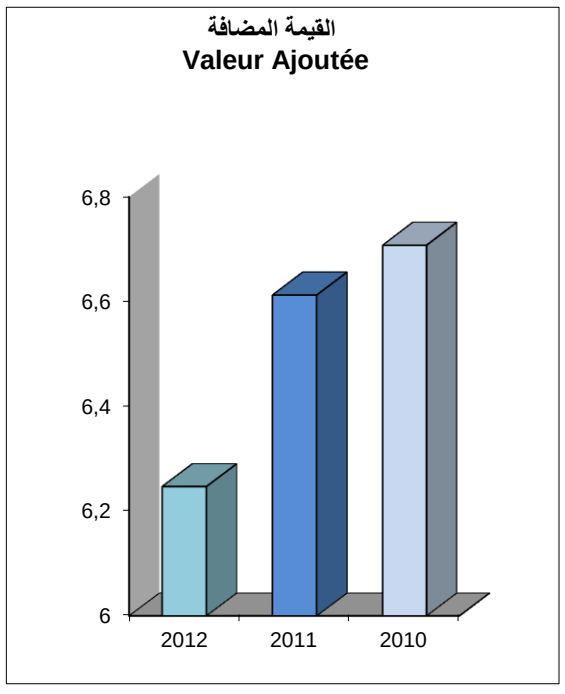

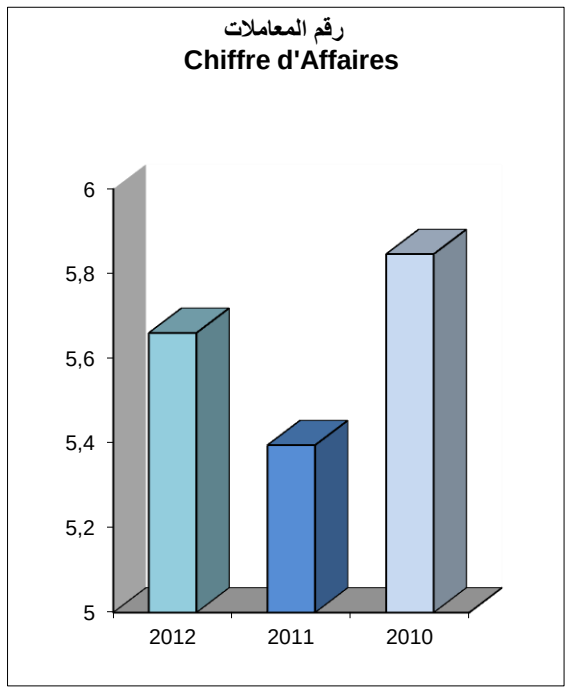

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**CNSS**			**رمز المؤسسة**
	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**CAISSE NATIONALE DE SECURITE SOCIALE**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH		ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**27/07/1972**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		**مؤسسة عمومية**	**الطبيعة القانونية**
			تدبير نظام الضمان الإجتماعي	**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**GESTION DU REGIME DE LA SECURITE SOCIALE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمات العمومية**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	4 435	4 468	4 483	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 043 197	1 055 628	920 814	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	15 251 591	15 107 948	12 768 968	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	22 113 092	21 367 076	17 964 451	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	8 183 347	8 666 902	6 301 762	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	-	-	-	الضريبة على الشركات
Résultat net	6 515 018	6 083 365	4 793 484	الناتج الصافي
CAF	8 569 067	7 686 132	6 074 981	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	75 439 686	70 476 811	61 781 197	مجموع الأصول
Fonds propres	55 870 016	49 370 188	43 289 313	الأموال الذاتية
Dettes de financement	0	0	0	ديون التمويل
Investissements	104 000	57 860	122 747	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

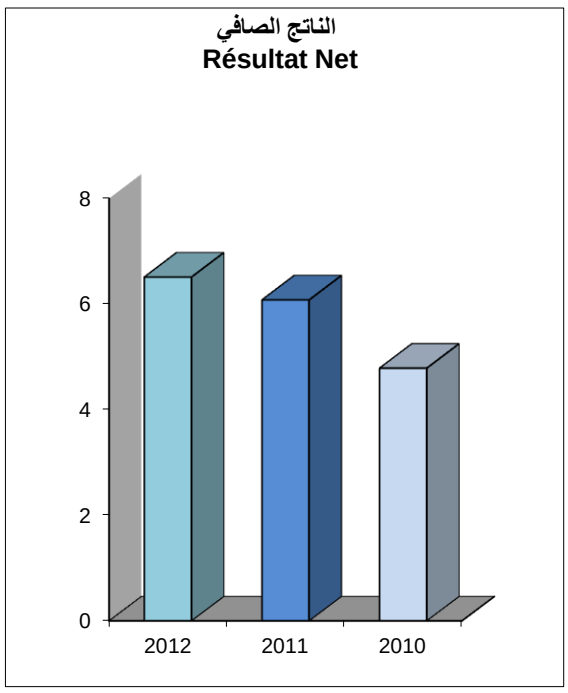

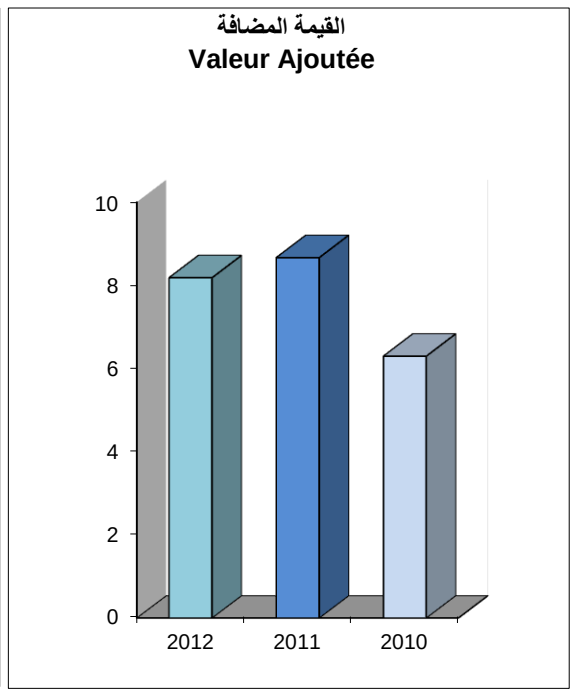

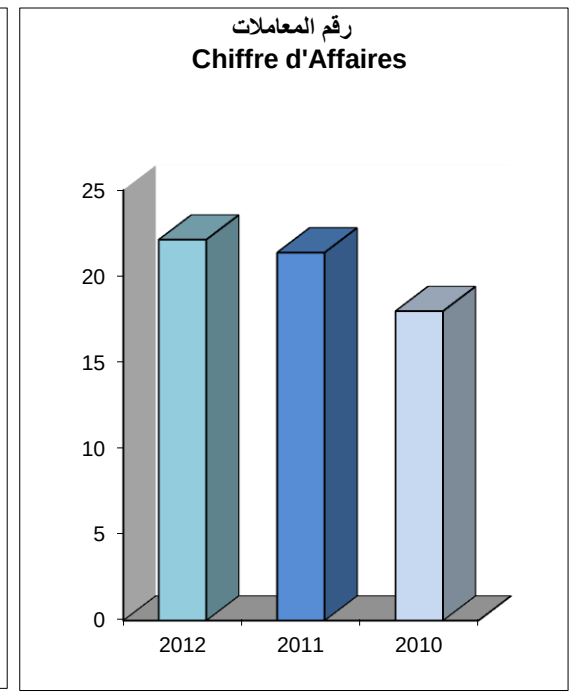

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	CMR			رمز المؤسسة
	الصندوق المغربي للتقاعد			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	12 018	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		20/11/1996		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	تدبير أنظمة معاشات القطاع العام			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DES RETRAITES DU SECTEUR PUBLIC			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمات العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	454	483	488	عدد المستخدمين
Charges de personnel	103 860	86 536	73 235	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	19 955 154	18 264 147	16 825 459	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	21 718 598	20 242 402	18 061 331	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 010 463	2 079 800	1 335 725	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	-	-	-	الضريبة على الشركات
Résultat net	3 467 303	4 771 111	4 807 303	الناتج الصافي
CAF	4 460 344	5 346 153	4 783 426	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	80 566 886	76 938 367	72 806 792	مجموع الأصول
Fonds propres	79 596 994	75 675 463	70 554 379	الأموال الذاتية
Dettes de financement	272	272	272	ديون التمويل
Investissements	10 000	5 442	13 630	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

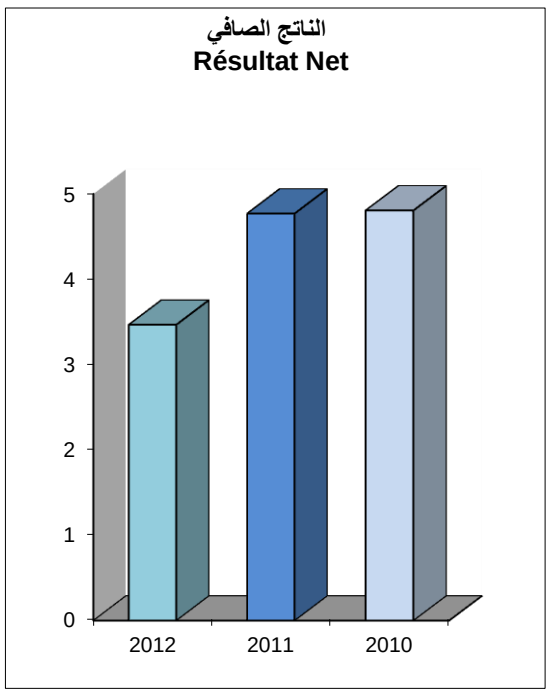

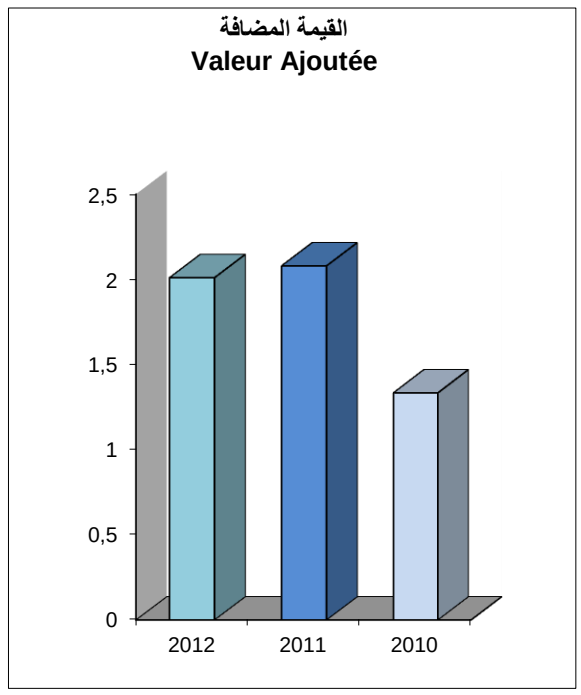

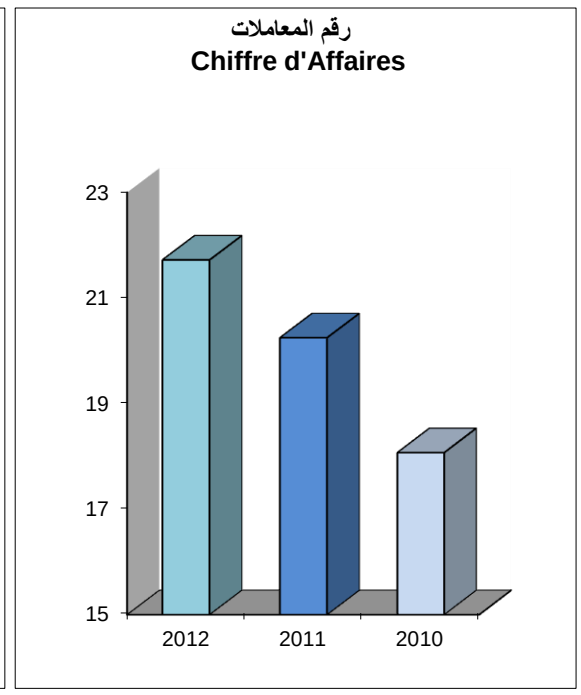

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**HAO**			**رمز المؤسسة**
	مجموعة العمران للتهيئة			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**HOLDING D'AMENAGEMENT AL OMRANE**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**2 104 048**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**15/12/2004**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Société d'Etat**		**شركة الدولة**	**الطبيعة القانونية**
			التجهيز و السكن	**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**AMENAGEMENT ET HABITAT**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	1 254	1 217	1 247	عدد المستخدمين
Charges de personnel	451 359	408 375	369 529	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	5 217 542	6 197 529	7 013 099	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	4 909 854	5 093 172	4 995 977	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 531 618	1 376 588	876 916	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	179 068	181 054	141 458	الضريبة على الشركات
Résultat net	411 630	409 174	297 188	الناتج الصافي
CAF	797 174	663 660	309 885	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	43 191 435	39 599 987	37 097 046	مجموع الأصول
Fonds propres	4 686 701	4 329 785	3 981 636	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 737 591	3 682 675	3 336 413	ديون التمويل
Investissements	6 689 430	6 604 560	7 509 400	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

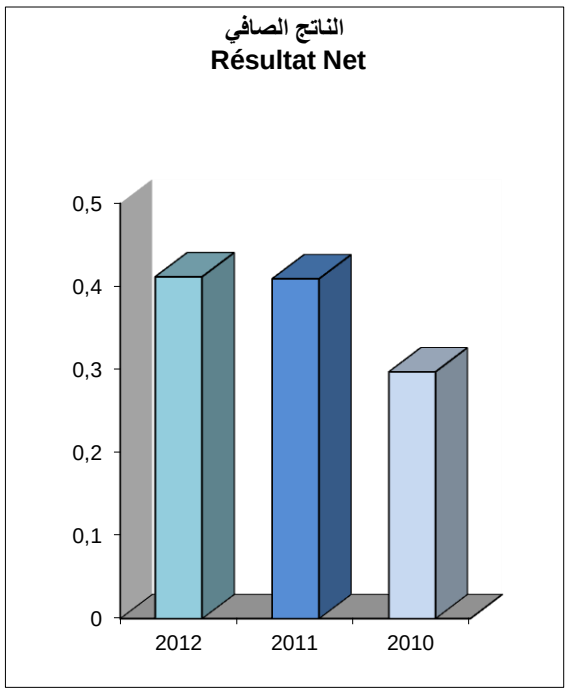

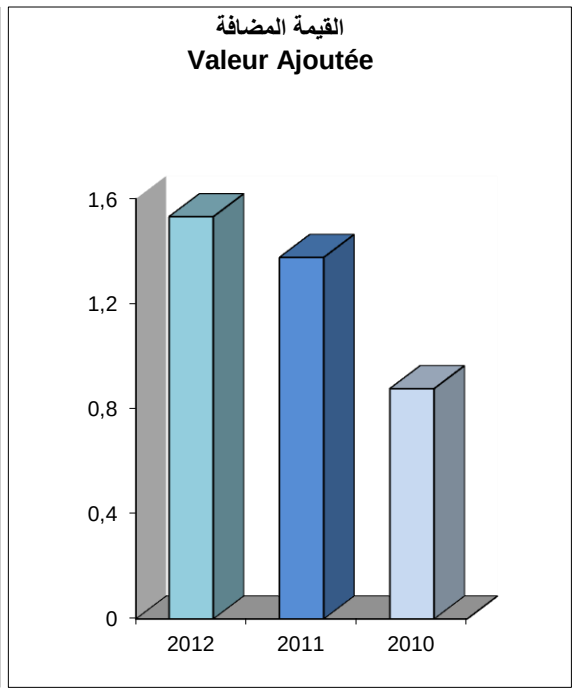

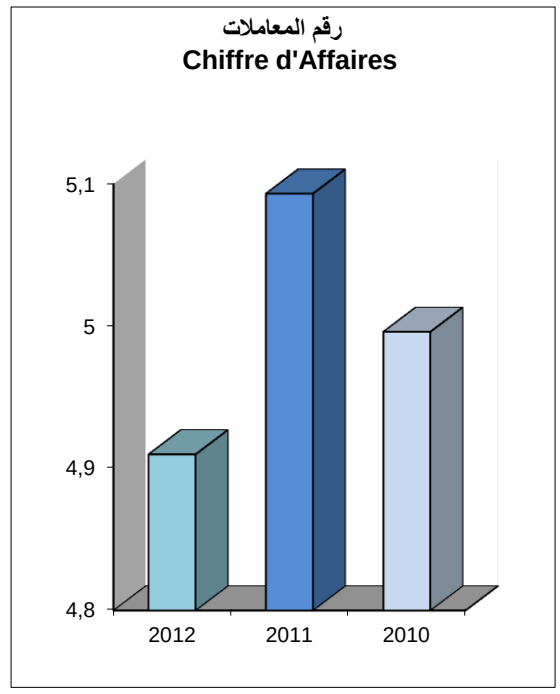

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**OCP GROUPE**			**رمز المؤسسة**
	المجمع الشريف للفوسفاط ش م			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**GROUPE OCP SA**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**8 288 000**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**01/01/1920**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Filiale Publique**		**شركة تابعة عامة**	**الطبيعة القانونية**
	استخراج و إستغلال مناجم الفوسفاط			**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**EXPLOITATION DES MINES DE PHOSPHATES**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**95,58%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**94,12%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**1,46%**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	20 303	19 312	19 044	عدد المستخدمين
Charges de personnel	8 615 000	8 046 000	7 143 000	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	41 601 000	35 007 000	27 872 000	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	59 383 000	56 414 000	43 513 000	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	27 894 000	31 763 000	22 474 000	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	3 654 000	3 098 000	2 002 000	الضريبة على الشركات
Résultat net	14 092 000	16 332 000	8 850 000	الناتج الصافي
CAF	17 823 000	24 993 000	8 668 000	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	93 917 000	75 805 000	63 236 000	مجموع الأصول
Fonds propres	45 055 000	37 059 000	24 361 000	الأموال الذاتية
Dettes de financement	17 346 000	11 743 000	10 387 000	ديون التمويل
	12 614 000	6 225 000	4 165 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

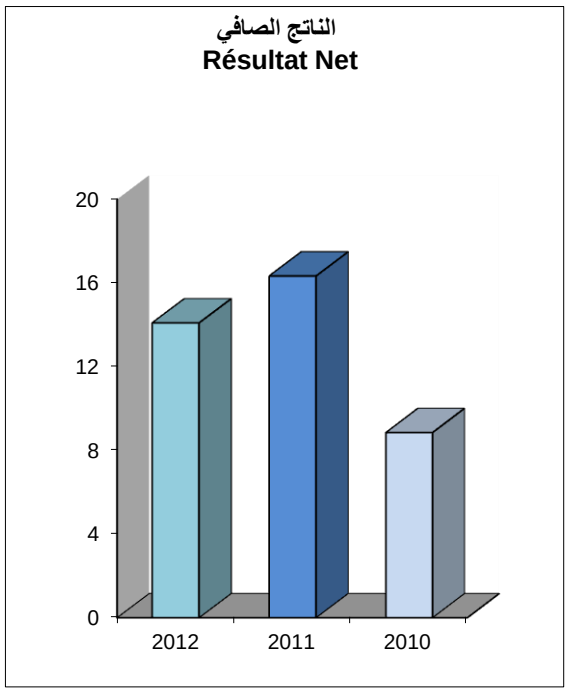

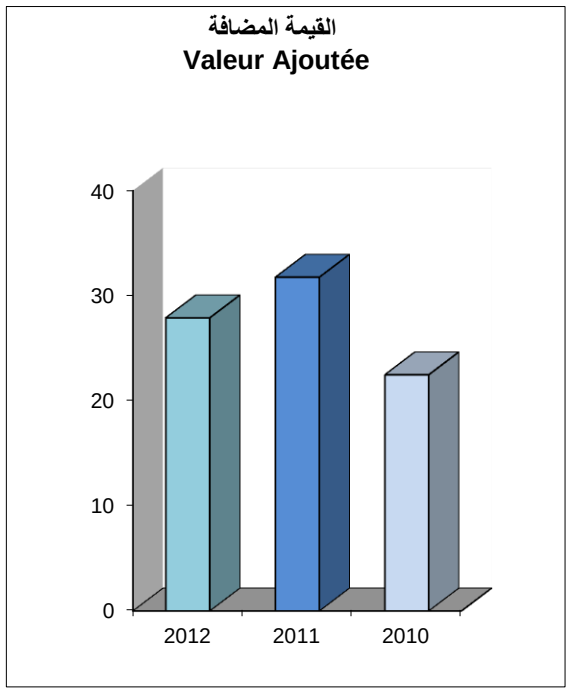

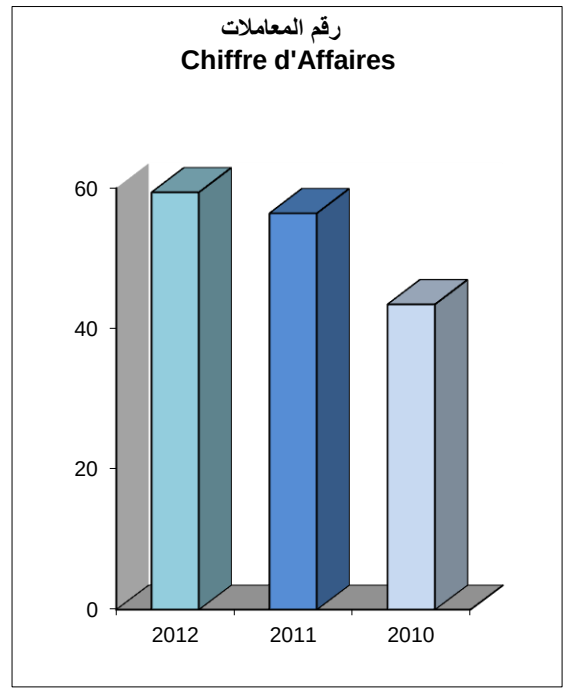

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**OFPPT**			**رمز المؤسسة**
	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**OFFICE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE LA PROMOTION DU TRAVAIL**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**4 081 534**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**01/05/1974**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		**مؤسسة عمومية**	**الطبيعة القانونية**
	تنمية التكوين المهني			**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**DEVELOPPEMENT DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	**8 255**	**6 316**	**5 961**	**عدد المستخدمين**
Charges de personnel	**1 379 661**	**1 264 770**	**1 081 841**	**تكاليف المستخدمين**
Charges d'exploitation HD	**1 616 378**	**1 599 797**	**1 372 140**	**تكاليف الإستغلال**
Chiffre d'Affaires	**1 984 517**	**1 791 808**	**1 668 367**	**رقم المعاملات**
Valeur ajoutée	**1 765 893**	**1 473 621**	**1 392 648**	**القيمة المضافة**
Impôt sur les Sociétés	**902**	**210**	**2 121**	**الضريبة على الشركات**
Résultat net	**184 585**	**26 489**	**452 481**	**الناتج الصافي**
CAF	**381 170**	**35 599**	**701 721**	**قدرة التمويل الذاتي**
Total actif	**4 564 248**	**4 540 394**	**4 423 535**	**مجموع الأصول**
Fonds propres	**3 439 743**	**3 259 336**	**3 223 048**	**الأموال الذاتية**
	-	**-**	**-**	**ديون التمويل**
Investissements	**580 000**	**374 400**	**436 000**	**الإستثمارات**

Milliards DH مليار الدرهم

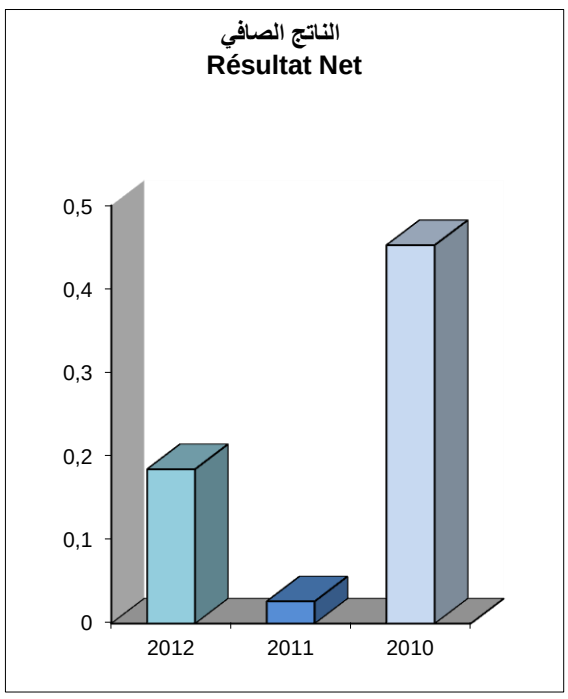

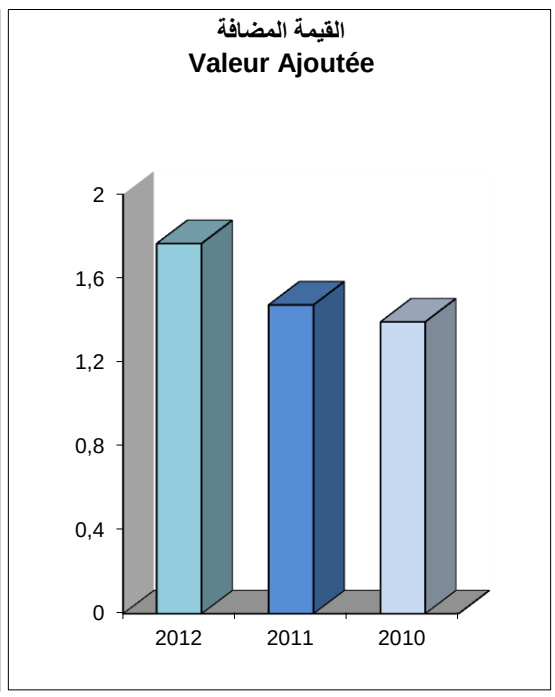

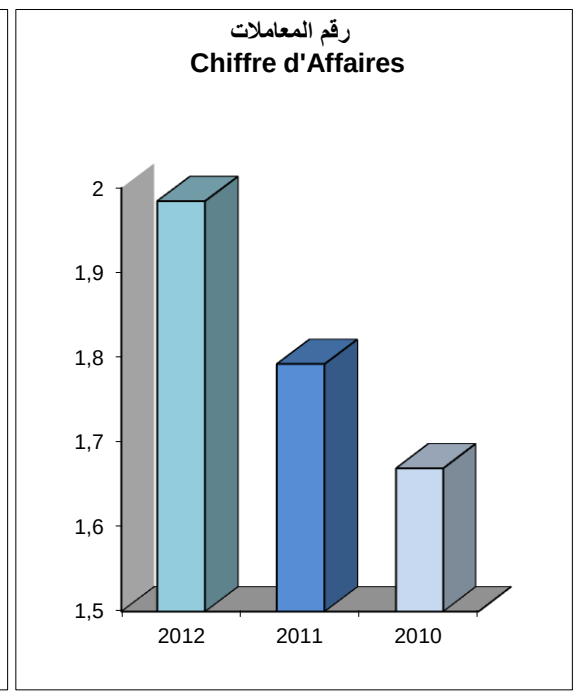

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	ONCF			رمز المؤسسة
	المكتب الوطني للسكك الحديدية			اسم المؤسسة
RAISON SOCIALE	OFFICE NATIONAL DES CHEMINS DE FER			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	29 101 598	ألاف الدراهم	رأس المال الأجتماعي
DATE DE CREATION		05/08/1963		تاريخ التأسيس
STATUT JURIDIQUE	Etablissement Public	مؤسسة عمومية		الطبيعة القانونية
	النقل السككي			نشاط المؤسسة
ACTIVITE	TRANSPORT FERROVIAIRE			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	100%	الإ جمالية	المساهمة العمومية
	DIRECTE	100%	المباشرة	
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	7 846	8 150	7 784	عدد المستخدمين
Charges de personnel	982 428	918 761	851 119	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 434 828	2 499 147	2 051 322	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	3 754 520	3 573 796	3 246 914	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 775 127	2 608 881	2 405 821	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	18 880	18 132	16 351	الضريبة على الشركات
Résultat net	94 684	70 904	-214 785	الناتج الصافي
CAF	1 271 021	1 218 140	852 335	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	44 097 845	39 984 318	36 752 239	مجموع الأصول
Fonds propres	20 191 721	18 750 104	17 357 959	الأموال الذاتية
Dettes de financement	15 838 363	16 257 634	15 420 757	ديون التمويل
Investissements	5 992 800	2 401 000	3 397 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

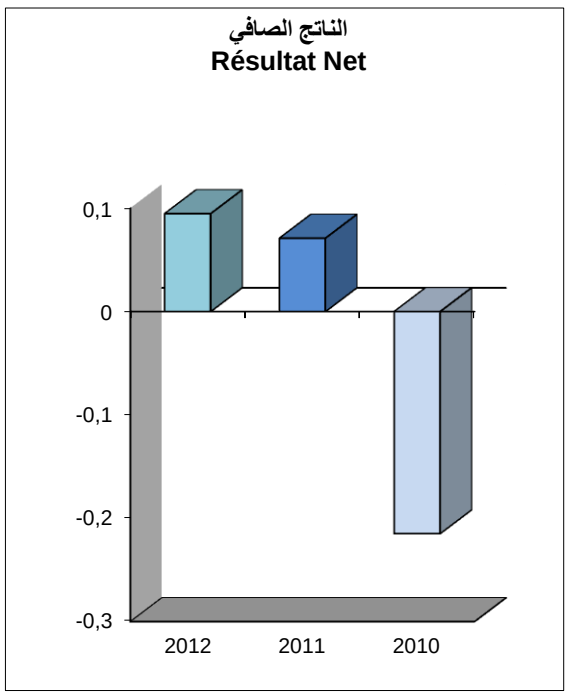

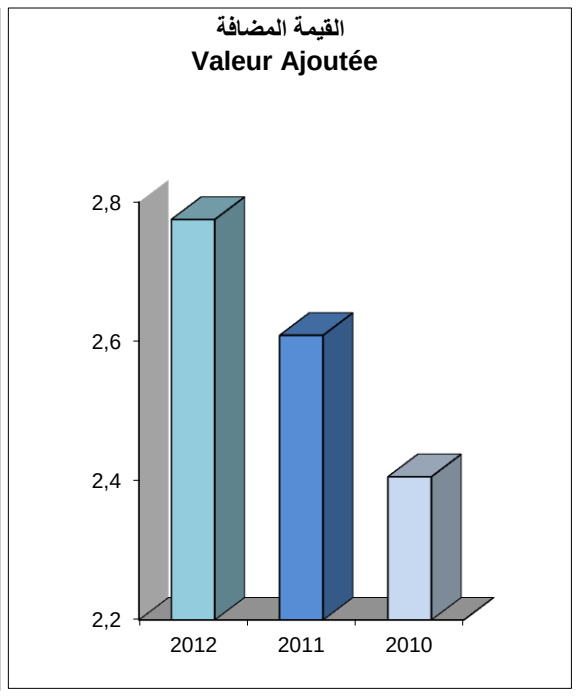

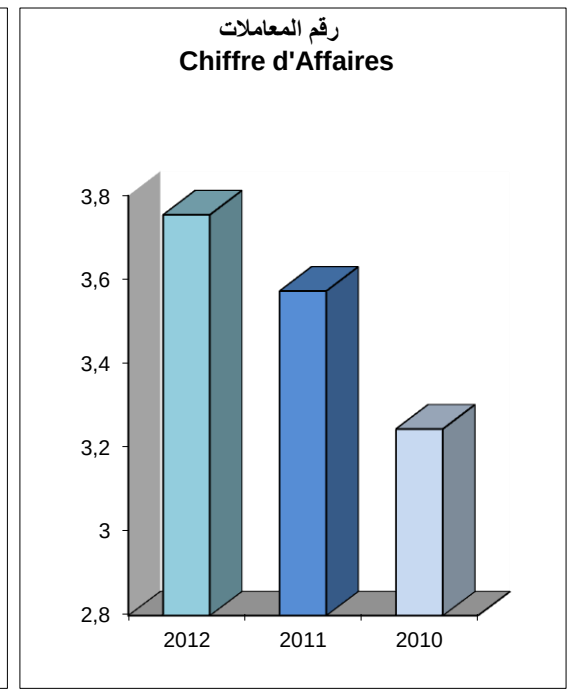

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**ONDA**			**رمز المؤسسة**
	المكتب الوطني للمطارات			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**OFFICE NATIONAL DES AEROPORTS**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**2 064 820**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**06/05/1982**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		**مؤسسة عمومية**	**الطبيعة القانونية**
			خدمات مرتبطة بالمطارات	**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**GESTION DES AEROPORTS**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	2 775	2 641	2 636	عدد المستخدمين
Charges de personnel	585 011	573 502	566 941	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 254 571	1 196 342	1 169 826	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	2 741 787	2 822 519	2 601 386	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 205 782	2 326 487	2 145 231	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	443 507	278 971	246 757	الضريبة على الشركات
Résultat net	298 012	513 897	271 147	الناتج الصافي
CAF	930 101	1 102 094	784 472	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	12 038 833	11 751 952	11 246 437	مجموع الأصول
Fonds propres	5 131 281	4 998 133	4 499 209	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 760 724	3 849 143	3 951 853	ديون التمويل
Investissements	861 000	1 437 356	1 905 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

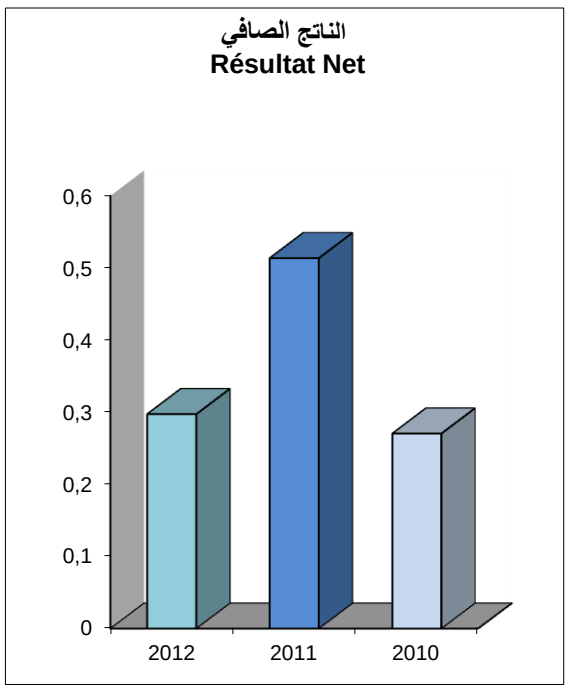

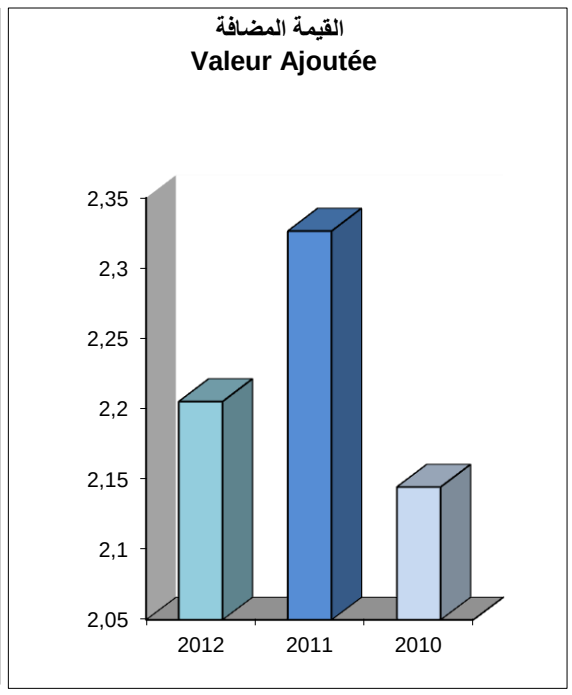

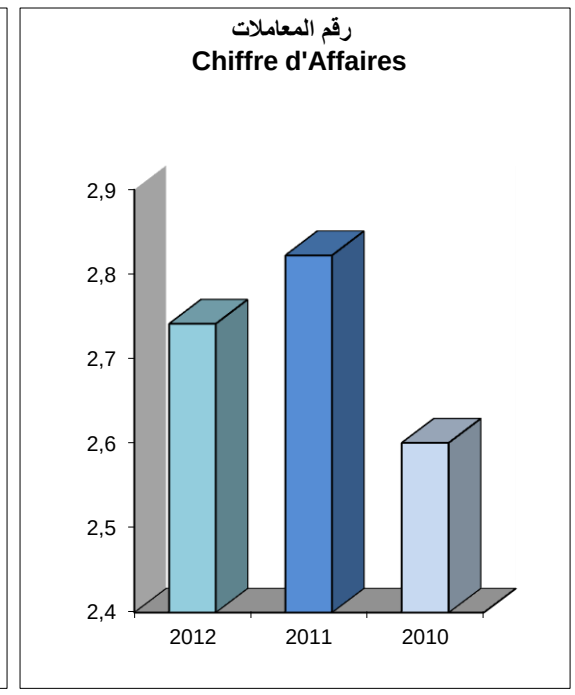

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**ONEE**			**رمز المؤسسة**
	المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE ET DE L'EAU POTABLE**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**18 727 707**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**05/08/1963**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Etablissement Public**		**مؤسسة عمومية**	**الطبيعة القانونية**
			إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء	**نشاط المؤسسة**
ACTIVITE	**PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITE**			
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**100%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**100%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**-**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	**16 673**	**16 195**	**15 934**	**عدد المستخدمين**
Charges de personnel	**3 347 005**	**3 220 762**	**2 920 986**	**تكاليف المستخدمين**
Charges d'exploitation HD	**25 221 455**	**22 486 502**	**18 096 031**	**تكاليف الإستغلال**
Chiffre d'Affaires	**27 689 782**	**26 226 723**	**24 320 281**	**رقم المعاملات**
Valeur ajoutée	**6 225 286**	**7 351 899**	**9 593 316**	**القيمة المضافة**
Impôt sur les Sociétés	**150 057**	**172 188**	**150 906**	**الضريبة على الشركات**
Résultat net	**-4 351 575**	**-3 620 551**	**-313 793**	**الناتج الصافي**
CAF	**-67 626**	**2 950 655**	**6 098 106**	**قدرة التمويل الذاتي**
Total actif	**115 161 364**	**113 692 264**	**108 993 875**	**مجموع الأصول**
Fonds propres	**20 874 851**	**25 884 779**	**28 662 145**	**الأموال الذاتية**
Dettes de financement	**51 621 742**	**48 035 450**	**44 227 810**	**ديون التمويل**
	7 917 000	**9 323 717**	**8 413 000**	**الإستثمارات**

Milliards DH مليار الدرهم

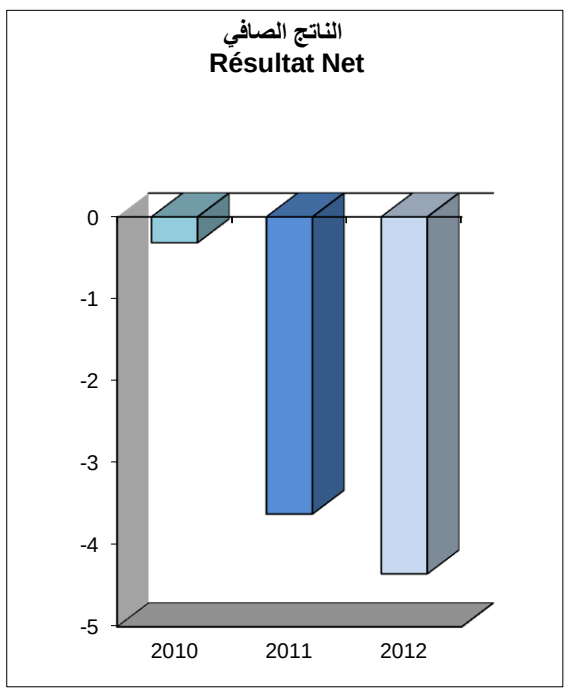

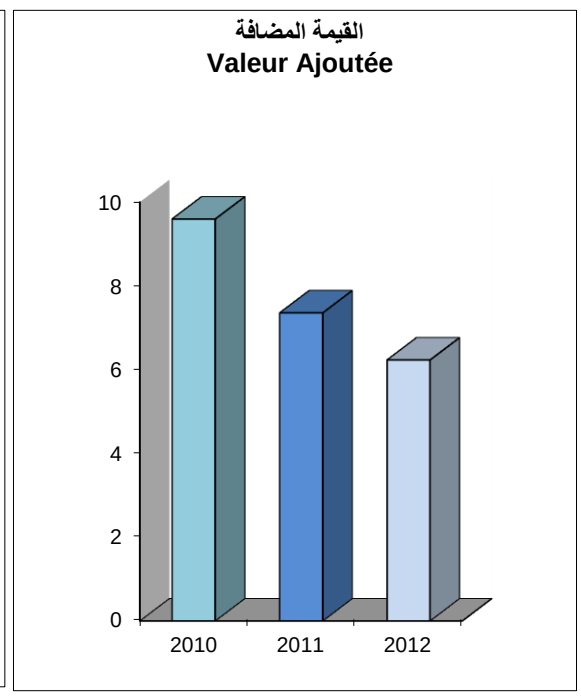

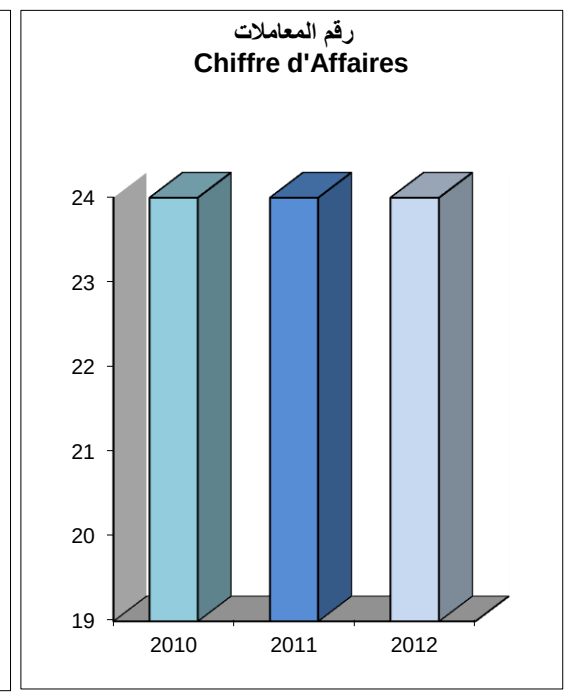

الملحق رقم 9

البطاقة الوصفية لأهم المؤسسات و المقاولات العمومية

SIGLE	**RAM**			**رمز المؤسسة**
	الشركة الوطنية للنقل الجوي- الخطوط الملكية المغربية			**اسم المؤسسة**
RAISON SOCIALE	**COMPAGNIE NATIONALE DE TRANSPORT AERIEN- ROYAL AIR MAROC**			
CAPITAL SOCIAL	MILLIERS DE DH	**3 628 127**	ألاف الدراهم	**رأس المال الأجتماعي**
DATE DE CREATION		**18/06/1957**		**تاريخ التأسيس**
STATUT JURIDIQUE	**Filiale Publique**		**شركة تابعة عامة**	**الطبيعة القانونية**
ACTIVITE	**TRANSPORT AERIEN**		**النقل الجوي**	**نشاط المؤسسة**
PARTICIPATION PUBLIQUE	TOTALE	**98,04%**	الإ جمالية	**المساهمة العمومية**
	DIRECTE	**53,94%**	المباشرة	
	INDIRECTE	**44,10%**	غير المباشرة	

Milliers DH	2012	2011	2010	بألاف الدراهم
Effectif	2 644	3 889	4 374	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 883 957	2 128 280	2 173 589	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	12 031 205	12 601 398	11 903 377	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	13 888 348	12 964 532	12 942 677	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 818 506	2 558 669	3 252 020	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	75 700	66 660	66 404	الضريبة على الشركات
Résultat net	-43 324	-1 735 799	-929 183	الناتج الصافي
CAF	1 180 529	-767 647	-656 978	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	16 652 420	17 726 913	17 902 780	مجموع الأصول
Fonds propres	1 839 717	677 312	2 012 702	الأموال الذاتية
Dettes de financement	5 318 520	5 112 194	5 712 140	ديون التمويل
Investissements	1 551 710	466 000	1 021 000	الإستثمارات

Milliards DH مليار الدرهم

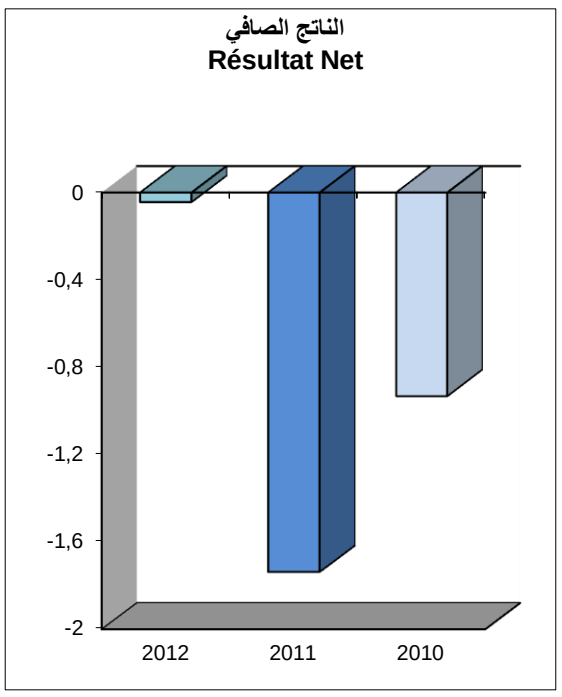

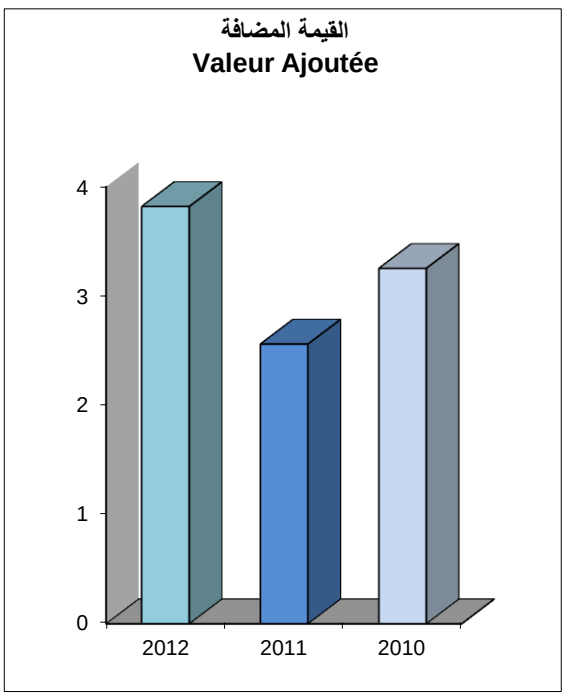

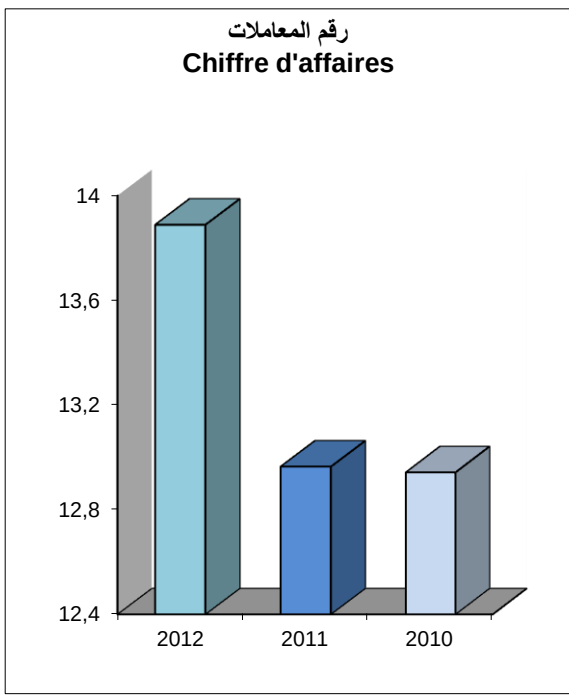

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة القبلية (228)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
AASLM	وكالة تهيئة بحيرة مارشيكا
AAVBR	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
ABHs (9)	وكالات حوض المياه (9)
ADA	الوكالة التنمية الفلاحية
ADEREE	الوكالة لتنمية الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقية
AMDI	الوكالة المغربية لتنمية الإستثمار
AMDL	الوكالة المغربية لتنمية اللوجستيات
ANAM	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
ANAPEC	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
ANCFCC	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية
ANDA	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
ANDZOA	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان
ANLCA	الوكالة الوطنية لمحو الامية
ANP	الوكالة الوطنية للموانئ
APDO	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعمالات والأقاليم الشرقية
ARCHIVES	أرشيف المغرب
AREFs (16)	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (16)
AUs (30)	الوكالات الحضرية (30)
BNRM	المكتبة الوطنية للمملكة المغربية
CADETAF	مركزية الشراء و التنمية المعدنية لتافيلالت و فكيك
CAGs (16)	الغرف الفلاحية (16)
CARs (24)	غرف الصناعة التقليدية (24)
CC	صندوق الموازنة
CCISs (28)	غرف التجارة والصناعة والخدمات (28)
CCM	المركز السينمائي المغربي
CFR	صندوق التمويل الطرقي
CHUs (5)	المراكز الإستشفائية الجامعية (5)
CMPE	المركز المغربي لانعاش الصادرات
CMR	الصندوق المغربي للتقاعد
CNESTEN	المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية
CNOPS	الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي
CNPAC	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
CNRST	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
CPMs (4)	غرف الصيد البحري (4)
EACCE	المؤسسة المستقلة للمراقبة و تنسيق الصادرات
EHTP	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية
EN	التعاون الوطني
ENA	المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس
ENIM	المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية
FFIEM	صندوق التكوين المهني للمقاولات المعدنية
IAV	معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة
INRA	المعهد الوطني للبحث الزراعي
INRH	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
IPM	معهد باستور المغرب
ISA	المعهد العالي للإدارة

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة
مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة القبلية (228)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
ISCAE	المعهد العالي للتجارة و إدارة المقاولات
ISM	المعهد العالي للقضاء
ITPSMGEA	المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتسيير المقاولات الفلاحية
LOARC	المختبر الرسمي للتحاليل و الأبحاث الكيماوية
MAP	وكالة المغرب العربي للأنباء
MDA	دار الصانع
OC	مكتب الصرف
OCE	مكتب التسويق و التصدير
ODCO	مكتب تنمية التعاون
OFEC	مكتب معارض الدار البيضاء
OFPPT	مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل
OMPIC	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
ONCA	المكتب الوطني للمجلس الزراعي
ONDA	المكتب الوطني للمطارات
ONHYM	المكتب الوطني للهيدروكاربورات و المعادن
ONICL	المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني
ONMT	المكتب الوطني المغربي للسياحة
ONOUSC	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الإجتماعية و الثقافية
ONP	المكتب الوطني للصيد
ONSSA	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
ORMVAs (9)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
RADEEs (11)	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء (11)
RAFC	الوكالة المستقلة للتبريد للدار البيضاء
RATS	الوكالات المستقلة للنقل الحضري
TNMV	مسرح محمد الخامس
UNIVERSITES (15)	الجامعات (15)

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة المواكبة (28)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
BAM	بريد المغرب
BIOPHARMA	شركة الإنتاج البيولوجي و الأدوية البيطرية
CCG	الصندوق المركزي للضمان
CDVM	مجلس القيم المنقولة
FMDT	الصندوق المغربي للتنمية السياحية
HAO	مجموعة العمران للتهيئة
JZN	شركة الحديقة الوطنية للحيوانات
MARCHICA MED	شركة تنمية بحيرة مارشيكا ميد
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية
MJS	المغربية للألعاب والرياضات
ONCF	المكتب الوطني للسكك الحديدية
ONEE	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
RADEEMA	الوكالة المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء بمراكش
SAPT	شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة
SAR	شركة تهيئ و تجهيز الرياض
SEFERIF	شركة استغلال معادن الريف
SGLN	شركة تدبير اليانصيب الوطني
SIE	شركة الأستثمارات الطقية
SMIT	الشركة المغربية للهندسة السياحية
SNRT	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
SNTL	الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية
SODEA	شركة التنمية الفلاحية
SODEP	شركة إستغلال الموانئ
SOGETA	شركة استثمار الأراضي الفلاحية
SONACOS	الشركة الوطنية لتسويق البذور
SONARGES	الشركة الوطنية لإنجازوتسيرالملاعب
TM2	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط - 2
TMSA	الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة بمقتضى اتفاقية (28)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
ADER	وكالة التخفيض من الكثافة و إعادة تأهيل مدينة فاس
ADM	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
ATALAYOUN GR	منتجع كولف التلايون
BAB AL BAHR	شركة باب البحر
BRG MARINA	شركة مارينا أبي رقراق
CASA AMENAGEMENT	شركة الدارالبيضاء للتهيئة
CASA TRANSPORTS	شركة الدارالبيضاء للنقل
IDMAJ SAKAN	شركة إدماج سكن
OCP S.A.	المجمع الشريف للفوسفاط
RAM	الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية
SAO AGADIR	شركة العمران لتهيئة أكادير
SAO AL BOUGHAZ	شركة العمران لتهيئة البوغاز
SAO AL JANOUB	شركة العمران لتهيئة الجنوب
SAO BENI MELLAL	شركة العمران لتهيئة بني ملال
SAO CASA	شركة العمران لتهيئة الدار البيضاء
SAO CHRAFATE	شركة العمران لتهيئة الشرفات
SAO FES	شركة العمران لتهيئة فاس
SAO LAKHIAYTA	شركة العمران لتهيئة ساحل لخيايطة
SAO MARRAKECH	شركة العمران لتهيئة مراكش
SAO MEKNES	شركة العمران لتهيئة مكناس
SAO OUJDA	شركة العمران لتهيئة وجدة
SAO RABAT	شركة العمران لتهيئة الرباط
SAO TAMANSOURT	شركة العمران لتهيئة تمنصورت
SAO TAMESNA	شركة العمران لتهيئة تامسنا
SOREAD	شركة الإنجازات السمعية البصرية
SOREC	الشركة الملكية لتشجيع الفرس
SOSIPO	شركة المخازن المينائية
STRS	شركة طراموای الرباط سلا

الملحق رقم 10

لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية و هيآت أخرى الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة

المراقبة النوعية (17)

الرمز	اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية
ADS	وكالة التنمية الاجتماعية
ALEM	وكالة السكن و التجهيزات العسكرية
ANPME	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى و المتوسطة
ANRT	الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات
APDN	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال
APDS	وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب
CRP 2	مركز موارد المحور الثاني لمخطط المغرب الأخضر
FEC	صندوق التجهيز الجماعي
FDSHII	صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية
FMOSJ	المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل
FMVI ESC	مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف
FMVI OSEF	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين
FMVI OSPSN	مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الإجتماعية للتربية والتكوين
FMVI PR	مؤسسة محمد السادس للخدمات الدينية
FNM	المؤسسة الوطنية للمتاحف
INCVT	المعهد الوطني لظروف الحياة في العمل
IRCAM	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية